علوم القرآن

obeikandl.com

بيان نشأة علوم القرآن

س: وضح كيف نشأت علوم القرآن وكيف تطور؟

ج: القرآن الكريم هو معجزة الإسلام الخالدة التي لا يزيدها التقدم العلمي إلا رسوخًا في الإعجاز، أنزله الله على رسولنا محمد ﷺ ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، ويهديهم إلى الصراط المستقيم، فكان صلوات الله وسلامه عليه يبلغه لصحابته -وهم عرب خلّص- فيفهمونه بسليقتهم، وإذا التبس عليهم فهم آية من الآيات سألوا رسول الله ﷺ عنها.

روى الشيخان وغيرهما عن ابن مسعود قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]. شق ذلك على الناس، فقالوا: يا رسول الله، وأينا لا يظلم نفسه؟ قال: «**إنه ليس الذي تعنون، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾** [لقمان: ١٣]. **إنما هو الشرك**».

وكان رسول الله ﷺ يفسر لهم بعض الآيات.

أخرج مسلم وغيره عن عقبة بن عامر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو على المنبر: «﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦]. **ألا إن القوة الرمي**».

وحرص الصحابة على تلقي القرآن الكريم من رسول الله ﷺ وحفظه وفهمه، وكان ذلك شرفًا لهم.

عن أنس رضي الله عنه قال: «كان الرجل منا إذا قرأ البقرة وآل عمران جد فينا» أي: عظم.

وحرصوا كذلك على العمل به والوقوف عند أحكامه.

روي عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه قال: «حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن، كعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ

عشر آيات لم يجاوزها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعًا».

ولم يأذن لهم رسول الله ﷺ في كتابة شيء عنه سوى القرآن خشية أن يلتبس القرآن بغيره.

روى مسلم عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**».

ولئن كان رسول الله ﷺ قد أذن لبعض صحابته بعد ذلك في كتابة الحديث فإن ما يتصل بالقرآن ظل يعتمد على الرواية بالتلقين في عهد رسول الله ﷺ، وفي خلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

جاءت خلافة عثمان رضي الله عنه، واقتضت الدواعي -التي سنذكرها فيما بعد- إلى جمع المسلمين على مصحف واحد، فتم ذلك، وسمي بـ [المصحف الإمام]، وأرسلت نسخ منه إلى الأمصار، وسميت كتابته بالرسم العثماني، نسبة إليه، ويعتبر هذا بداية لعلم «رسم القرآن».

ثم كانت خلافة علي رضي الله عنه، فوضع أبو الأسود الدؤلي بأمر منه قواعد النحو، صيانة لسلامة النطق، وضبطًا للقرآن الكريم، ويعتبر هذا كذلك بداية لـ علم «إعراب القرآن».

استمر الصحابة يتناقلون معاني القرآن وتفسير بعض آياته على تفاوت فيما بينهم، لتفاوت قدرتهم على الفهم، وتفاوت ملازمتهم لرسول الله ﷺ، وتناقل عنهم ذلك تلاميذهم من التابعين.

ومن أشهر المفسرين من الصحابة: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير.

وقد كثرت الرواية في التفسير عن: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود،

وأبي بن كعب. وما روي عنهم لا يتضمن تفسيرًا كاملًا للقرآن، وإنما يقتصر على معاني بعض الآيات، بتفسير غامضها، وتوضيح مجملها.

أما التابعون، فاشتهر منهم جماعة، أخذوا عن الصحابة، واجتهدوا في تفسير بعض الآيات.

فاشتهر من تلاميذ ابن عباس بمكة: سعيد بن جبير، ومجاهد، وعكرمة مولى ابن عباس، وطاوس بن كيسان اليماني، وعطاء بن أبي رباح.

واشتهر من تلاميذ أبي بن كعب بالمدينة: زيد بن أسلم، وأبو العالية، ومحمد بن كعب القرظي.

واشتهر من تلاميذ عبدُ الله بن مسعود بالعراق: علقمة بن قيس، ومسروق، والأسود بن يزيد، وعامر الشعبي، والحسن البصري، وقتادة بن دعامة السدوسي.

قال ابن تيمية: «وأما التفسير، فأعلم الناس به أهل مكة، لأنهم أصحاب ابن عباس، كمجاهد، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وغيرهم من أصحاب ابن عباس، كطاوس، وأبي الشعثاء، وسعيد بن جبير وأمثالهم، وكذلك أهل الكوفة من أصحاب ابن مسعود، ومن ذلك ما تميزوا به عن غيرهم، وعلماء أهل المدينة في التفسير، مثل: زيد بن أسلم الذي أخذ عنه مالك التفسير، وأخذ عنه أيضًا ابنه عبد الرحمن، وعبد الله بن وهب» [مقدمة ابن تيمية في أصول التفسير ص١٥].

والذي روي عن هؤلاء جميعًا يتناول: علم التفسير، وعلم غريب القرآن، وعلم أسباب النزول، وعلم المكي والمدني، وعلم الناسخ والمنسوخ، ولكن هذا كله ظل معتمدًا على الرواية بالتلقين.

تدوين التفسير وعلوم القرآن

س: تحدث عن عصر التدوين وبداية تدوين علوم القرآن؟

ج: جاء عصر التدوين في القرن الثاني، وبدأ تدوين الحديث بأبوابه المتنوعة، وشمل ذلك ما يتعلق بالتفسير، وجمع بعض العلماء ما روي من تفسير للقرآن الكريم عن رسول الله ﷺ، أو عن الصحابة، أو عن التابعين.

واشتهر منهم: يزيد بن هارون السُلمي المتوفى سنة ١١٧ هجرية، وشعبة بن الحجاج المتوفى سنة ١٦٠ هجرية، ووكيع بن الجراح المتوفى سنة ١٩٧ هجرية، وسفيان بن عيينة المتوفى سنة ١٩٨ هجرية، وعبد الرزاق بن همام المتوفى سنة ٢١١ هجرية.

وهؤلاء جميعًا كانوا من أئمة الحديث، فكان جمعهم للتفسير جمعًا لباب من أبوابه، ولم يصلنا من تفاسيرهم شيء مكتوب سوى جزء من مخطوطة تفسير عبد الرزاق بن همام.

ثم نهج نهجهم بعد ذلك جماعة من العلماء وضعوا تفسيرًا متكاملًا للقرآن وفق ترتيب آياته، واشتهر منهم ابن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هجرية.

وهكذا بدأ التفسير أولًا بالنقل عن طريق التلقي والرواية، ثم كان تدوينه على أنه باب من أبواب الحديث، ثم دون على استقلال وانفراد، وتتابع التفسير بالمأثور، ثم التفسير بالرأي.

وبإزاء علم التفسير كان التأليف الموضوعي في موضوعات تتصل بالقرآن ولا يستغني المفسر عنها.

فألف علي بن المديني - شيخ البخاري - المتوفى سنة ٢٣٤ هجرية في أسباب النزول.

وألف أبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤ هجرية في الناسخ والمنسوخ، وفي القراءات.

وألف ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ هجرية في مشكل القرآن.

وهؤلاء من علماء القرن الثالث الهجري.

وألف محمد بن خلف بن المرزبان المتوفى سنة ٣٠٩ هجرية الحاوي في علوم القرآن.

وألف أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨ هجرية في علوم القرآن.

وألف أبو بكر السجستاني المتوفى سنة ٣٣٠ هجرية في غريب القرآن.

وألف محمد بن علي الأدفوي المتوفى سنة ٣٨٨ هجرية الاستغناء في علوم القرآن.

وهؤلاء من علماء القرن الرابع الهجري.

ثم تتابع التأليف بعد ذلك.

فألف أبو بكر الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣ هجرية في إعجاز القرآن.

وعلي بن إبراهيم بن سعيد الحوفي المتوفى سنة ٤٣٠ هجرية في إعراب القرآن.

والماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هجرية في أمثال القرآن.

والعز بن عبد السلام المتوفى سنة ٦٦٠ هجرية في مجاز القرآن.

وعلم الدين السخاوي المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية في علم القراءات.

وابن القيم المتوفى سنة ٧٥١ هجرية في أقسام القرآن.

وهذه المؤلفات يتناول كل مؤلف منها نوعًا من علوم القرآن وبحثًا من مباحثه المتصلة به.

أما جمع هذه المباحث وتلك الأنواع - كلها أو جلها - في مؤلف واحد فقد ذكر الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني في كتابه «مناهل العرفان في علوم القرآن» [انظر جـ ١ ص ٢٧ وما بعدها، ط. الحلبي] أنه ظفر في دار الكتب المصرية بكتاب مخطوط لعلي بن إبراهيم بن سعيد الشهير بالحوفي، اسمه [البرهان في علوم القرآن] يقع في ثلاثين مجلدًا، يوجد منها خمسة عشر مجلدًا غير مرتبة ولا متعاقبة، حيث يتناول المؤلف الآية من

آيات القرآن الكريم بترتيب المصحف فيتكلم عما تشتمل عليه من علوم القرآن، مفردًا كل نوع بعنوان، فيجعل العنوان العام في الآية: «القول في قوله ﷻ...» ويذكر الآية، ثم يضع تحت هذا العنوان: «القول في الإعراب» ويتحدث عن الآية من الناحية النحوية واللغوية، ثم «القول في المعنى والتفسير» ويشرح الآية بالمأثور والمعقول، ثم «القول في الوقف والتمام» ويبين ما يجوز من الوقف وما لا يجوز، وقد يفرد القراءات بعنوان مستقل فيقول: «القول في القراءة»، وقد يتكلم عن الأحكام التي تؤخذ من الآية عند عرضها.

والحوفي بهذا النهج يعتبر أول من دون علوم القرآن، وإن كان تدوينه على النمط الخاص الآنف الذكر، وهو المتوفى سنة ٤٣٠ هـ.

ثم تبعه ابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ هجرية في كتابه «فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن» [توجد منه نسخة مخطوطة غير كاملة في المكتبة التيمورية].

ثم جاء بدر الدين الزركشي المتوفى سنة ٧٩٤ هجرية وألف كتابًا وافيًا سماه «البرهان في علوم القرآن» نشره وحققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم في أربعة أجزاء.

ثم أضاف إليه بعض الزيادات جلال الدين البلقيني المتوفى سنة ٨٢٤هجرية في كتابه «مواقع العلوم من مواقع النجوم».

ثم ألف جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هجرية كتابه المشهور «الإتقان في علوم القرآن».

ولم يكن نصيب علوم القرآن من التأليف في عصر النهضة الحديثة أقل من العلوم الأخرى.

فقد اتجه المتصلون بحركة الفكر الإسلامي اتجاهًا سديدًا في معالجة الموضوعات القرآنية بأسلوب العصر، مثل كتاب «إعجاز القرآن» لمصطفى صادق الرافعي، وكتابي «التصوير الفني في القرآن» و«مشاهد القيامة في القرآن» للأستاذ سيد قطب.

و«ترجمة القرآن» للشيخ محمد مصطفى المراغي، وبحث فيها للعلامة محب الدين الخطيب، و«مسألة ترجمة القرآن» لمصطفى صبري، و«النبأ العظيم» للدكتور محمد عبد الله دراز، ومقدمة تفسير [محاسن التأويل] للعلامة محمد جمال الدين القاسمي.

وألف الشيخ طاهر الجزائري كتابًا سماه «التبيان في علوم القرآن».

وألف الشيخ محمد علي سلامة كتابه «منهج الفرقان في علوم القرآن» تناول فيه المباحث المقررة بكلية أصول الدين بالأزهر تخصص الدعوة والإرشاد.

وتلاه الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني فألف كتابه «مناهل العرفان في علوم القرآن».

ثم الشيخ أحمد أحمد علي في «مذكرة علوم القرآن» التي ألقاها على طلابه بالكلية، قسم إجازة الدعوة والإرشاد.

وصدر «مباحث في علوم القرآن» للدكتور صبحي الصالح، وللأستاذ أحمد محمد جمال «أبحاث على مائدة القرآن».

هذه المباحث جميعها هي التي تعرف بـ «علوم القرآن»، حتى صارت علمًا على العِلم المعروف بهذا الاسم.

والعلوم: جمع علم، والعلم: الفهم والإدراك. ثم نُقل بمعنى: المسائل المختلفة المضبوطة ضبطًا علميًا.

والمراد بـ «علوم القرآن»: العلم الذي يتناول الأبحاث المتعلقة بالقرآن من حيث معرفة أسباب النزول، وجمع القرآن وترتيبه، ومعرفة المكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، إلى غير ذلك مما له صلة بالقرآن.

وقد يسمى هذا العلم بـ «أصول التفسير»، لأنه يتناول المباحث التي لابد للمفسر من معرفتها للاستناد إليها في تفسير القرآن.

المكي والمدني

س: وضح طرفًا من عناية العلماء بالقرآن المكي والمدني؟

ج: عني العلماء بتحقيق المكي والمدني عناية فائقة، فتتبعوا القرآن آية آية، وسورة سورة، لترتيبها وفق نزولها، مراعين في ذلك الزمان والمكان والخطاب، لا يكتفون بزمن النزول، ولا بمكانه، بل يجمعون بين الزمان والمكان والخطاب، وهو تحديد دقيق يعطي للباحث المنصف صورة للتحقيق العلمي في علم المكي والمدني، وهو شأن علمائنا في تناولهم لمباحث القرآن الأخرى.

إنه جهد كبير أن يتتبع الباحث منازل الوحي في جميع مراحله، ويتناول آيات القرآن الكريم فيعين وقت نزولها، ويحدد مكانه، ويضم إلى ذلك الضوابط القياسية لأسلوب الخطاب فيها، أهو من قبيل المكي أم من قبيل المدني؟ مستعينًا بموضوع السورة أو الآية، أهو من الموضوعات التي ارتكزت عليها الدعوة الإسلامية في مكة أم من الموضوعات التي ارتكزت عليها الدعوة في المدينة؟

وإذا اشتبه الأمر على الباحث لتوافر الدلائل المختلفة رجح بينها فجعل بعضها شبيهًا بما نزل في مكة، وبعضها شبيهًا بما نزل في المدينة.

وإذا كان الآيات نزلت في مكان ثم حملها أحد من الصحابة فور نزولها لإبلاغها في مكان آخر ضبط العلماء هذا كذلك، فقالوا: ما حمل من مكة إلى المدينة، وما حمل من المدينة إلى مكة.

قال أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري في كتاب «التنبيه على فضل علوم القرآن»: «من أشرف علوم القرآن علم نزوله وجهاته، وترتيب ما نزل بمكة والمدينة، وما نزل بمكة وحكمه مدني، وما نزل بالمدينة وحكمه مكي، وما نزل بمكة في أهل المدينة، وما نزل بالمدينة في أهل مكة، وما يشبه نزول المكي في المدني، وما

يشبه نزول المدني في المكي، وما نزل بالجحفة، وما نزل ببيت المقدس، وما نزل بالطائف، وما نزل بالحديبية، وما نزل ليلًا، وما نزل نهارًا.

وما نزل مُشيعًا [كالذي روي في بعض السور والآيات مثل سورة الأنعام، وسورة الفاتحة، وآية الكرسي]، وما نزل مفردًا، والآيات المدنيات من السور المكية، والآيات المكيات في السور المدنية، وما حمل من مكة إلى المدينة، وما حمل من المدينة إلى مكة، وما حمل من المدينة إلى أرض الحبشة، وما نزل مجملًا، وما نزل مفسرًا، وما اختلفوا فيه، فقال بعضهم: مدني وبعضهم: مكي، فهذه خمسة وعشرون وجهًا من لم يعرفها ويميز بينها لم يحل له أن يتكلم في كتاب الله تعالى» [انظر [الإتقان في علوم القرآن] للسيوطي جـ١، ص٨، الطبعة الثالثة للحلبي].

وحرص العلماء على الدقة، فرتبوا السور حسب منازلها سورة بعد سورة، وقالوا سورة كذا نزلت بعد سورة كذا، وازدادوا حرصًا في الاستقصاء. ففرقوا بين ما نزل ليلًا وما نزل نهارًا، وما نزل صيفًا وما نزل شتاء، وما نزل في الحضر وما نزل في السفر.

وأهم الأنواع التي يتدارسها العلماء في هذا المبحث:

١- ما نزل بمكة.

٢- ما نزل بالمدينة.

٣- ما اختلف فيه.

٤- الآيات المكية في السور المدنية.

٥- الآيات المدنية في السور المكية.

٦- ما نزل بمكة وحكمه مدني.

٧- ما نزل بالمدينة وحكمه مكي.

٨- ما يشبه نزول المكي في المدني.

٩- ما يشبه نزول المدني في المكي.

١٠- ما حمل من مكة إلى المدينة.

١١- ما حمل من المدينة إلى مكة.

١٢- ما نزل ليلًا وما نزل نهارًا.

١٣- ما نزل صيفًا وما نزل شتاءً.

١٤- ما نزل في الحضر وما نزل في السفر.

فهذه أنواع أساسية، يرتكز محورها على المكي والمدني، ولذا سمي هذا بـ «علم المكي والمدني».

* أمثلة:

أقرب ما قيل في تعداد السورة المكية والمدنية إلى الصحة، أن المدني عشرون سورة:

١- البقرة. ٢- آل عمران. ٣- النساء. ٤- المائدة.

٥- الأنفال. ٦- التوبة. ٧- النور. ٨- الأحزاب

٩- محمد. ١٠- الفتح. ١١- الحجرات. ١٢- الحديد.

١٣- المجادلة. ١٤- الحشر. ١٥- الممتحنة. ١٦- الجمعة.

١٧- المنافقون. ١٨- الطلاق. ١٩- التحريم. ٢٠- النصر.

وأن المختلف فيه اثنتا عشرة سورة:

١- الفاتحة. ٢- الرعد. ٣- الرحمن ٤- الصف ٥- التغابن. ٦- التطفيف

٧- القدر. ٨- البينة ٩- الزلزلة. ١٠- الإخلاص. ١١- الفلق. ١٢- الناس.

وأن ما سوى ذلك مكي. وهو اثنتان وثمانون سورة، فيكون مجموع سور القرآن مائة وأربع عشرة سورة.

٤- الآيات المكية في السور المدنية: لا يقصد بوصف السورة بأنها مكية أو مدنية أنها بأجمعها كذلك، فقد يكون في المكية بعض آيات مدنية، وفي المدنية بعض آيات مكية، ولكنه وصف أغلبي حسب أكثر آياتها، ولذا يأتي في التسمية: سورة كذا مكية

إلا آية كذا فإنها مدنية، وسورة كذا مدنية إلا آية كذا فإنها مكية - كما نجد ذلك في المصاحف.

ومن أمثلة الآيات المكية في السور المدنية «سورة الأنفال» مدنية، واستثنى منها كثير من العلماء قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ۚ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠]، قال مقاتل في هذه الآية: نزلت بمكة، وظاهرها كذلك، لأنها تضمنت ما كان من المشركين في دار الندوة عند تآمرهم على رسول الله ﷺ قبل الهجرة.

واستثنى بعضهم كذلك: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤]. لما أخرجه البزار عن ابن عباس أنها نزلت لما أسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

٥- الآيات المدنية في السور المكية: ومن أمثلة الآيات المدنية في السور المكية «سورة الأنعام» قال ابن عباس: نزلت بمكة جملة واحدة. فهي مكية إلا ثلاث آيات منها نزلت بالمدينة: ﴿۞ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۚ وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١-١٥٣].

و «سورة الحج» مكية سوى ثلاث آيات نزلت بالمدينة، من أول قوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ﴾ [الحج: ١٩].

٦- ما نزل بمكة وحكمه مدني: ويمثلون له بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم

مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]. فإنها نزلت بمكة يوم الفتح، وهي مدنية لأنها نزلت بعد الهجرة، والخطاب فيها عام، ومثل هذا لا يسميه العلماء مكيًا كما لا يسمونه مدنيًا على وجه التعيين، بل يقولون فيه، ما نزل بمكة وحكمه مدني.

٧- ما نزل بالمدينة وحكمه مكي: ويمثلون له بسورة الممتحنة، فإنها نزلت بالمدينة، فهي مدنية باعتبار المكان، ولكن الخطاب في ثناياها توجه إلى مشركي أهل مكة، ومثل هذا صدر سورة «براءة» نزل بالمدينة، والخطاب فيه لمشركي أهل مكة.

٨- ما يشبه نزول المكي في المدني: ويعني العلماء به ما كان في السور المدنية من آيات جاء أسلوبها في خصائصه وطابعه العام على نمط السور المكية، ومن أمثلته قوله تعالى في سورة الأنفال - وهي مدنية: ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢]. فإن استعجال المشركين للعذاب كان بمكة.

٩- ما يشبه نزول المدني في المكي: ويعني العلماء به ما يقابل النوع السابق، ويمثلون له بقوله تعالى في سورة النجم: ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ [النجم: ٣٢]. قال السيوطي: فإن الفواحش كل ذنب فيه حد، والكبائر كل ذنب عاقبته النار، واللمم ما بين الحدين من الذنوب، ولم يكن بمكة حد ولا نحوه [الإتقان: ج ١ ص (١٨)].

١٠- ما حمل من مكة إلى المدينة: ومن أمثلته سورة: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]. أخرج البخاري عن البراء بن عازب قال: «أول من قدم علينا من أصحاب النبي ﷺ: مصعب بن عمير، وابن أم مكتوم، فجعلا يقرئاننا القرآن، ثم جاء عمار وبلال وسعد، ثم جاء عمر بن الخطاب في عشرين، ثم جاء النبي ﷺ، فما رأيت أهل المدينة فرحوا بشيء فرحهم به، فما جاء حتى قرأت: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ في سور مثلها» وهذا المعنى يصدق على كل ما حمله المهاجرون من القرآن وعلموه الأنصار.

١١- ما حمل من المدينة إلى مكة: ومن أمثلته أول سورة «براءة»، حيث أمر

رسول الله ﷺ أبا بكر على الحج في العام التاسع. فلما نزل صدر سورة «براءة» حمله رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب ليلحق بأبي بكر حتى يبلغ المشركين به. فأذّن فيهم بالآيات وأبلغهم ألا يحج بعد العام مشرك.

١٢- ما نزل ليلًا وما نزل نهارًا: أكثر القرآن نزل نهارًا، أما ما نزل بالليل فقد تتبعه القاسم الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري واستخرج له أمثلة منها: أواخر «آل عمران»: أخرج ابن حبان في صحيحه، وابن المنذر، وابن مردويه وابن أبي الدنيا عن عائشة رضي الله عنها: أن بلالًا أتى النبي ﷺ يؤذنه لصلاة الصبح فوجده يبكي، فقال: يا رسول الله ما يبكيك؟ قال: «**وما يمنعني أن أبكي وقد أنزل علي هذه الليلة**: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]. **ثم قال: ويل لمن قرأها ولم يتفكر**».

ومنها: آية الثلاثة الذين خلفوا، ففي الصحيحين من حديث كعب: «فأنزل الله توبتنا حين بقي الثلث الأخير من الليل»، ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١١٧﴾ وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [التوبة: ١١٧-١١٨] وهم الذين قبل الله عذرهم في التخلف بغزورة تبوك..

ومنها أول سورة الفتح، ففي البخاري من حديث عمر: «**لقد نزلت عليّ الليلة سورة هي أحب إليَّ مما طلعت عليه الشمس**»، فقرأ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ [الفتح: ١].

١٣- ما نزل صيفًا وما نزل شتاءً: ويمثل العلماء لما نزل صيفًا بآية الكلالة التي في آخر سورة النساء، ففي صحيح مسلم عن عمر: ما راجعت رسول الله ﷺ في شيء ما راجعته في الكلالة، وما أغلظ في شيء ما أغلظ لي فيه، حتى طعن بأصبعه في

صدري وقال: «**يا عمر، ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء**».

ومن أمثلته الآيات التي نزلت في غزوة تبوك، فإنها كانت في الصيف في شدة الحر كما في القرآن نفسه.

والكلالة كما في صريح الآية: الميت الذي لا ولد له ولا مال يورث. ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦].

وقد حكى القرآن عن المنافقين قولهم: ﴿وَقَالُوا لَا تَنفِرُوا فِي الْحَرِّ﴾، فأمر الله رسوله أن يجيبهم: ﴿قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَّوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ٨١].

ومثلون للشتائي بآيات حديث الإفك في سورة النور: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُو بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ [النور: ١١] إلى قوله تعالى: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [النور: ٢٦]. ففي الصحيح عن عائشة: «أنها نزلت في يوم شات».

ومن أمثلته الآيات التي في غزوة الخندق من سورة الأحزاب حيث كانت في شدة البرد: أخرج البيهقي في [دلائل النبوة] عن حذيفة قال: تفرق الناس عن رسول الله ﷺ ليلة الأحزاب إلا اثنى عشر رجلًا، فأتاني رسول الله ﷺ فقال: «قم فانطق إلى عسكر الأحزاب»، قلت: يا رسول الله، والذي بعثك بالحق ما قمت لك إلا حياء من البرد، فأنزل الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [الأحزاب: ٩].

١٤- ما نزل في الحضر وما نزل في السفر: أكثر القرآن نزل في الحضر، ولكن حياة رسول الله ﷺ كانت عامرة بالجهاد والغزو في سبيل الله حيث يتنزل عليه الوحي في مسيره.

وقد ذكر السيوطي لما نزل في السفر كثيرًا من الأمثلة [الإتقان: جـ١ ص١٨ وما بعدها] منها أول سورة الأنفال، نزلت ببدر عقب الواقعة، كما أخرجه أحمد عن سعد بن أبي وقاص.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾

[التوبة: ٣٤]. أخرج أحمد عن ثوبان أنها نزلت في بعض أسفاره ﷺ.

وأول سورة الحج، أخرج الترمذي والحاكم عن عمران بن حصين قال: لما نزلت على النبي ﷺ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ۝١ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج: ١-٢] أنزلت عليه هذه وهو في سفر.

وسورة الفتح، أخرج الحاكم وغيره عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم قالا: «نزلت سورة الفتح بين مكة والمدينة في شأن الحديبية من أولها إلى آخرها».

س: ما فوائد معرفة المكي والمدني من القرآن؟

ج: للعلم بالمكي والمدني فوائد أهمها:

أ) الاستعانة به في تفسير القرآن:

فإن معرفة مواقع النزول تساعد على فهم الآية وتفسيرها تفسيرًا صحيحًا، وإن كانت العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ويستطيع المفسر في ضوء ذلك عند تعارض المعنى في آيتين أن يميز بين الناسخ والمنسوخ، فإن المتأخر يكون ناسخًا للمتقدم.

ب) تذوق أساليب القرآن والاستفادة منها في أسلوب الدعوة إلى الله:

فإن لكل مقام مقالًا، ومراعاة مقتضى الحال من أخص معاني البلاغة، وخصائص أسلوب المكي في القرآن والمدني منه تعطي الدارس منهجًا لطرائق الخطاب في الدعوة إلى الله بما يلائم نفسية المخاطب، ويمتلك عليه لبه ومشاعره، ويعالج فيه دخيلته بالحكمة البالغة، ولكل مرحلة من مراحل الدعوة موضوعاتها وأساليب الخطاب فيها، كما يختلف الخطاب باختلاف أنماط الناس ومعتقداتهم وأحوال بيئتهم، ويبدو هذا واضحًا جليًا بأساليب القرآن المختلفة في مخاطبة المؤمنين والمشركين والمنافقين وأهل الكتاب.

ج) الوقوف على السيرة النبوية من خلال الآيات القرآنية:

فإن تتابع الوحي على رسول الله ﷺ ساير تاريخ الدعوة بأحداثها في العهد المكي والعهد المدني منذ بدأ الوحي حتى آخر آية نزلت، والقرآن الكريم هو المرجع الأصيل لهذه السيرة الذي لا يدع مجالًا للشك فيما روي عن أهل السير موافقًا له، ويقطع دابر الخلاف عند اختلاف الروايات.

س: ما طريقة التفريق بين المكي والمدني وما مناهج العلماء في ذلك؟

ج: اعتمد العلماء في معرفة المكي والمدني على منهجين أساسيين: المنهج السماعي النقلي، والمنهج القياسي الاجتهادي.

والمنهج السماعي النقلي: يستند إلى الرواية الصحيحة عن الصحابة الذين عاصروا الوحي، وشاهدوا نزوله، أو عن التابعين الذين تلقوا عن الصحابة وسمعوا منهم كيفية النزول ومواقعه وأحداثه، ومعظم ما ورد في المكي والمدني من هذا القبيل، وفي الأمثلة السابقة خير دليل على ذلك، وقد حفلت بها كتب التفسير بالمأثور، ومؤلفات أسباب النزول، ومباحث علوم القرآن، ولم يرد عن رسول الله ﷺ شيء في ذلك، حيث إنه ليس من الواجبات التي تجب على الأمة إلا بالقدر الذي يعرف به الناسخ والمنسوخ، قال القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني في [الانتصار]: «إنما يرجع في معرفة المكي والمدني لحفظ الصحابة والتابعين، ولم يرد عن رسول الله ﷺ في ذلك قول؛ لأنه لم يؤمر به، ولم يجعل الله علم ذلك من فرائض الأمة، وإن وجب في بعضه على أهل العلم ومعرفة تاريخ الناسخ والمنسوخ فقد يُعرف ذلك بغير نص الرسول» [انظر الإتقان (١/ ٩)].

والمنهج القياسي الاجتهادي: يستند إلى خصائص المكي وخصائص المدني، فإذا ورد في السور المكية آية تحمل طابع التنزيل المدني أو تتضمن شيئًا من حوادثه قالوا:

إنها مدنية، وإذا ورد في السور المدنية آية تحمل طابع التنزيل المكي أو تتضمن شيئًا من حوادثه قالوا: إنها مكية، وإذا وجد في السورة خصائص المكي قالوا: إنها مكية، وإذا وجد فيها خصائص المدني قالوا: إنها مدنية، وهذا قياس اجتهادي، ولذا قالوا مثلًا: كل سورة فيها قصص الأنبياء والأمم الخالية مكية، وكل سورة فيها فريضة أو حد مدنية، وهكذا، قال الجعبري: «لمعرفة المكي والمدني طريقان: سماعي وقياسي» [انظر الإتقان (١/ ١٧لا)] ولا شك أن السماعي يعتمد على النقل، والقياسي يعتمد على العقل. والنقل والعقل هما طريقا المعرفة السليمة والتحقيق العلمي.

الفرق بين المكي والمدني

س: وضح مناهج العلماء في التفريق بين المكي والمدني؟

ج: للعلماء في الفرق بين المكي والمدني ثلاثة آراء اصطلاحية، كل رأي منها بُني على اعتبار خاص:

الأول: اعتبار زمن النزول، فالمكي: ما نزل قبل الهجرة وإن كان بغير مكة، والمدني: ما نزل بعد الهجرة وإن كان بغير المدينة، فما نزل بعد الهجرة ولو بمكة، أو عرفة: مدني، كالذي نزل عام الفتح، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] فإنها نزلت بمكة في جوف الكعبة عام الفتح الأعظم، أو نزل بحجة الوداع كقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [في الصحيح عن عمر أنها نزلت عشية عرفة يوم الجمعة عام حجة الوداع] [المائدة: ٣] هذا الرأي أولى من الرأيين بعده لحصره واطراده.

الثاني: اعتبار مكان النزول، فالمكي: ما نزل بمكة وما جاورها كمنى وعرفات والحديبية، والمدني: ما نزل بالمدينة وما جاورها كأحد وقُباء وسلع.

ويترتب على هذا الرأي عدم ثنائية القسمة وحصرها، فما نزل بالأسفار أو بتبوك أو ببيت المقدس لا يدخل تحت القسمة، فلا يسمى مكيًا ولا مدنيًا، كما يترتب عليه كذلك أن ما نزل بمكة بعد الهجرة يكون مكيًا.

الثالث: اعتبار المخاطب، فالمكي: ما كان خطابًا لأهل مكة، والمدني: ما كان خطابًا لأهل المدينة.

وينبني على هذا الرأي عند أصحابه أن ما في القرآن من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ مكي، وما فيه من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ مدني.

وبالملاحظة يتبين أن أكثر سور القرآن لم تُفتتح بأحد الخطابين، وأن هذا الضابط لا يطرد، فسورة البقرة مدنية، وفيها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٌ﴾ [البقرة: ١٦٨]، وسورة النساء مدنية وأولها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ وسورة الحج مكية، وفيها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧]، والقرآن الكريم هو خطاب الله للخلق أجمعين، ويجوز أن يخاطب المؤمنين بصفتهم وباسمهم وجنسهم، كما يجوز أن يؤمر غير المؤمنين بالعبادة كما يؤمر المؤمنين بالاستمرار عليها والازدياد منها.

س: كيف استخرج العلماء مميزات القرآن المكي ومميزات القرآن المدني ؟

ج: استقرأ العلماء السور المكية والسور المدنية، واستنبطوا ضوابط قياسية لكل من المكي والمدني، تبين خصائص الأسلوب والموضوعات التي يتناولها.

وخرجوا من ذلك بقواعد ومميزات.

س: ما ضوابط القرآن المكي وما مميزاته؟

ج: من ضوابط القرآن المكي ومميزاته:

١- كل سورة فيها سجدة فهي مكية.

٢- كل سورة فيها لفظ ﴿كَلَّا﴾ فهي مكية، ولم ترد إلا في النصف الأخير من القرآن، وذكرت ثلاثًا وثلاثين مرة في خمس عشر سورة.

٣- كل سورة فيها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ وليس فيها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ فهي مكية، إلا سورة الحج ففي أواخرها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟﴾ [الحج: ٧٧]. ومع هذا فإن كثيرًا من العلماء يرى أن هذه الآية مكية كذلك.

٤- كل سورة فيها قصص الأنبياء والأمم الغابرة فهي مكية سوى البقرة.

٥- كل سورة فيها آدم وإبليس فهي مكية سوى البقرة كذلك.

٦- كل سورة تفتح بحروف التهجي كـ ﴿الٓمٓ﴾ و ﴿الٓرٰ﴾ و ﴿حٰمٓ﴾ ونحو ذلك فهي مكية سوى الزهراوين: وهما البقرة وآل عمران، واختلفوا في سورة الرعد.

هذا من ناحية الضوابط، أما من ناحية المميزات الموضوعية وخصائص الأسلوب فيمكن إجمالها فيما يأتي:

١- الدعوة إلى التوحيد وعبادة الله وحده، وإثبات الرسالة، وإثبات البعث والجزاء، وذكر القيامة وهولها، والنار وعذابها، والجنة ونعيمها، ومجادلة المشركين بالبراهين العقلية، والآيات الكونية.

٢- وضع الأسس العامة للتشريع والفضائل الأخلاقية التي يقوم عليها كيان المجتمع، وفضح جرائم المشركين في سفك الدماء، وأكل أموال اليتامى ظلمًا، ووأد البنات، وما كانوا عليه من سوء العادات.

٣- ذكر قصص الأنبياء والأمم السابقة زجرًا لهم حتى يعتبروا بمصير المكذبين قبلهم، وتسلية لرسول الله ﷺ حتى يصبر على أذاهم ويطمئن إلى الانتصار عليهم.

٤- قصر الفواصل مع قوة الألفاظ، وإيجاز العبارة، بما يصخ الآذان، ويشتد قرعه على المسامع، ويصعق القلوب، ويؤكد المعنى بكثرة القسم، كقصار المفصل إلا نادرًا.

س: وما ضوابط القرآن المدني وما أهم مميزاته؟

ج: من ضوابط القرآن المدني ومن أهم مميزاته:

١- كل سورة فيها فريضة أو حد فهي مدنية.

٢- كل سورة فيها ذكر المنافقين فهي مدنية سوى العنكبوت فإنها مكية.

٣- كل سورة فيها مجادلة أهل الكتاب فهي مدنية.

هذا من ناحية الضوابط، أما من ناحية المميزات الموضوعية وخصائص الأسلوب فيمكن إجمالها فيما يأتي:

١- بيان العبادات، والمعاملات، والحدود، ونظام الأسرة، والمواريث، وفضيلة الجهاد، والصلات الاجتماعية، والعلاقات الدولية في السلم والحرب، وقواعد الحكم، ومسائل التشريع.

٢- مخاطبة أهل الكتاب من اليهود النصارى، ودعوتهم إلى الإسلام، وبيان تحريفهم لكتب الله، وتجنيهم على الحق، واختلافهم من بعد ما جاءهم العلم بغيًا بينهم.

٣- الكشف عن سلوك المنافقين، وتحليل نفسيتهم، وإزاحة الستار عن خباياهم، وبيان خطرهم على الدين.

٤- طول المقاطع والآيات في أسلوب يقرر الشريعة ويوضح أهدافها ومراميها.

معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل

س: وماذا عن معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل من القرآن، وما أقوال أهل العلم في ذلك؟

ج: للعلماء في أول ما نزل من القرآن على الإطلاق، وآخر ما نزل أقوال، نجملها ونرجح بينها فيما يأتي:

* أول ما نزل:

١- أصح الأقوال أن أول ما نزل هو قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٣ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١-٥]. ويدل عليه ما رواه الشيخان وغيرهما عن عائشة رضي الله عنها قالت: أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبِّب إليه الخلاء فكان يأتي حراء فيتحنث فيه الليالي ذوات العدد ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة رضي الله عنها فتزوده لمثلها حتى فاجأه الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك فيه فقال: اقرأ، قال رسول الله ﷺ: «**فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فغطني الثالثة حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ حتى بلغ ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾** » فرجع بها رسول الله ﷺ ترجف بوادره الحديث [التحنث: التعبد، وأصله ترك الحنث، أي الذنب، وغطني: أي ضمني ضمًا شديدًا حتى كان لي غطيط، وهو صوت من حبست أنفاسه بما يشبه الخنق، والجهد: - بفتح الجيم - يطلق على المشقة وعلى الوسع والطاقة - وبضمها - يطلق على الوسع والطاقة لا غيره].

٢- وقيل إن أول ما نزل هو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ لما رواه الشيخان عن أبي

سلمة بن عبد الرحمن قال: سألت جابر بن عبد الله: أي القرآن أنزل قبل؟ قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ قلت: أو ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾؟

جواري نزلت فاستبطنت الوادي، فنظرت أمامي وخلفي وعن يميني وشمالي، ثم نظرت إلى السماء فإذا هو يعني جبريل فأخذتني رجفة فأتيت خديجة فأمرتهم فدثروني فأنزل الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ﴾ [المدثر: ١-٢].

وأجيب عن حديث جابر بأن السؤال كان عن نزول سورة كاملة، فبين جابر أن سورة المدثر نزلت بكمالها قبل نزول تمام سورة اقرأ، فإن أول ما نزل منها صدرها - ويؤيد هذا ما في الصحيحين أيضًا عن أبي سلمة عن جابر قال: سمعت رسول الله ﷺ وهو يحدث عن فترة الوحي فقال في حديثه: «**بينا أنا أمشي سمعت صوتًا من السماء فرفعت رأسي فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض، فرجعت، فقلت: زملوني، فدثروني، فأنزل الله:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾» فهذا الحديث يدل على أن هذه القصة متأخرة عن قصة حراء - أو تكون «المدثر» أول سورة نزلت بعد فترة الوحي - وقد استخرج جابر ذلك باجتهاده فتقدم عليه رواية عائشة. ويكون أول ما نزل من القرآن على الإطلاق: ﴿ٱقْرَأْ﴾ وأول سورة نزلت كاملة، أو أول ما نزلت بعد فترة الوحي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ أو أول ما نزل للرسالة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ وللنبوة: ﴿ٱقْرَأْ﴾.

٣- وقيل: إن أول ما نزل هو سورة «الفاتحة» ولعل المراد أول سورة كاملة.

٤- وقيل: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ والبسملة تنزل صدرًا لكل سورة. ودليل هذين أحاديث مرسلة، والقول الأول المؤيد بحديث عائشة هو القوى الراجح المشهور.

وقد ذكر الزركشي في «البرهان» حديث عائشة الذي نص على أن أول ما نزل: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ وحديث جابر الذي نص على أن أول ما نزل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ﴾ ثم قال: «وجمع بعضهم بينهما بأن جابرًا سمع النبي ﷺ يذكر قصة بدء

الوحي، فسمع آخرها، ولم يسمع أولها، فتوهم أنها أول ما نزلت، وليس كذلك، نعم هي أول ما نزل بعد سورة ﴿اقْرَأْ﴾ وفترة الوحي، لما ثبت في الصحيحين أيضًا عن جابر ﷺ أن رسول الله ﷺ كان يحدث عن فترة الوحي، قال في حديثه: «**بينما أنا أمشي، سمعت صوتًا من السماء، فرفعت رأسي، فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض، فجئثت منه فرقًا** [جئثت: فزعت: وفي صحيح البخاري: «فرعبت منه»]، **فرجعت فقلت: زملوني زملوني، فأنزل الله تبارك وتعالى:** ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنْذِرْ﴾».

فقد أخبر في هذا الحديث عن الملك الذي جاءه بحراء قبل هذه المرة، وأخبر في حديث عائشة أن نزول ﴿اقْرَأْ﴾ كان في غار حراء وهو أول وحي، ثم فتر بعد ذلك وأخبر في حديث جابر أن الوحي تتابع بعد نزول: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ فعلم بذلك أن ﴿اقْرَأْ﴾ أول ما نزل مطلقًا، وأن سورة المدثر بعده». وكذلك قال ابن حبان في صحيحه: لا تضاد بين الحديثين، بل أول ما نزل: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ بغار حراء، فلما رجع إلى خديجة ﷺ وصبت عليه الماء البارد، أنزل الله عليه في بيت خديجة: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ فظهر أنه لما نزل عليه ﴿اقْرَأْ﴾ رجع فتدثر، فأُنزل عليه: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾.

وقيل: أول ما نزل سورة الفاتحة، رُوي ذلك من طريق أبي إسحاق عن أبي ميسرة قال: كان رسول الله ﷺ إذا سمع الصوت انطلق هاربًا، وذكر نزول الملك عليه وقوله: قل ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ إلى آخرها.

وقال القاضي أبو بكر في [الانتصار]: وهذا الخبر منقطع، وأثبت الأقاويل: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ ويليه في القوة: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ وطريق الجمع بين الأقاويل: أن أول ما نزل من الآيات: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ وأول ما نزل من أوامر التبليغ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ وأول ما نزل من السور سورة الفاتحة، وهذا كما ورد في الحديث: «**أول ما يحاسب به العبد الصلاة**» [رواه الطبراني، ولفظه: «أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة، فإن

صلحت صلح له سائر عمله، وإن فسدت فسد سائر عمله»]، و«أول ما يُقضى في الدماء» [رواه البخاري في كتاب «الديات»، ولفظه: «أول ما يقضى بين الناس في الدماء»] وجمع بينهما بأن أول ما يُحكم فيه من المظالم التي بين العباد الدماء. وأول ما يحاسب به العبد من الفرائض البدنية الصلاة.

وقيل: أول ما نزل للرسالة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ وللنبوة: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ فإن العلماء قالوا: قوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ دال على نبوة محمد ﷺ؛ لأن النبوة عبارة عن الوحي إلى الشخص على لسان الملك بتكليف خاص، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ﴾ دليل على رسالته ﷺ.

لأنها عبارة عن الوحي إلى الشخص على لسان الملك بتكليف» [انظر «البرهان في علوم القرآن» للزركشي، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم جـ١ ص ٢٠٦ وما بعدها].

* آخر ما نزل:

١- قيل: آخر ما نزل آية الربا، لما أخرجه البخاري عن ابن عباس قال: «آخر آية نزلت آية الربا» والمراد بها قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ [البقرة: ٢٧٨].

٢- وقيل: آخر ما نزل من القرآن قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١].

٣- وقيل: آخر ما نزل آية الدين، لما روي عن سعيد بن المسيب: «أنه بلغه أن أحدث القرآن عهدًا بالعرش آية الدين» والمراد بها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. ويجمع بين الروايات الثلاث بأن هذه الآيات نزلت دفعة واحدة كترتيبها في المصحف، آية الربا، فآية ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا﴾ فآية الدين، لأنها في قصة واحدة. فأخبر كل راوٍ عن بعض ما نزل بأنه آخر، وذلك صحيح، وبهذا لا يقع التنافر بينها.

٤- وقيل: آخر ما نزل آية الكلالة. فقد روى الشيخان عن البراء بن عازب قال:

obeikandl.com

آخر آية نزلت: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]. وحُملت الآخرية هنا في قول البراء على أنها مقيدة بما يتعلق بالمواريث.

٥- وقيل: آخر ما نزل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]. إلى آخر السورة، وحمل هذا على أنها آخر ما نزل من سورة «براءة».

ففيما رواه عبد الله ابن الإمام أحمد في زوائد المسند عن أبي بن كعب أن رسول الله ﷺ أقرأه هاتين الآيتين: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ في آخر سورة براءة.

٦- وقيل: آخر ما نزل سورة المائدة، لما رواه الترمذي والحاكم في ذلك عن عائشة رضي الله عنها، وأجيب بأن المراد أنها آخر سورة نزلت في الحلال والحرام، فلم تنسخ فيها أحكام.

٧- وقيل: آخر ما نزل قوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

لما أخرجه ابن مرديه من طريق مجاهد عن أم سلمة أنها قالت: «آخر آية نزلت هذه الآية: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم﴾ إلى آخرها، وذلك أنها قالت: يا رسول الله... أرى الله يذكر الرجال ولا يذكر النساء فنزلت: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢]، ونزلت: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]. ونزلت هذه الآية، فهي آخر الثلاثة نزولًا، وآخر ما نزل بعد ما كان ينزل في الرجال خاصة».

ويتضح من الرواية أن الآية المذكورة آخر الآيات الثلاثة نزولًا، وأنها آخر ما نزل بالنسبة إلى ما ذكر فيه النساء.

٨- وقيل: آخر ما نزل آية: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣].

لما أخرجه البخاري وغيره عن ابن عباس قال: هذه الآية: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾ هي آخر ما نزل وما نسخها شيء. والتعبير بقوله: «وما نسخها شيء» يدل على أنه آخر ما نزل في حكم قتل المؤمن عمدًا.

٩- وأخرج مسلم عن ابن عباس قال: «آخر سورة نزلت: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ [النصر: ١] وحمل ذلك على أن هذه السورة آخر ما نزل مشعرًا بوفاة النبي ﷺ كما فهم بعض الصحابة، أو أنها آخر ما نزل من السور.

وهذه الأقوال ليس فيها شيء مرفوع إلى النبي ﷺ وكل قال بضرب من الاجتهاد وغلبة الظن، ويحتمل أن كلاً منهم أخبر عن آخر ما سمعه من الرسول، أو قال ذلك باعتبار آخر ما نزل في تشريع خاص، أو آخر سورة نزلت كاملة على النحو الذي خرجنا به كل قول منها.

أما قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] فإنها نزلت بعرفة عام حجة الوداع، ويدل ظاهرها على إكمال الفرائض والأحكام، وقد سبقت الإشارة إلى ما روي في نزول آية الربا، وآية الدين، وآية الكلالة، وغيرها بعد ذلك. لذا حمل كثير من العلماء إكمال الدين في هذه الآية على أن الله أتم عليهم نعمته بتمكينهم من البلد الحرام، وإجلاء المشركين عنه، وحجهم وحدهم دون أن يشارك في البيت الحرام أحد من المشركين، وقد كان المشركون يحجون معهم من قبل، وذلك من تمام النعمة: ﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾ قال القاضي أبو بكر الباقلاني في «الانتصار» معلقًا على اختلاف الروايات في آخر ما نزل: «هذه الأقوال ليس فيها شيء مرفوع إلى النبي ﷺ، ويجوز أن يكون قاله قائله بضرب من الاجتهاد وغلبة الظن، ويحتمل أن كلاً منهم أخبر عن آخر ما سمعه من النبي ﷺ في اليوم الذي مات فيه أو قبل مرضه بقليل، وغيره سمع منه بعد ذلك وإن لم يسمعه هو، ويحتمل أيضًا أن تنزل هذه الآية التي هي آخر آية تلاها الرسول ﷺ مع آيات نزلت معها فيؤمر برسم ما نزل معها بعد رسم تلك، فيظن أنه آخر ما نزل في

الترتيب» [انظر الإتقان جـ١ ص٢٧ . ونص العبارة الأخيرة في الزركشي: «فيؤمر برسم ما نزل معها وتلاوتها عليهم بعد رسم ما نزل آخرًا وتلاوته، فيظن سامع ذلك أنه آخر ما نزل في الترتيب» انظر البرهان جـ١ ص٢١٠، وفي نقل «الإتقان» شيء من التحريف].

س: لو ذكرت بعض فوائد معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل من القرآن؟

ج: لمعرفة أول ما نزل وآخر ما نزل فوائد أهمها:

أ) بيان العناية التي حظى بها القرآن الكريم صيانةً له وضبطًا لآياته: فقد وعى الصحابة هذا الكتاب آية آية، فعرفوا متى نزلت؟ وأين نزلت؟ حيث كانوا يتلقون عن رسول الله ﷺ ما ينزل عليه من القرآن تلقى المؤمنين لأصول دينهم، ومبعث إيمانهم، ومصدر عزهم ومجدهم، وكان من أثر ذلك سلامة القرآن من التغيير والتبديل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ب) إدراك أسرار التشريع الإسلامي في تاريخ مصدره الأصيل: فإن آيات القرآن الكريم عالجت النفس البشرية بهداية السماء، وأخذت الناس بالأساليب الحكيمة التي ترقى بنفوسهم في سُلم الكمال، وتدرجت بهم في الأحكام التي يستقيم بها منهج حياتهم على الحق، وتنتظم شئون مجتمعهم على الطريق الأقوم.

ج) تمييز الناسخ من المنسوخ: فقد ترد الآيتان أو الآيات في موضوع واحد، ويختلف الحكم في إحداها عن الأخرى، فإذا عُرف ما نزل أولًا وما نزل آخرًا كان حكم ما نزل آخرًا ناسخًا لحكم ما نزل أولًا.

س: وماذا عن الأوائل الموضوعية واهتمام العلماء بها؟

ج: تناول العلماء أوائل ما نزل بالنسبة إلى موضوعات خاصة، ومن ذلك:

١- أول ما نزل في الأطعمة: أول آية نزلت بمكة آية الأنعام: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ

رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

ثم آية النحل: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿١١٤﴾ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٤-١١٥].

ثم آية البقرة: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣].

ثم آية المائدة: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣].

٢- أول ما نزل في الأشربة: أول آية نزلت في الخمر آية البقرة: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩].

ثم آية النساء: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣].

ثم آية المائدة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩٠، ٩١].

عن ابن عمر قال: «نزلت في الخمر ثلاث آيات، فأول شيء: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ الآية. فقيل: حرمت الخمر، فقالوا: يا رسول الله دعنا ننتفع بها كما قال الله، فسكت عنهم، ثم نزلت هذه الآية: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾ فقيل: حرمت الخمر، فقالوا: يا رسول الله ألا نشربها قرب الصلاة،

فسكت عنهم، ثم نزلت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ﴾ فقال رسول الله ﷺ: «**حرمت الخمر**» [رواه الطيالسي في مسنده].

٣- أول ما نزل في القتال: عن ابن عباس قال: أول آية نزلت في القتال: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ [الحج: ٣٩] [رواه الحاكم في المستدرك].

أسباب النزول

س: وضح أهمية علم أسباب النزول وعناية العلماء به؟

ج: اعتنى الباحثون في علوم القرآن بمعرفة سبب النزول، ولمسوا شدة الحاجة إليه في تفسير القرآن فأفرده جماعة منهم بالتأليف، ومن أشهرهم: «علي بن المديني» شيخ البخاري.

ثم «الواحدي» أبو الحسن علي بن أحمد النحوي المفسر، المتوفى سنة **٤٢٧** هجرية. في كتابه «أسباب النزول».

ثم «الجعبري» برهان الدين إبراهيم بن عمر، كان له عناية بعلوم القرآن، فألف «روضة الطرائف في رسم المصاحف» و «كنز المعاني» وهو شرح للشاطبية في القراءات، توفي سنة **٧٣٢** هجرية. وهو الذي اختصر كتاب «الواحدي» بحذف أسانيده ولم يزد عليه شيئًا.

ثم شيخ الإسلام «ابن حجر» أبو الفضل شهاب الدين الحافظ ابن حجر العسقلاني، واسمه أحمد بن علي، ينسب إلى عسقلان بفلسطين، كان له عناية بالحديث، واشتهر بعلومه وكتبه عماد في هذا الفن، توفي سنة **٨٥٢** هجرية. الذي ألف كتابًا في أسباب النزول أطلع السيوطي على جزء من مسودته ولم يتيسر له

الوقوف عليه كاملًا، ثم «السيوطي» جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هجرية الذي قال عن نفسه: «وقد ألفت فيه كتابًا حافلًا موجزًا محررًا لم يُؤلف مثله في هذا النوع، سميته «لباب المنقول في أسباب النزول» [انظر الإتقان جـ١ ص٢٨].

س: ما الأمور التي يعتمد عليها العلماء في معرفة أسباب النزول؟

ج: العلماء يعتمدون في معرفة سبب النزول على صحة الرواية عن رسول الله ﷺ، أو عن الصحابة فإن إخبار الصحابي عن مثل هذا إذا كان صريحًا لا يكون بالرأي، بل يكون له حكم المرفوع قال الواحدي: «لا يحل القول في أسباب نزول الكتاب إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل ووقفوا على الأسباب، وبحثوا عن علمها، وجدوا في الطلب» وهذا هو نهج علماء السلف، فقد كانوا يتورعون عن أن يقولوا شيئًا في ذلك دون تثبت، قال «محمد بن سيرين»: سألت «عبيدة السلماني» عن آية من القرآن فقال: اتق الله وقل سدادًا، ذهب الذين يعلمون فيما أنزل الله من القرآن، وهو يعني الصحابة، وإذا كان هذا هو قول «ابن سيرين» من أعلام علماء التابعين تحريًا للرواية، ودقة في النقل، فإنه يدل على وجوب الوقوف عند أسباب النزول الصحيحة، ولذا فإن المعتمد من ذلك فيما روي من أقوال الصحابة ما كانت صيغته جارية مجرى المسند، بحيث تكون هذه الصيغة جازمة بأنها سبب النزول.

وذهب «السيوطي» إلى أن قول التابعي إذا كان صريحًا في سبب النزول فإنه يقبل، ويكون مرسلًا، إذا صح المسند إليه وكان من أئمة التفسير الذين أخذوا عن الصحابة كمجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير، واعتضد بمرسل آخر [انظر الإتقان جـ١ ص٣١].

وقد أخذ «الواحدي» على علماء عصره تساهلهم في رواية سبب النزول، ورماهم بالإفك والكذب، وحذرهم من الوعيد الشديد، حيث يقول: «أما اليوم فكل أحد يخترع شيئًا ويختلق إفكًا وكذبًا، ملقيًا زمامه إلى الجهالة. غير مفكر في الوعيد للجاهل بسبب الآية».

س: بين التعريف المختار لأسباب النزول ؟

ج: سبب النزول بعد هذا التحقيق يكون قاصرًا على أمرين:

١- أن تحدث حادثة فيتنزل القرآن الكريم بشأنها، وذلك كالذي روي عن ابن عباس قال: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]. خرج النبي ﷺ حتى صعد الصفا، فهتف: يا صباحاه، فاجتمعوا إليه، فقال: أرأيتكم لو أخبرتكم أن خيلًا تخرج بسفح هذا الجبل أكنتم مصدقي؟ قالوا: ما جربنا عليك كذبًا، قال: فإني نذيرٌ لكم بين يدي عذاب شديد، فقال أبو لهب [اسمه عبد العزى بن عبد المطلب بن هاشم]: تبًا لك، إنما جمعتنا لهذا؟ ثم قام، فنزلت هذه السورة: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] [أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما].

٢- أن يسأل رسول الله ﷺ عن شيء فيتنزل القرآن ببيان الحكم فيه، كالذي كان من خولة بنت ثعلبة عندما ظاهر [الظهار: أن يقول الرجل لامرأته: أنت علي كظهر أمي، واختلفوا في غير هذه الصيغة] منها زوجها أوس بن الصامت فذهبت تشتكي من ذلك، عن عائشة قالت: «تبارك الذي وسع سمعه كل شيء، إني لأسمع كلام خولة بنت ثعلبة ويخفى علي بعضه وهي تشتكي زوجها إلى رسول الله ﷺ، وهي تقول: يا رسول الله، أكل شبابي ونثرت له بطني حتى إذا كبر سني وانقطع ولدى ظاهر مني اللهم إني أشكو إليك، قالت: فما برحت حتى نزل جبريل بهؤلاء الآيات: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ وهو أوس بن الصامت» [أخرجه ابن ماجه وابن أبي حاتم، والحاكم وصححه، وابن مردويه، والبيهقي].

ولا يعني هذا أن يلتمس الإنسان لكل آية سببًا، فإن القرآن لم يكن نزوله وقفًا على الحوادث والوقائع، أو على السؤال والاستفسار، بل كان القرآن يتنزل ابتداء، بعقائد الإيمان، وواجبات الإسلام، وشرائع الله تعالى في حياة الفرد وحياة الجماعة، قال «الجعبري»: «نزل القرآن على قسمين: قسم نزل ابتداءً، وقسم نزل عقب واقعة أو سؤال» [انظر الإتقان جـ١ ص٢٨].

ولذا يعرف سبب النزول بما يأتي: «هو ما نزل قرآن بشأنه وقت وقوعه كحادثةٍ أو سؤال».

ومن الإفراط في علم سبب النزوا، أن نتوسع فيه، ونجعل منه ما هو من قبيل الإخبار عن الأحوال الماضية، والوقائع الغابرة، قال السيوطي: «والذي يتحرر في سبب النزول أنه ما نزلت الآية أيام وقوعه، ليخرج ما ذكره الواحدي في تفسيره في سورة الفيل من أن سببها قصة قدوم الحبشة، فإن ذلك ليس من أسباب النزول في شيء، بل هو من باب الإخبار عن الوقائع الماضية، كذكر قصة قوم نوح وعاد وثمود وبناء البيت ونحو ذلك، وكذلك ذكره في قوله: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] سبب اتخاذه خليلًا، فليس ذلك من أسباب نزول القرآن كما لا يخفى» [انظر الإتقان جـ١ ص٣١].

س: ما فوائد معرفة أسباب النزول؟

ج: لمعرفة سبب النزول فوائد أهمها:

أ) بيان الحكمة التي دعت إلى تشريع حكم من الأحكام وإدراك مراعاة الشرع للمصالح العامة في علاج الحوادث رحمة بالأمة.

ب) تخصيص حكم ما نزل إن كان بصيغة العموم بالسبب عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ، وهي مسألة خلافية سيأتي لها مزيد من الإيضاح، وقد يمثل لهذا بقوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٨٨]. فقد رُوي أن مروان قال لبوابه: اذهب يا رافع إلى ابن عباس فقل: لئن كان كل امرئ منا فرح بما أوتي وأحب أن يحمد بما لم يفعل يعذب لنعذبن أجمعون، فقال ابن عباس: سألهم رسول الله ﷺ عن شيء فكتموه إياه وأخذوا بغيره، فخرجوا وقد أروه أن قد أخبروه بما سألهم عنه واستحمدوا بذلك إليه وفرحوا بما أوتوا من كتمان ما سألهم عنه» [أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما].

ج) إذا كان لفظ ما نزل عامًّا وورد دليل على تخصيصه، فمعرفة السبب تقصر التخصيص على ما عدا صورته، ولا يصح إخراجها؛ لأن دخول صورة السبب في اللفظ العام قطعي، فلا يجوز إخراجها بالاجتهاد لأنه ظني، وهذا هو ما عليه الجمهور وقد يمثل لهذا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْغَٰفِلَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ لُعِنُوا۟ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٢٤﴾ يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٣-٢٥]. فإن هذه الآية نزلت في عائشة خاصة، أو فيها وفي سائر أزواج النبي ﷺ، «عن ابن عباس في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾ نزلت في عائشة خاصة» [أخرجه ابن أبي حاتم، والحاكم وصححه، وابن مردويه] وعن ابن عباس في هذه الآية أيضًا: «هذه في عائشة وأزواج النبي ﷺ، ولم يجعل الله لمن فعل ذلك توبة، وجعل لمن رمى امرأة من المؤمنات من غير أزواج النبي ﷺ التوبة - ثم قرأ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٤، ٥] [أخرجه سعيد بن منصور وابن جرير والطبراني وابن مردويه (راجع تفسير ابن جرير وتفسير ابن كثير)]، وعلى هذا فإن قبول توبة القاذف وإن كان مخصصًا لعموم قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْغَٰفِلَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [النور: ٢٣] لا يتناول بالتخصيص من قذف عائشة، أو قذف سائر أزواج النبي ﷺ، فإن هذا لا توبة له، لأن دخول صورة السبب في اللفظ العام قطعي.

د) ومعرفة سبب النزول خير سبيل لفهم معاني القرآن، وكشف الغموض الذي يكتنف بعض الآيات في تفسيرها ما لم يعرف سبب نزولها، قال الواحدي: «لم يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها». وقال ابن دقيق العيد: «بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن». وقال ابن تيمية: «معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب» [انظر الإتقان جـ١

ص٢٨] ومن أمثلة ذلك: ما أشكل على مروان بن الحكم في فهم الآية الآنفة الذكر: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٨٨] حتى أورد له ابن عباس سبب النزول.

ومثله آية: ﴿۞ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٥٨] فإن ظاهر لفظ الآية لا يقتضي أن السعي فرض، لأن رفع الجناح يفيد الإباحة لا الوجوب، وذهب بعضهم إلى هذا تمسكا بالظاهر، وقد ردت عائشة على عروة بن الزبير في فهمه ذلك بما ورد في سبب نزولها، وهو أن الصحابة تأثموا من السعي بينهما لأنه من عمل الجاهلية، حيث كان على الصفا أساف، وعلى المروة نائلة، وهما صنمان، وكان أهل الجاهلية إذا سعوا مسحوهما: «عن عائشة أن عروة قال لها: أرأيت قول الله: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ۚ﴾ ؟ فما أرى على أحد جناحًا أن لا يطوف بهما؟ فقالت عائشة: بئس ما قلت يا ابن أختي، إنها لو كانت على ما أولتها كانت: فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما، ولكنها إنما أنزلت، أن الأنصار قبل أن يسلموا كانوا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها، وكان من أهلّ لها يتحرج أن يطوف بالصفا والمروة في الجاهلية فأنزل الله: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ﴾ الآية. قالت عائشة: ثم قد بين رسول الله ﷺ الطواف بهما، فليس لأحد أن يدع الطواف بهما» [أخرجه الشيخان وغيرهما].

هـ) ويوضح سبب النزول من نزلت فيه الآية حتى لا تُحمل على غيره بدافع الخصومة والتحامل، كالذي ذُكِر في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ ٱلْقُرُونُ مِن قَبْلِى ۖ وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ وَيْلَكَ ءَامِنْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأحقاف: ١٧].

فقد أراد «معاوية» أن يستخلف «يزيد» وكتب إلى «مروان» عامله على المدينة بذلك، فجمع الناس وخطبهم ودعاهم إلى بيعة «يزيد» فأبى عبد الرحمن بن أبي بكر

أن يبايع، فأراده «مروان» بسوء لولا أن دخل بيت عائشة، وقال مروان: إن هذا الذي أنزل الله فيه: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ ٱلْقُرُونُ مِن قَبْلِى﴾ فردت عليه عائشة وبينت له سبب نزولها، «عن يوسف بن ماهك قال: كان مروان على الحجاز، استعمله معاوية بن أبي سفيان، فخطب فجعل يذكر يزيد بن معاوية لكي يبايع له بعد أبيه، فقال عبد الرحمن بن أبي بكر شيئًا، فقال: خذوه، فدخل بيت عائشة فلم يقدروا عليه، فقال مروان: إن هذا أنزل فيه: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ فقالت عائشة: «ما أنزل الله فينا شيئًا من القرآن إلا أن الله أنزل عذري» [أخرجه البخاري]، وفي بعض الروايات: «إن مروان لما طلب البيعة ليزيد قال: سُنة أبي بكر وعمر، فقال عبد الرحمن: سنة هرقل وقيصر، فقال مروان: هذا الذي قال الله فيه: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ الآية، فبلغ ذلك عائشة فقالت: كذب مروان، والله ما هو به، ولو شئت أن أسمي الذي نزلت فيه لسميته» [أخرجه عبد بن حميد والنسائي وابن المنذر والحاكم وصححه، وابن مردويه عن محمد بن زياد، قال: لما بايع مروان لابنه قال مروان.. إلخ].

س: ما المقصود بقولهم العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؟

- ج: إذا اتفق ما نزل مع السبب في العموم، أو اتفق معه في الخصوص، حُمِل العام على عمومه، والخاص على خصوصه.

ومثال الأول قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. عن أنس قال: «إن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة منهم أخرجوها من البيت، ولم يؤاكلوها ولم يشاربوها ولم يجامعوها في البيوت، فسُئل رسول الله ﷺ عن ذلك، فأنزل الله: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ الآية، فقال رسول الله ﷺ: «**جامعوهن في البيوت، واصنعوا كل شيء إلا النكاح**» [أخرجه مسلم وأهل السنن وغيرهم].

ومثال الثاني قوله: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ﴿١٧﴾ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾ وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ﴾ [الليل: ١٧-٢١]. فإنها نزلت في أبي بكر، والأتقى: أفعل تفضيل مقرون: بـ «ال» العهدية فيختص بمن نزل فيه، وإنما تفيد «ال» العموم إذا كانت موصولة أو معرفة في جمع على الراجح، و «ال» في «الأتقى» ليست موصولة لأنها لا توصل بأفعل التفضيل، و «الأتقى» ليس جمعًا، بل هو مفرد، والعهد موجود لا سيما وأن صيغة أفعل تدل على التميز، وذلك كاف في قصر الآية على من نزلت فيه، ولذا قال الواحدي: الأتقى أبو بكر الصديق في قول جميع المفسرين: «عن عروة أن أبا بكر الصديق أعتق سبعة كلهم يعذب في الله: بلال، وعامر بن فهيرة، والنهدية وابنتها، وأم عيسى، وأمة بني المؤمل، وفيه نزلت: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى﴾ إلى آخر السورة [أخرجه ابن أبي حاتم]، وروي نحوه عن عامر بن عبد الله بن الزبير وزاد فيه: «فنزلت هذه الآية: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥] إلى قوله: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾ وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ﴾ [أخرجه الحاكم وصححه].

أما إذا كان السبب خاصًا ونزلت الآية بصيغة العموم فقد اختلف الأصوليون: أتكون العبرة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب؟

١- فذهب الجمهور إلى أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فالحكم الذي يؤخذ من اللفظ العام يتعدى صورة السبب الخاص إلى نظائرها، كآيات اللعان التي نزلت في قذف هلال بن أمية زوجته: «فعن ابن عباس: أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحماء. فقال النبي ﷺ: «**البينة وإلا حد في ظهرك**»، فقال: يا رسول الله... إذا رأى أحدنا على امرأته رجلًا ينطلق يلتمس البينة؟ فجعل رسول الله ﷺ يقول: «**البينة وإلا حد في ظهرك**»، فقال هلال: والذي بعثك بالحق إني لصادق، ولينزلن الله ما يبرئ ظهري من الحد، ونزل جبريل فأنزل عليه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ﴾ [النور: ٦]. حتى بلغ: ﴿إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾

[النور: ٩] [أخرجه البخاري والترمذي وابن ماجه].

فيتناول الحكم المأخوذ من هذا اللفظ العام: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ﴾ غير حادثة هلال دون احتياج إلى دليل آخر.

وهذا هو الرأي الراجح والأصح، وهو الذي يتفق مع عموم أحكام الشريعة، والذي سار عليه الصحابة والمجتهدون من هذه الأمة، فعدوا بحكم الآيات إلى غير صورة سببها، كنزول آية الظهار في أوس بن الصامت، أو سلمة بن صخر - على اختلاف الروايات في ذلك، والاحتجاج بعموم آيات نزلت على أسباب خاصة شائع لدى أهل العلم، قال ابن تيمية: «قد يجيء هذا كثيرًا ومن هذا الباب قولهم: هذه الآية نزلت في كذا، لا سيما إن كان المذكور شخصًا كقولهم: إن آية الظهار نزلت في امرأة أوس بن الصامت، وإن آية الكلالة نزلت في جابر بن عبد الله، وأن قوله: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم﴾ [المائدة: ٤٩]. نزلت في بني قريظة والنضير، ونظائر ذلك مما يذكرون أنه نزل في قوم من المشركين بمكة، أو في قوم من اليهود والنصارى، أو في قوم من المؤمنين، فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أن حكم الآية يختص بأولئك الأعيان دون غيرهم، هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق، والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب هل يختص بسببه فلم يقل أحد إن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين، وإنما غاية ما يقال: إنها تختص بنوع ذلك الشخص، فتعم ما يشبهه، ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ، والآية التي لها سبب مُعين إن كانت أمرًا أو نهيًا فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلته، وإن كان خبرًا يمدح أو يذم فهي متناولة لذلك الشخص ولمن كان بمنزلته».

٢- وذهب جماعة إلى أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ، فاللفظ العام دليل على صورة السبب الخاص، ولابد من دليل آخر لغيره من الصور كالقياس ونحوه، حتى يبقى لنقل رواية السبب الخاص فائدة، ويتطابق السبب والمسبب تطابق السؤال والجواب.

س: ما صيغة سبب النزول؟

ج: صيغة سبب النزول إما أن تكون نصًّا صريحًا في السببية، وإما أن تكون محتملة.

فتكون نصًّا صريحًا في السببية إذا قال الراوي: «سبب نزول هذه الآية كذا»، أو إذا أتى بفاء تعقيبية داخلة على مادة النزول بعد ذكر الحادثة أو السؤال، كما إذا قال: «حدث كذا» أو «سُئل رسول الله ﷺ عن كذا فنزلت الآية» - فهاتان صيغتان صريحتان في السببية سيأتي لهما أمثلة [انظر أمثلة تعدد الروايات في سبب النزول التي ستأتي بعد هذه الفقرة].

وتكون الصيغة محتملة للسببية ولما تضمنته الآية من الأحكام إذا قال الراوي: «نزلت هذه الآية في كذا» فذلك يراد به تارة سبب النزول، ويراد به تارة أنه داخل في معنى الآية.

وكذلك إذا قال «أحسب هذه الآية نزلت في كذا» أو «ما أحسب هذه الآية نزلت إلا في كذا» فإن الراوي بهذه الصيغة لا يقطع بالسبب - فهاتان صيغتان تحتملان السببية وغيرها كذلك، ومثال الصيغة الأولى ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «أنزلت: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]. في إتيان النساء في أدبارهن» [أخرجه البخاري].

ومثال الصيغة الثانية ما روي عن عبد الله بن الزبير «أن الزبير خاصم رجلًا من الأنصار قد شهد بدرًا مع النبي ﷺ إلى رسول الله ﷺ في شراج من الحرة، وكانا يسقيان به كلاهما النخل، فقال الأنصاري، سرِّح الماء يمر، فأبى عليه، فقال رسول الله ﷺ: «**اسق يا زبير، ثم أرسل الماء إلى جارك**»، فغضب الأنصاري وقال: يا رسول الله، آن كان ابن عمتك؟ فتلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال: «**اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجُدر، ثم أرسل الماء إلى جارك**». واستوفى رسول الله ﷺ للزبير حقه، وكان رسول الله ﷺ قبل ذلك أشار على الزبير برأي أراد فيه سعة

له وللأنصاري، فلما أحفظ رسول الله الأنصاري استرعى للزبير حقه في صريح الحكم، فقال الزبير: ما أحسب هذه الآية إلا في ذلك: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥] [أخرجه البخاري ومسلم وأهل السنن وغيرهم] قال ابن تيمية: «قولهم: نزلت هذه الآية في كذا يراد به تارة سبب النزول، ويراد به تارة أن ذلك داخل في الآية وإن لم يكن السبب، وقد تنازع العلماء في قول الصحابي: «نزلت هذه الآية في كذا» هل يجري مجرى المسند كما لو ذكر السبب الذي أنزلت لأجله أو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند؟ فالبخاري يدخله في المسند، وغيره لا يدخله فيه، وأكثر المسانيد على هذا الاصطلاح كمسند أحمد وغيره، بخلاف ما إذا ذكر سببًا نزلت عقبه فإنهم كلهم يدخلون مثل هذا في المسند» [المراد بالإسناد هنا أن يكون مسندًا إلى الرسول ﷺ، بمعنى أن يكون مرفوعًا. وإن كان من قول الصحابي، لأنه لا مجال للاجتهاد فيه] وقال الزركشي في البرهان: «قد عُرِف من عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال: «نزلت هذه الآية في كذا» فإنه يريد بذلك أنها تتضمن هذا الحكم لا أن هذا كان السبب في نزولها فهو من جنس الاستدلال على الحكم بالآية، لا من جنس النقل لما وقع» [انظر الإتقان جـ١ ص٣١].

س: ما الموقف تجاه تعدد روايات أسباب النزول؟

ج: قد تتعدد الروايات في سبب نزول آية واحدة، وفي مثل هذه الحالة يكون موقف المفسر منها على النحو الآتي:

أ) إذا لم تكن الصيغ الواردة صريحة مثل: «نزلت هذه الآية في كذا» أو «أحسبها نزلت في كذا» فلا منافاة بينها، إذ المراد التفسير، وبيان أن ذلك داخل في الآية ومستفاد منها، وليس المراد ذكر سبب النزول، إلا إن قامت قرينة على واحدة بأن المراد بها السببية.

إذا كانت إحدى الصيغ غير صريحة كقوله: «نزلت في كذا» وصرح آخر بذكر

سبب مخالف فالمعتمد ما هو نص في السببية، وتُحمل الأخرى على دخولها في أحكام الآية، ومثال ذلك ما ورد في سبب نزول قوله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]: «عن نافع قال: قرأت ذات يوم: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ فقال ابن عمر: أتدري فيم أنزلت هذه الآية؟ قلت: لا، قال: نزلت في إتيان النساء في أدبارهن» [أخرجه البخاري] فهذه الصيغة من ابن عمر غير صريحة في السببية، وقد جاء التصريح بذكر سبب يخالفه «عن جابر قال: كانت اليهود تقول: إذ أتى الرجل امرأته من خلفها في قُبلها جاء الولد أحول، فنزلت: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [أخرجه البخاري]» فجابر هو المعتمد لأن كلامه نقل صريح، وهو نص في السبب، أما كلام ابن عمر فليس بنص فيحمل على أنه استنباط وتفسير.

ج) وإذا تعددت الروايات وكانت جميعها نصًّا في السببية وكان إسناد أحدها صحيحًا دون غيره فالمعتمد الرواية الصحيحة، مثل: ما أخرجه الشيخان وغيرهما عن جندب البجلي قال: «اشتكى النبي ﷺ فلم يقم ليلتين أو ثلاثًا، فأتته امرأة فقالت: يا محمد، ما أرى شيطانك إلا قد تركك، لم يقربك ليلتين أو ثلاثًا، فأنزل الله: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ١-٣]. وأخرج الطبراني وابن أبي شيبة عن حفص بن ميسرة عن أمه عن أمها -وكانت خادم رسول الله ﷺ- أن جروًا دخل بيت النبي ﷺ، فدخل تحت السرير، فمات، فمكث النبي ﷺ أربعة أيام لا ينزل عليه الوحي، فقال: «**يا خولة، ما حدث في بيت رسول الله ﷺ؟ جبريل لا يأتيني**» فقلت في نفسي: لو هيأت البيت وكنسته، فأهويت بالمكنسة تحت السرير، فأخرجت الجرو، فجاء النبي ﷺ ترعد لحيته، وكان إذا نزل عليه أخذته الرعدة فقال: يا خولة دثريني فأنزل الله: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿فَتَرْضَىٰ﴾ قال ابن حجر في شرح البخاري: «قصة إبطاء جبريل بسبب الجرو مشهورة، لكن كونها سبب نزول الآية غريب، وفي إسناده من لا يعرف، فالمعتمد ما في الصحيحين» [انظر الإتقان، جـ١ ص٣٢].

(د) فإذا تساوت الروايات في الصحة ووُجِد وجه من وجوه الترجيح كحضور القصة مثلًا أو كون إحداها أصح قُدمت الرواية الراجحة، ومثال ذلك ما أخرجه البخاري عن ابن مسعود قال: «كنت أمشي مع النبي ﷺ بالمدينة، وهو يتوكأ على عسيب فمر بنفر من اليهود، فقال بعضهم: لو سألتموه، فقالوا: حدِّثنا عن الروح، فقام ساعة ورفع رأسه، فعرفت أنه يوحى إليه، حتى صعد الوحي، ثم قال: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]. وقد أخرج الترمذي وصححه عن ابن عباس قال «قالت قريش لليهود: أعطونا شيئًا نسأل عنه هذا الرجل، فقالوا: اسألوه عن الروح، فسألوه فأنزل الله: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ الآية، فهذه الرواية تقتضي أنها نزلت بمكة حيث كانت قريش. والرواية الأولى تقتضي أنها نزلت بالمدينة، وتُرجّح الرواية الأولى لحضور ابن مسعود القصة.. ثم لما عليه الأمة من تلقي صحيح البخاري بالقبول وترجيحه على ما صح في غيره.

وقد اعتبر «الزركشي» هذا المثال من باب تعدد النزول وتكرره [انظر البرهان: جـ١ ص٣٠]، فتكون هذه الآية قد نزلت مرتين: مرة بمكة، ومرة بالمدينة، واستند في ذلك إلى أن سورة «سبحان» مكية بالاتفاق.

وإني أرى أن كون السورة مكية لا ينفي أن تكون آية منها أو أكثر مدنية، وما أخرجه البخاري عن ابن مسعود يدل على أن هذه الآية: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ مدنية، فالوجه الذي اخترناه من ترجيح رواية ابن مسعود على رواية الترمذي عن ابن عباس أولى من حمل الآية على تعدد النزول وتكرره. ولو صح أن الآية مكية وقد نزلت جوابًا عن سؤال فإن تكرار السؤال نفسه بالمدينة لا يقتضي نزول الوحي بالجواب نفسه مرة أخرى، بل يقتضي أن يجيب الرسول ﷺ بالجواب الذي نزل عليه من قبل.

(هـ) إذا تساوت الروايات في الترجيح جُمع بينها إن أمكن، فتكون الآية قد نزلت

بعد السببين أو الأسباب لتقارب الزمن بينها، كآيات اللعان: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٦-٩]. فقد أخرج البخاري والترمذي وابن ماجه عن ابن عباس أنها نزلت في هلال بن أمية، قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحماء، كما ذكرنا من قبل [انظر صفحة ١٤٨، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب].

وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن سهل بن سعد قال: «جاء عويمر إلى عاصم ابن عدي، فقال: سل رسول الله ﷺ عن رجل وجد مع امرأته رجلًا أيقتله فيقتل به أم كيف يصنع؟...» فجمع بينهما بوقوع حادثة هلال أولًا، وصادف مجيء عويمر كذلك. فنزلت في شأنهما معًا بعد حادثتيهما، قال ابن حجر: لا مانع من تعدد الأسباب.

(و) إن لم يمكن الجمع لتباعد الزمن فإنه يُحمل على تعدد النزول وتكرره، ومثاله: ما أخرجه الشيخان عن المسيب قال: لما حضر أبا طالب الوفاة دخل عليه رسول الله ﷺ وعنده أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية، فقال: «**أي عم، قل: لا إله إلا الله أحاج لك بها عند الله**»، فقال أبو جهل وعبد الله: يا أبا طالب، أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فلم يزالا يكلمانه حتى قال: هو على ملة عبد المطلب، فقال النبي ﷺ: «**لأستغفرن لك ما لم أُنْه عنه**»، فنزلت: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣].

وأخرج الترمذي عن علي قال: «سمعت رجلًا يستغفر لأبويه وهما مشركان فقلت: تستغفر لأبويك وهما مشركان؟ فقال: استغفر إبراهيم لأبيه وهو مشرك، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فنزلت».

وأخرج الحاكم وغيره عن ابن مسعود قال: خرج النبي ﷺ يومًا إلى المقابر، فجلس إلى قبر منها، فناجاه طويلًا ثم بكى، فقال: «إن القبر الذي جلست عنده قبر أمي، وإني استأذنت ربي في الدعاء لها فلم يأذن لي، فأنزل علي: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ فجمع بين هذه الروايات بتعدد النزول.

ومن أمثلته كذلك ما رُوي عن أبي هريرة: «أن النبي ﷺ وقف على حمزة حين استشهد وقد مُثِّل به، فقال: «**لأُمثِّلنّ بسبعين منهم مكانك**»، فنزل جبريل والنبي ﷺ واقف بخواتيم سورة النحل: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦]. إلى آخر السورة» [أخرجه البيهقي والبزار عن أبي هريرة] فهذا يدل على نزولها يوم أحد.

وجاء في رواية أخرى أنها نزلت يوم فتح مكة [أخرجها الترمذي والحاكم عن أُبي بن كعب]، والسورة مكية، فجمع بين ذلك، بأنها نزلت بمكة قبل الهجرة مع السورة، ثم بأحد، ثم يوم الفتح، ولا مانع من ذلك لما فيه من التذكير بنعمة الله على عباده واستحضار شريعته، قال الزركشي في البرهان: «وقد ينزل الشيء مرتين تعظيمًا لشأنه، وتذكيرًا عند حدوث سببه خوف نسيانه، كما قيل في الفاتحة، نزلت مرتين: مرة بمكة، وأخرى بالمدينة».

هذا ما يذكره علماء الفن في تعدد النزول وتكرره، ولا أرى لهذا الرأي وجهًا مستساغًا، حيث لا تتضح الحكمة من تكرار النزول، وإنما أرى أن الروايات المتعددة في سبب النزول ولا يمكن الجمع بينها يتأتى فيها الترجيح. فالروايات الواردة في سبب نزول قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣]. ترجح فيها الرواية الأولى على الروايتين الأخيرتين، لأنها وردت في الصحيحين دونهما، وحسبك برواية الشيخين قوة. فالراجح أن الآية نزلت في أبي طالب. وكذلك الشأن في الروايات التي وردت في سبب نزول خواتيم سورة النحل، فإنها ليست في درجة سواء. والأخذ بأرجحها أولى من القول بتعدد النزول وتكرره.

والخلاصة أن سبب النزول إذا تعدد: فإما أن يكون الجميع غير صريح، وإما أن يكون الجميع صريحًا، وإما أن يكون بعضه غير صريح وبعضه صريحًا، فإن كان الجميع غير صريح في السببية فلا ضرر حيث يُحمل على التفسير والدخول في الآية (أ) وإن كان بعضه غير صريح وبعضه الآخر صريحًا فالمعتمد هو الصريح (ب) وإن كان

الجميع صريحًا فلا يخلو، إما أن يكون أحدهما صحيحًا أو الجميع صحيحًا، فإن كان أحدهما صحيحًا دون الآخر فالصحيح هو المعتمد (ج) وإن كان الجميع صحيحًا فالترجيح إن أمكن (د) وإلا فالجمع إن أمكن (هـ) وإلا حمل على تعدد النزول وتكرره (و) وفي هذا القسم الأخير مقال، وفي النفس منه شيء.

س: هل يمكن أن يتعدد النزول مع وحدة السبب؟

ج: قد يتعدد ما ينزل والسبب واحد، ولا شيء في ذلك، فقد ينزل في الواقعة الواحدة آيات عديدة في سور شتى. ومثاله: ما أخرجه سعيد بن منصور وعبد الرزاق والترمذي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني والحاكم وصححه عن أم سلمة قالت: «يا رسول الله، لا أسمع الله ذكر النساء في الهجرة بشيء، فأنزل الله: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ الآية [آل عمران: ١٩٥].

وأخرج أحمد والنسائي وابن جرير وابن المنذر والطبراني وابن مردويه عن أم سلمة قالت: «قلت: يا رسول الله، ما لنا لا نُذكر في القرآن كما يُذكر الرجال؟ فلم يرعني منه ذات يوم إلا نداؤه على المنبر وهو يقول: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] إلى آخر الآية.

وأخرج الحاكم عن أم سلمة أيضًا أنها قالت: تغزو الرجال ولا تغزو النساء، وإنما لنا نصف الميراث؟ فأنزل الله: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟ ۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ ۚ﴾ [النساء: ٣٢] الآية، وأنزل: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ فهذه الآيات الثلاث نزلت على سبب واحد.

س: هل يمكن أن يتقدم نزول الآية على استنباط الحكم منها؟

ج: ذكر «الزركشي» في كتابه «البرهان» نوعًا يتصل بأسباب النزول يسميه: «تقدم نزول الآية على الحكم» [انظر «البرهان» جـ١ ص٣٢] والمثال الذي ذكره في ذلك لا يدل

على أن الآية تنزل في حكم خاص ثم لا يكون العمل بها إلا مؤخرًا، وإنما يدل على أن الآية قد تنزل بلفظ مجمل يحتمل أكثر من معنى، ثم يحمل تفسيرها على أحد المعاني فيما بعد فتكون دليلًا على حكم متأخر. جاء في «البرهان»: «واعلم أنه قد يكون النزول سابقًا على الحكم، وهذا قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤]. فإنه يُستدل بها على زكاة الفطر، روى البيهقي بسنده إلى ابن عمر أنها نزلت في زكاة رمضان، ثم أسند مرفوعًا نحوه، وقال بعضهم: لا أدري ما وجه هذا التأويل؟ لأن هذه السورة مكية، ولم يكن بمكة عيدٌ ولا زكاة».

وأجاب البغوي في تفسيره: بأنه يجوز أن يكون النزول سابقًا على الحكم، كما قال: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝١ وَأَنتَ حِلٌّۢ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ [البلد: ١-٢].

فالسورة مكية، وظهر أثر الحل يوم فتح مكة، حتى قال عليه الصلاة والسلام: «**أحلت لي ساعة من نهار**».

وكذلك نزل بمكة: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥]، قال عمر بن الخطاب: كنت لا أدري: أي الجمع يهزم؟ فلما كان يوم بدر رأيت رسول الله ﷺ يقول: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾.

فأنت ترى فيما ذكره صاحب البرهان أن صيغة سبب النزول محتملة للسببية ولما تضمنته الآية من الأحكام «روي البيهقي بسنده إلى ابن عمر أنها نزلت في زكاة رمضان»، والآيات التي ذكرها بجملة تحتمل أكثر من معنى، أو جاءت بصيغة الإخبار عما يحدث في المستقبل ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾.

س: وماذا عن تعدد ما نزل بشأن شخص واحد؟

ج: قد يحدث لشخص واحد من الصحابة أكثر من واقعة، ويتنزل القرآن بشأن كل واقعة منها، فيتعدد ما نزل بشأنه بتعدد الوقائع، ومثاله: ما رواه البخاري في كتاب «الأدب المفرد» في بر الوالدين عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: «نزلت فِيّ أربع آيات من كتاب الله ﷻ: كانت أمي حلفت ألا تأكل ولا تشرب، حتى أفارق

محمدًا ﷺ، فأنزل الله تعالى: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥].

والثانية: أني كنت أخذت سيفًا فأعجبني فقلت: يا رسول الله هب لي هذا السيف، فنزلت: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ [الأنفال: ١].

والثالثة: أني كنت مرضت فأتاني رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله إني أريد أن أقسم مالي، أفأوصي بالنصف؟ فقال: لا، فقلت: الثلث، فسكت، فكان الثلث بعد جائزًا.

والرابعة: أني شربت الخمر مع قوم من الأنصار، فضرب رجل منهم أنفي بلحي جمل، فأتيت رسول الله ﷺ فأنزل الله ﷻ تحريم الخمر».

ويعتبر من هذا القبيل موافقات عمر رضي الله عنه فقد نزل الوحي موافقًا لرأيه في عدة آيات.

س: كيف يمكن الاستفادة من معرفة أسباب النزول في تحقيق بعض الأهداف التربوية؟

ج: إن سبب النزول إما أن يكون قصة لحادثةٍ وقعت، وإما أن يكون سؤالًا طُرح على رسول الله ﷺ لاستكشاف حكم في موضوع، فينزل القرآن إثر الحادثة أو السؤال، فلن يجد المدرس نفسه في حاجة لمعالجة التمهيد للدرس بشيء يبتكره ويختاره، إذ أنه إذا ساق سبب النزول كانت قصته كافية في إثارة انتباه الطلاب، واجتذاب مشاعرهم، واستجماع قواهم العقلية، وتهيئة نفوسهم لتقبل الدرس، وتشويقهم للاستماع إليه، وترغيبهم في الحرص عليه، فهم يتصورون الدرس بمعرفة سبب النزول تصورًا عامًا بما فيه من عناصر القصة المثيرة، فتتوق نفوسهم إلى معرفة ما نزل ملائمًا له وما يتضمنه من أسرار تشريعية وأحكامٍ تفصيلية، تهدي الإنسانية إلى نهج الحياة الأقوم، وصراطها المستقيم، وسبيل عزها ومجدها وسعادتها.

وعلى المربين في مجال الحياة التربوية التعليمية الخاصة بمقاعد الدرس أو العامة في التوجيه والإرشاد أن يستفيدوا من سياق أسباب النزول في التأثير على الطلاب

الدارسين وجماهير المسترشدين، فذلك أجدى وأنفع وأهدى سبيلًا لتحقيق الأهداف التربوية بأروع معانيها وأرق صورها.

س: وما فائدة معرفة المناسبات بين الآيات والسور، وأثر ذلك على فهم القرآن؟

ج: كما أن معرفة سبب النزول لها أثرها في فهم المعنى وتفسير الآية، فإن معرفة المناسبة بين الآيات تساعد كذلك على حسن التأويل، ودقة الفهم، ولذا أفرد بعض العلماء هذا المبحث بالتصنيف.

والمناسبة في اللغة: المقاربة، يقال: فلانٌ يناسب فلانًا أي يقرب منه ويشاكله، ومنه المناسبة في العلة في باب القياس، وهي الوصف المقارب للحكم.

والمراد بالمناسبة هنا: وجه الارتباط بين الجملة والجملة في الآية الواحدة - أو بين الآية والآية في الآيات المتعددة، أو بين السورة والسورة.

ولمعرفة المناسبة فائدتها في إدراك اتساق المعاني، وإعجاز القرآن البلاغي، وإحكام بيانه، وانتظام كلامه، وروعة أسلوبه ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١].

قال الزركشي: «وفائدته جعل أجزاء الكلام بعضها آخذًا بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء».

وقال القاضي أبو بكر بن العربي: «ارتباط آي القرآن بعضها ببعض، حتى تكون كالكلمة الواحدة، متسقة المعاني، منتظمة المباني علمٌ عظيم».

ومعرفة المناسبات والربط بين الآيات ليست أمرًا توقيفيًّا، ولكنها تعتمد على اجتهاد المفسر ومبلغ تذوقه لإعجاز القرآن وأسراره البلاغية وأوجه بيانه الفريد، فإذا كانت المناسبة دقيقة المعنى، منسجمة مع السياق، متفقة مع الأصول اللغوية في علوم العربية، كانت مقبولة لطيفة.

ولا يعني هذا أن يلتمس المفسر لكل آية مناسبة، فإن القرآن الكريم نزل منجمًا

حسب الوقائع والأحداث، وقد يدرك المفسر ارتباط آياته وقد لا يدركها. فلا ينبغي أن يعتسف المناسبة اعتسافًا، وإلا كانت تكلفًا ممقوتًا، قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: «المناسبة علم حسن، ولكن يشترط في حسن ارتباط الكلام أن يقع في أمر متحد مرتبط أوله بآخره: فإن وقع على أسباب مختلفة لم يشترط فيه ارتباط أحدهما بالآخر». ثم قال: «ومن ربط بين ذلك فهو متكلف بما لا يقدر عليه إلا برباط ركيك يُصان عنه حسن الحديث فضلًا عن أحسنه، فإن القرآن نزل في نيفٍ وعشرين سنة في أحكام مختلفة، ولأسباب مختلفة، وما كان كذلك لا يتأتى ربط بعضه ببعض».

وقد عني بعض المفسرين ببيان المناسبة بين الجمل، أو بين الآيات، أو بين السور واستنبطوا وجوه ارتباط دقيقه.

فالجملة قد تكون تأكيدًا لما قبلها، أو بيانًا، أو تفسيرًا، أو اعتراضًا تذييليًّا - ولهذا أمثلته الكثيرة.

وللآية تعلقها بما قبلها على وجه من وجوه الارتباط يجمع بينها، كالمقابلة بين صفات المؤمنين وصفات المشركين، ووعيد هؤلاء ووعد أولئك، وذكر آيات الرحمة بعد آيات العذاب، وآيات الترغيب بعد آيات الترهيب، وآيات التوحيد والتنزيه بعد الآيات الكونية.. وهكذا.

وقد تكون المناسبة في مراعاة حال المخاطبين كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية: ١٧-٢٠]، فجمع بين الإبل والسماء والجبال مراعاة لما جرى عليه الإلف والعادة بالنسبة إلى المخاطبين في البادية، حيث يعتمدون في معايشهم على الإبل، فتنصرف عنايتهم إليها، ولا يتأتى لهم ذلك إلا بالماء الذي ينبت المرعى وترده الإبل، وهذا يكون بنزول المطر، وهو سبب تقلب وجوههم في السماء، ثم لا بد لهم من مأوى يتحصنون به ولا شيء أمنع كالجبال، وهم يطلبون الكلأ والماء فيرحلون من أرض ويهبطون أخرى، ويتنقلون من مرعى أجدب إلى مرعى أخصب، فإذا سمع أهل البادية هذه الآيات خالطت شغاف قلوبهم بما هو

حاضر لا يغيب عن أذهانهم.

وقد تكون المناسبة بين السورة والسورة، كافتتاح سورة «الأنعام» بالحمد: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].

فإنه مناسب لختام سورة «المائدة» في الفصل بين العباد ومجازاتهم: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]. إلى آخر السورة، كما قال سبحانه: ﴿وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الزمر: ٧٥].

وكافتتاح سورة «الحديد» بالتسبيح: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الحديد: ١] فإنه مناسب لختام سورة «الواقعة» من الأمر به: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٩٦]. وكارتباط سورة ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١]. بسورة «الفيل» فإن هلاك أصحاب الفيل كانت عاقبته تمكين قريش من رحلتيها شتاءً وصيفًا، حتى قال الأخفش: اتصالها بها من باب قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

وقد تكون المناسبة بين فواتح السور وخواتمها ومن ذلك ما في سورة القصص فقد بدأت بقصة موسى عليه السلام، وبيان مبدأ أمره ونصره، ثم ما كان منه عندما وجد رجلين يقتتلان.

وحكى الله دعاءه: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧]، ثم ختم الله السورة بتسلية رسولنا ﷺ بخروجه من مكة والوعد بعودته إليها، ونهيه عن أن يكون ظهيرًا للكافرين ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ مَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ وَمَنْ هُوَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٨٥﴾ وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓا۟ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [القصص: ٨٥ - ٨٦]. ومن تتبع كتب التفسير وجد كثيرًا من وجوه المناسبات.

س: لو ذكرت بعض المصنفات المتخصصة في علم تناسب الآيات والسور؟

ج: ممن صنف فيه أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الأندلسي النحوي الحافظ المتوفى سنة ٨٠٧ هجرية في كتاب سماه «البرهان في مناسبة ترتيب سور القرآن»

(مخطوط)، وللشيخ برهان الدين البقاعي كتاب في هذا سماه «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» وتوجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية وقد طبعته دائرة المعارف العثمانية - الهند ١٣٨٩هـ.

نزول القرآن

س: كيف كان نزول القرآن، وما مراحله؟

ج: أنزل الله القرآن على رسولنا محمد ﷺ لهداية البشرية، فكان نزوله حدثًا جللًا يؤذن بمكانته لدى أهل السماء وأهل الأرض، فإنزاله الأول في ليلة القدر أشعر العالم العلوي من ملائكة الله بشرف الأمة المحمدية التي أكرمها الله بهذه الرسالة الجديدة لتكون خير أمة أخرجت للناس، وتنزيله الثاني مفرقًا على خلاف المعهود في إنزال الكتب السماوية قبله أثار الدهشة التي حملت القوم على المماراة فيه، حتى أسفر لهم صبح الحقيقة فيما وراء ذلك من أسرار الحكمة الإلهية، فلم يكن الرسول ﷺ ليتلقى الرسالة العظمى جملةً واحدة وقنع بها القوم مع ما هم عليه من صلف وعناد، فكان الوحي يتنزل عليه تباعًا تثبيتًا لقلبه، وتسليةً له، وتدرجًا مع الأحداث والوقائع حتى أكمل الله الدين، وأتم النعمة.

س: كيف كان النزول الإجمالي للقرآن؟

ج: يقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾ [البقرة: ١٨٥].

ويقول: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١].

ويقول: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣].

ولا تعارض بين هذه الآيات الثلاث، فالليلة المباركة هي ليلة القدر من شهر

رمضان، إنما يتعارض ظاهرها مع الواقع العملي في حياة رسول الله ﷺ، حيث نزل القرآن عليه في ثلاث وعشرين سنة وللعلماء في هذا مذهبان أساسيان:

١- المذهب الأول: وهو الذي قال به ابن عباس وجماعة وعليه جمهور العلماء - أن المراد بنزول القرآن في تلك الآيات الثلاث نزوله جملة واحدة إلى بيت العزة من السماء الدنيا تعظيمًا لشأنه عند ملائكته، ثم نزل بعد ذلك منجمًا على رسولنا محمد ﷺ في ثلاث وعشرين سنة حسب الوقائع والأحداث منذ بعثته إلى أن توفي صلوات الله وسلامه عليه، حيث أقام في مكة بعد البعثة ثلاث عشرة سنة، وبالمدينة بعد الهجرة عشر سنوات: فعن ابن عباس قال: «بعث رسول الله ﷺ لأربعين سنة، فمكث بمكة ثلاث عشرة سنة يوحى إليه، ثم أمر بالهجرة عشر سنين، ومات وهو ابن ثلاث وستين» [رواه البخاري].

وهذا المذهب هو الذي جاءت به الأخبار الصحيحة عن ابن عباس في عدة روايات:

أ) عن ابن عباس قال: «أنزل القرآن جملةً واحدة إلى السماء الدنيا ليلة القدر. ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة، ثم قرأ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]. ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلًا﴾ [رواه الحاكم والبيهقي والنسائي] [الإسراء: ١٠٦].

ب) وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «فصل القرآن من الذكر فوضع في بيت العزة من السماء الدنيا، فجعل جبريل ينزل به على النبي ﷺ» [رواه الحاكم].

ج) وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أنزل القرآن جملةً واحدة إلى سماء الدنيا، وكان بمواقع النجوم، وكان الله ينزله على رسوله ﷺ بعضه في إثر بعض» [رواه الحاكم والبيهقي].

د) وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أنزل القرآن في ليلة القدر في شهر رمضان إلى سماء الدنيا جملة واحدة، ثم أنزل نجومًا» [رواه الطبراني].

٢- المذهب الثاني: وهو الذي روي عن الشعبي [الشعبي: هو عامر بن شراحيل، من كبار التابعين - وأكبر شيوخ أبي حنيفة - كان إمامًا في الحديث والفقه، وتوفي سنة ١٠٩ هجرية] - أن المراد بنزول القرآن في الآيات الثلاث ابتداء نزوله على رسول الله ﷺ، فقد ابتدأ نزوله في ليلة القدر في شهر رمضان، وهي الليلة المباركة، ثم تتابع نزوله بعد ذلك متدرجًا مع الوقائع والأحداث في قرابة ثلاث وعشرين سنة، فليس للقرآن سوى نزول واحد هو نزوله منجمًا على رسول الله ﷺ؛ لأن هذا هو الذي جاء به القرآن: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦].

وجادل فيه المشركون الذين نقل إليهم نزول الكتب السماوية السابقة جملة واحدة: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴿٣٢﴾ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٢، ٣٣].

ولا يظهر للبشر مزية لشهر رمضان وليلة القدر التي هي الليلة المباركة إلا إذا كان المراد بالآيات الثلاث نزول القرآن على رسول الله ﷺ، وهذا يوافق ما جاء في قوله تعالى بغزوة بدر: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنفال: ٤١]، وقد كانت غزوة بدر في رمضان، ويؤيد هذا ما عليه المحققون في حديث بدء الوحي، عن عائشة قالت: «أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبب إليه الخلاء فكان يأتي حراء فيتحنث فيه الليالي ذوات العدد ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة رضي الله عنها فتزوِّده لمثلها، حتى فاجأه الحق وهو في غار حراء. فجاءه الملكُ فيه فقال: اقرأ، قال رسول الله ﷺ: «فقلت: ما أنا بقارئ فأخذني فغطّني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: اقرأ: فقلت: ما أنا بقارئ، فغطني الثالثة حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ . . . حتى بلغ: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [رواه البخاري ومسلم وغيرهما] [العلق: ١-٥] فإن المحققين من الشرّاح على

أن الرسول ﷺ نبئ أولًا بالرؤيا في شهر مولده شهر ربيع الأول، ثم كانت مدتها ستة أشهر، ثم أوحي إليه يقظةً في شهر رمضان بـ ﴿اقْرَأْ﴾، وبهذا تتآزر النصوص على معنى واحد.

٣- وهناك مذهب ثالث: يرى أن القرآن أنزل إلى السماء الدنيا في ثلاث وعشرين ليلة قدر في كل ليلة منها ما يقدر الله إنزاله في كل السنة، وهذا القدر الذي ينزل في ليلة القدر إلى السماء الدنيا لسنة كاملة ينزل بعد ذلك منجمًا على رسول الله ﷺ في جميع السنة.

وهذا المذهب اجتهاد من بعض المفسرين، ولا دليل عليه.

أما المذهب الثاني الذي روي عن الشعبي فأدلته - مع صحتها والتسليم بها - لا تتعارض مع المذهب الأول الذي روي عن ابن عباس. فيكون نزول القرآن جملة وابتداء نزوله مفرقًا في ليلة القدر من شهر رمضان، وهي الليلة المباركة.

فالراجح أن القرآن الكريم له تنزلان:

الأول: نزوله جملة واحدة في ليلة القدر إلى بيت العزة من السماء الدنيا.

والثاني: نزوله من السماء الدنيا إلى الأرض مفرقًا في ثلاث وعشرين سنة.

وقد نقل القرطبي عن مقاتل بن حيان حكاية الإجماع على نزول القرآن جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا، ونفى ابن عباس التعارض بين الآيات الثلاث في نزول القرآن، والواقع العملي في حياة الرسول ﷺ يشهد بنزول القرآن في ثلاث وعشرين سنة بغير شهر رمضان: عن ابن عباس: «أنه سأله عطية بن الأسود فقال: أوقع في قلبي الشك قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]. وهذا أنزل في شوال، وفي ذي القعدة، وفي ذي الحجة، وفي المحرم وصفر وشهر ربيع، فقال ابن عباس: إنه أنزل في رمضان في ليلة القدر جملةً واحدة، ثم أنزل على مواقع النجوم،

رسْلًا [رسلًا: أي على تؤدة ورفق] في الشهور والأيام» [أخرجه ابن مردويه والبيهقي في الأسماء والصفات].

وأشار بعض العلماء إلى حكمة ذلك في تعظيم شأن القرآن، وتشريف المنزل عليه، قال السيوطي: «قيل: السر في إنزاله جملة إلى السماء تفخيم أمره وأمر من نزل عليه، وذلك بإعلام سكان السموات السبع أن هذا آخر الكتب المنزلة على خاتم الرسل لأشرف الأمم قد قربناه إليهم لينزله عليهم. ولولا أن الحكمة الإلهية اقتضت وصوله إليهم منجمًا بحسب الوقائع لهبط به إلى الأرض جملة كسائر الكتب المنزلة قبله، ولكن الله باين بينه وبينها، فجعل له الأمرين: إنزاله جملة، ثم إنزاله مفرقًا، تشريفًا للمنزل عليه». وقال السخاوي في جمال القراء: «في نزوله إلى السماء جملة تكريم بني آدم وتعظيم شأنه عند الملائكة وتعريفهم عناية الله بهم، ورحمته لهم، ولهذا المعنى أمر سبعين ألفًا من الملائكة أن تشيِّع سورة الأنعام [المشيِّع من القرآن: ما نزل منه محفوفًا بالملائكة، أخرج الطبراني وأبو عبيد في فضائل القرآن، عن ابن عباس قال: «نزلت سورة الأنعام بمكة ليلًا جملة، حولها سبعون ألف ملك يجأرون بالتسبيح»]، وزاد سبحانه في هذا المعنى بأن أمر جبريل بإملائه على السفرة الكرام، وإنساخهم إياه، وتلاوتهم له» [انظر «الإتقان» جـ١ ص٤٠، ٤١].

٤- ومن العلماء من يرى أن القرآن نزل أولًا جملة إلى اللوح المحفوظ مستدلًا بقوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢].

ثم نزل من اللوح المحفوظ جملة كذلك إلى بيت العزة، ثم نزل مفرقًا، فهذه تنزلات ثلاثة.

وهذا لا يتعارض مع ما سبق أن رجحناه، فالقرآن الكريم مثبت في اللوح المحفوظ شأن سائر المغيّبات المثبتة فيه، والقرآن الكريم نزل جملةً من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة من السماء الدنيا -كما رُوي عن ابن عباس- في ليلة القدر، والقرآن الكريم بدأ نزوله مُنجّمًا -كما يرى الشعبي- على رسول الله ﷺ في الليلة المباركة ليلة القدر من شهر رمضان، إذ لا مانع يمنع من نزوله جملة، ومن ابتداء نزوله على رسول الله ﷺ

مفرقًا في ليلة واحدة، وبهذا ينتفي التعارض بين الأقوال كلها إذا استثنينا المذهب الاجتهادي الثالث الذي لا دليل له.

س: لو تحدثت عن نزول القرآن منجمًا بحسب الوقائع؟

ج: يقول تعالى في التنزيل: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ﴾[الشعراء: ١٩٢ - ١٩٥].

ويقول: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾[النحل: ١٠٢].

ويقول: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾[الجاثية: ٢].

ويقول: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾[البقرة: ٢٣].

ويقول: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[البقرة: ٩٧].

فهذه الآيات ناطقة بأن القرآن الكريم كلام الله بألفاظه العربية، وأن جبريل نزل به على قلب رسول الله ﷺ، وأن هذا النزول غير النزول الأول إلى سماء الدنيا فالمراد به نزوله منجمًا، ويدل التعبير بلفظ التنزيل دون الإنزال على أن المقصود النزول على سبيل التدرج والتنجيم، فإن علماء اللغة يفرقون بين الإنزال والتنزيل، فالتنزيل لما نزل مفرّقًا، والإنزال أعم [انظر: مفردات الراغب].

وقد نزل القرآن منجمًا في ثلاث وعشرين سنة: منها ثلاث عشرة بمكة على الرأي الراجح، وعشر بالمدينة، وجاء التصريح بنزوله مفرقًا في قوله تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]. أي جعلنا نزوله مفرقًا كي تقرأه على الناس على مهل وتثبت، ونزلناه تنزيلًا بحسب الوقائع والأحداث.

أما الكتب السماوية الأخرى - كالتوارة والإنجيل والزبور - فكان نزولها جملة، ولم تنزل مفرقة، يدل على هذا قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢]، فهذه الآية دليل

على أن الكتب السماوية السابقة نزلت جملة، وهو ما عليه جمهور العلماء، ولو كان نزولها مفرقًا لما كان هناك ما يدعو الكفار إلى التعجب من نزول القرآن منجمًا، فمعنى قولهم: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾: هلا أنزل عليه القرآن دفعةً واحدة كسائر الكتب؟ وما له أنزل على التنجيم؟ ولِم أنزل مفرقًا؟ ولم يرد الله عليهم بأن هذه سنته في إنزال الكتب السماوية كلها كما رد عليهم في قولهم: ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾[الفرقان: ٧] بقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾[الفرقان: ٢٠]، وكما رد عليهم في قولهم: ﴿أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾[الإسراء: ٩٤] بقوله: ﴿قُل لَّوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا﴾[الإسراء: ٩٥] وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ﴾[الأنبياء: ٧].

بل أجابهم الله تعالى ببيان وجه الحكمة في تنزيل القرآن منجمًا بقوله: ﴿كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ أي: كذلك أنزل مفرقًا لحكمة هي تقوية قلب رسول الله، ﴿وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾أي: قدرناه آية بعد آية بعضه إثر بعض، أو بيناه تبيينًا، فإن إنزاله مفرقًا حسب الحوادث أقرب إلى الحفظ والفهم، وذلك من أعظم أسباب التثبيت.

والذي استقرئ من الأحاديث الصحيحة أن القرآن كان ينزل بحسب الحاجة خمس آيات وعشر آيات وأكثر وأقل، وقد صح نزول العشر آيات في قصة الإفك جملة، وصح نزول عشر آيات في أول المؤمنين جملة، وصح نزول: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] وحدها وهي بعض آية» [نقل هذا السيوطي عن «مكي بن أبي طالب» المتوفى سنة ٣٦٧ هجرية، في كتاب له يسمى «الناسخ والمنسوخ» - انظر «الإتقان» جـ١ ص٤٢].

س: ما الحكمة من نزول القرآن الكريم منجمًا؟

ج: من الحكم التي يمكن أن نتلمسها من النصوص:

١- الحكمة الأولى - تثبيت فؤاد رسول الله ﷺ:

لقد وجه رسول الله ﷺ دعوته إلى الناس، فوجد منهم نفورًا وقسوة، وتصدى له

قوم غلاظ الأكباد فطروا على الجفوة، وجُبلوا على العناد، يتعرضون له بصنوف الأذى والعنت، مع رغبته الصادقة في إبلاغهم الخير الذي يحمله إليهم، حتى قال الله فيه: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف: ٦]. فكان الوحي يتنزل على رسول الله ﷺ فترةً بعد فترة، بما يثبت قلبه على الحق، ويشحذ عزمه للمضي قدمًا في طريق دعوته، لا يبالي بظلمات الجهالة التي يواجهها من قومه، فإنها سحابة صيف عما قريب تنقشع.

يبين الله له سنته في الأنبياء السابقين الذي كذِّبوا وأوذوا فصبروا حتى جاءهم نصر الله، وأن قومه لم يكذبوه إلا علوًّا واستكبارًا، فيجد عليه الصلاة والسلام في ذلك السنة الإلهية في موكب النبوة عبر التاريخ التي يتأسى بها تسلية له إزاء أذى قومه، وتكذيبهم له، وإعراضهم عنه ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾ وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ وَأُوذُوا۟ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا﴾ [الأنعام: ٣٣،٣٤]، ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤].

ويأمره القرآن بالصبر كما صبر الرسل من قبله: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

ويطمئن نفسه بما تكفل الله به من كفايته أمر المكذبين: ﴿وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا ﴿١٠﴾ وَذَرْنِى وَٱلْمُكَذِّبِينَ أُو۟لِى ٱلنَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلًا﴾ [المزمل: ١٠، ١١].

وهذا هو ما جاء في حكمة قصص الأنبياء بالقرآن: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠].

وكلما اشتد ألم رسول الله ﷺ لتكذيب قومه، وداخله الحزن لأذاهم نزل القرآن دعمًا وتسليةً له، يهدد المكذبين بأن الله يعلم أحوالهم، وسيجازيهم على ما كان منهم: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: ٧٦]، ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ۚ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [يونس: ٦٥].

كما يبشره الله تعالى بآيات المنعة والغلبة والنصر: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]، ﴿وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا﴾ [الفتح: ٣]، ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ [المجادلة: ٢١].

وهكذا كانت آيات القرآن تتنزل على رسول الله ﷺ تباعًا تسلية له بعد تسلية، وعزاء بعد عزاء، حتى لا يأخذ منه الحزن مأخذه ولا يستبد به الأسى، ولا يجد اليأس إلى نفسه سبيلًا، فله في قصص الأنبياء أسوة، وفي مصير المكذبين سلوى، وفي العدة بالنصر بُشرى، وكلما عرض له شيء من الحزن بمقتضى الطبع البشرى تكررت التسلية، فثبت قلبه على دعوته، واطمأن إلى النصر.

وهذه الحكمة هي التي رد الله بها على اعتراض الكفار في تنجيم القرآن بقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢].

قال أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، الفقيه الشافعي، صاحب «الوجيز إلى علوم تتعلق بالقرآن العزيز» المتوفى سنة ٦٦٥ هجرية: (فإن قيل: ما السر في نزوله منجمًا؟ وهلا أنزل كسائر الكتب جملة؟ قلنا: هذا سؤال قد تولى الله جوابه، فقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ﴾ [الفرقان: ٣٢]، يعنون: كما أنزل على من قبله من الرسل، فأجابهم تعالى بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي أنزلناه مفرقًا ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ﴾ أي: لنقوي به قلبك، فإن الوحي إذا كان يتجدد في كل حادثة كان أقوى للقلب، وأشد عناية بالمرسل إليه، ويستلزم ذلك كثرة نزول الملك إليه، وتجدد العهد به وبما معه من الرسالة الواردة من ذلك الجناب العزيز، فيحدث له من السرور ما تقصر عنه العبارة، ولهذا كان أجود ما يكون في رمضان لكثرة لقياه جبريل» [انظر «الإتقان» جـ١ ص٤١].

٢- الحكمة الثانية - التحدي والإعجاز:

فالمشركون تمادوا في غيهم، وبالغوا في عتوهم، وكانوا يسألون أسئلة تعجيز وتحد يمتحنون بها رسول الله ﷺ في نبوته، ويسوقون له من ذلك كل عجيب من باطلهم،

كعلم الساعة: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، واستعجال العذاب: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ﴾ [الحج: ٤٧]، فيتنزل القرآن بما يبين وجه الحق لهم، وبما هو أوضح معنى في مؤدى أسئلتهم، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣] أي: ولا يأتونك بسؤال عجيب من أسئلتهم الباطلة إلا أتيناك نحن بالجواب الحق، وبما هو أحسن معنى من تلك الأسئلة التي هي مثل في البطلان.

وحيث عجبوا من نزول القرآن منجمًا بين الله لهم الحق في ذلك، فإن تحديهم به مفرقًا مع عجزهم عن الإتيان بمثله أدخل في الإعجاز، وأبلغ في الحجة من أن ينزل جملة ويقال لهم: جيئوا بمثله، ولهذا جاءت الآية عقب اعتراضهم: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ أي: لا يأتونك بصفة عجيبة يطلبونها كنزول القرآن جملة إلا أعطيناك من الأحوال ما يحق لك في حكمتنا وبما هو أبين معنى في إعجازهم، وذلك بنزوله مفرقًا، ويشير إلى هذه الحكمة ما جاء ببعض الروايات في حديث ابن عباس عن نزول القرآن: «فكان المشركون إذا أحدثوا شيئًا أحدث الله لهم جوابًا» [أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس].

٣- الحكمة الثالثة - تيسير حفظه وفهمه:

لقد نزل القرآن الكريم على أمة أمية لا تعرف القراءة والكتابة، سجلها ذاكرة حافظة، ليس لها دراية بالكتابة والتدوين حتى تكتب وتدون، ثم تحفظ وتفهم: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢]، ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، فما كان للأمة الأمية أن تحفظ القرآن كله بيسر لو نزل جملة واحدة، وأن تفهم معانيه وتتدبر آياته، فكان نزوله مفرقًا خير عونٍ لها على حفظه في صدورها وفهم آياته، كلما نزلت الآية أو الآيات حفظها الصحابة، وتدبروا معانيها، ووقفوا عند أحكامها، واستمر هذا منهجًا للتعليم في حياة التابعين، عن

أبي نضرة قال: «كان أبو سعيد الخدري يعلمنا القرآن خمس آيات بالغداة، وخمس آيات بالعشي، ويخبر: أن جبريل نزل بالقرآن خمس آيات خمس آيات» [أخرجه ابن عساكر]، وعن خالد بن دينار قال: «قال لنا أبو العالية: تعلموا القرآن خمس آيات خمس آيات؛ فإن النبي ﷺ كان يأخذه من جبريل خمسًا خمسًا» [أخرجه البيهقي].

وعن عمر قال: «تعلموا القرآن خمس آيات خمس آيات؛ فإن جبريل كان ينزل بالقرآن على النبي ﷺ خمسًا خمسًا» [أخرجه البيهقي في شعب الإيمان].

٤- الحكمة الرابعة - مسايرة الحوادث والتدرج في التشريع:

ما كان الناس ليسلس قيادهم طفرة للدين الجديد لولا أن القرآن عالجهم بحكمه، وأعطاهم من دوائه الناجع جرعات يستطبون بها من الفساد والرذيلة، وكلما حدثت حادثة بينهم نزل الحكم فيها يجلي لهم صبحها ويرشدهم إلى الهدى، ويضع لهم أصول التشريع حسب المقتضيات أصلًا بعد آخر فكان هذا طبًّا لقلوبهم.

لقد كان القرآن الكريم بادئ ذي بدئ يتناول أصول الإيمان بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وما فيه من بعث وحساب وجزاء وجنة ونار، ويقيم على ذلك الحجج والبراهين حتى يستأصل من نفوس المشركين العقائد الوثنية ويغرس فيها عقيدة الإسلام.

وكان يأمر بمحاسن الأخلاق التي تزكو بها النفس ويستقيم عوجها، وينهي عن الفحشاء والمنكر ليقتلع جذور الفساد والشر. ويبين قواعد الحلال والحرام التي يقوم عليها صرح الدين، وترسو دعائمه في المطاعم والمشارب والأموال والأعراض والدماء.

ثم تدرج التشريع بالأمة في علاج ما تأصل في النفوس من أمراض اجتماعية. بعد أن شرع لهم من فرائض الدين وأركان الإسلام ما يجعل قلوبهم عامرةً بالإيمان، خالصةً لله، تعبده وحده لا شريك له.

كما كان القرآن يتنزل وفق الحوادث التي تمر بالمسلمين في جهادهم الطويل لإعلاء كلمة الله.

ولهذا كله أدلته من نصوص القرآن الكريم إذا تتبعنا مكيه ومدنيه وقواعد تشريعه.

ففي مكة شرعت الصلاة، وشرع الأصل العام للزكاة مقارنًا بالربا: ﴿فَـَٔاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٣٨﴾ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَا۟ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٨، ٣٩].

ونزلت سورة الأنعام - وهي مكية - تبين أصول الإيمان، وأدلة التوحيد، وتندد بالشرك والمشركين، وتوضح ما يحل وما يحرم من المطاعم، وتدعو إلى صيانة حرمات الأموال والدماء والأعراض: ﴿۞ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۚ وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١، ١٥٢].

ثم نزل بعد ذلك تفصيل هذه الأحكام.

فأصول المعاملات المدنية نزلت بمكة، ولكن تفصيل أحكامها نزل بالمدينة كآية المداينة وآيات تحريم الربا.

وأسس العلاقات الأسرية نزلت بمكة، أما بيان حقوق كل من الزوجين، وواجبات الحياة الزوجية، وما يترتب على ذلك من استمرار العشرة أو انفصامها بالطلاق، أو انتهائها بالموت ثم الإرث - أما بيان هذا فقد جاء في التشريع المدني.

وأصل الزنا حرم بمكة: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً ۖ وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢]. ولكن العقوبات المترتبة عليه نزلت بالمدينة.

وأصل حرمة الدماء نزل بمكة: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ﴾

[الإسراء: ٣٣]، ولكن تفصيل عقوباتها في الاعتداء على النفس والأطراف نزل بالمدينة.

وأوضح مثال لذلك التدرج في التشريع: تحريم الخمر.

فقد نزل قوله تعالى: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [النحل: ٦٧] في مقام الامتنان بنعمه سبحانه - وإذا كان المراد بالسكر ما يسكر من الخمر، وبالرزق ما يؤكل من هاتين الشجرتين كالتمر والزبيب - وهذا ما عليه جمهور المفسرين.

(أ) فإن وصف الرزق بأنه حسن دون وصف السكر يشعر بمدح الرزق والثناء عليه وحده دون السكر.

(ب) ثم نزل قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩] فقارنت الآية بين منافع الخمر فيما يصدر عن شربها من طرب ونشوة أو يترتب على الاتجار بها من ربح، ومضارها في إثم تعاطيها وما ينشأ عنه من ضرر في الجسم، وفساد في العقل، وضياع للمال وإثارة لبواعث الفجور والعصيان، ونفرت الآية منها بترجيح المضار على المنافع.

ثم نزل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣] فاقتضى هذا الامتناع عن شرب الخمر في الأوقات التي يستمر تأثيرها إلى وقت الصلاة، حيث جاء النهي عن قربان الصلاة في حال السكر حتى يزول عنهم أثره ويعلموا ما يقولونه في صلاتهم.

ثم نزل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩٠، ٩١] فكان هذا تحريمًا قاطعًا للخمر في الأوقات كلها:

ويوضح هذه الحكمة ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: إنما نزل أول ما نزل منه

سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شيء: «لا تشربوا الخمر» لقالوا: لا ندع الخمر أبدًا، ولو نزل: «لا تزنوا» لقالوا: لا ندع الزنا أبدًا [أخرجه البخاري].

وهكذا كان التدرج في تربية الأمة وفق ما يمر بها من أحداث، فقد استشار رسول الله ﷺ صحابته في أسرى بدر، فقال عمر: اضرب أعناقهم، وقال أبو بكر: أرى أن تعفو عنهم وأن تقبل منهم الفداء، وأخذ رسول الله ﷺ برأي أبي بكر، فنزل قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٧﴾ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [من حديث أخرجه أحمد عن أنس] [الأنفال: ٦٧، ٦٨].

وأعجب المسلمون بكثرتهم يوم حنين حتى قال رجل: لن نغلب من قلة، فتلقوا درسًا قاسيًا في ذلك، ونزل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٦﴾ ثُمَّ يَتُوبُ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [أخرجه البيهقي في الدلائل] [التوبة: ٢٥-٢٧].

ولما توفي عبد الله بن أبي - رأس المنافقين - «دعي رسول الله ﷺ للصلاة عليه، فقام عليه، فلما وقف قال عمر: أعلى عدو الله عبد الله بن أبي القائل كذا وكذا، والقائل كذا وكذا؟ يعدد أيامه. ورسول الله ﷺ يبتسم، ثم قال له: **«إني قد خيرت**، قد قيل لي: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠].

فلو أعلم أني إن زدت على السبعين غفر له لزدت عليها» ثم صلى عليه رسول الله ﷺ، ومشى معه حتى قام على قبره حتى فرغ منه، قال عمر: فعجبت لي ولجرأتي على رسول الله ﷺ -والله ورسوله أعلم- فوالله ما كان إلا يسيرًا حتى نزلت هاتان

الآيتان: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٨٤﴾ وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٤، ٣٥] فما صلى رسول الله ﷺ على منافق بعد حتى قبضه الله ﷻ» [أخرجه البخاري وأحمد والنسائي والترمذي وابن ماجه وغيرهم].

وحين تخلف نفر من المؤمنين الصادقين في غزوة تبوك، وأقاموا بالمدينة، ولم يجد رسول الله ﷺ لديهم عذرًا هجرهم وقاطعهم حتى ضاقوا ذرعًا بالحياة ثم نزل القرآن لقبول توبتهم: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِىِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٧﴾ وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [من حديث طويل أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما، والثلاثة هم: كعب بن مالك، وهلال بن أمية، ومرارة بن الربيع، وكلهم من الأنصار] [التوبة: ١١٧، ١١٨]. ويشير إلى هذا ما روي عن ابن عباس في نزول القرآن: «ونزله جبريل بجواب كلام العباد وأعمالهم» [أخرجه الطبراني والبزار عن ابن عباس، وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر].

٥- الحكمة الخامسة - الدلالة القاطعة على أن القرآن الكريم تنزيل من حكيم حميد:

إن هذا القرآن الذي نزل منجمًا على رسول الله ﷺ في أكثر من عشرين عامًا تنزل الآية أو الآيات على فترات من الزمن يقرؤه الإنسان ويتلو سوره فيجده محكم النسج، دقيق السبك، مترابط المعاني، رصين الأسلوب، متناسق الآيات والسور، كأنه عقدٌ فريد نظمت حباته بما لم يعهد له مثيل في كلام البشر: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]. ولو كان هذا القرآن من كلام البشر قيل في مناسبات متعددة، ووقائع متتالية، وأحداث متعاقبة، لوقع فيه التفكك والانفصام، واستعصى أن يكون بينه التوافق والانسجام: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

فأحاديث رسول الله ﷺ - وهي في ذروة الفصاحة والبلاغة بعد القرآن الكريم - لا تنتظم حباتها في كتاب واحد سلس العبارة يأخذ بعضه برقاب بعض في وحدة وترابط بمثل ما عليه القرآن الكريم أو ما يدانيه اتساقًا وانسجامًا. فكيف بكلام سائر البشر وأحاديثهم: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [انظر مناهل العرفان للزرقاني جـ١ ص٥٤] [الإسراء: ٨٨].

الاستفادة من نزول القرآن منجمًا في التربية والتعليم

تعتمد العملية التعليمية على أمرين أساسيين: مراعاة المستوى الذهني للطلاب، وتنمية قدراتهم العقلية والنفسية والجسمية بما يوجهها وجهة سديدة إلى الخير والرشاد.

ونحن نلحظ في حكمة نزول القرآن منجمًا ما يفيدنا في مراعاة هذين الأمرين على النحو الذي ذكرناه آنفًا، فإن نزول القرآن الكريم تدرج في تربية الأمة الإسلامية تدرجًا فطريًا لإصلاح النفس البشرية، واستقامة سلوكها، وبناء شخصيتها، وتكامل كيانها، حتى استوت على سوقها، وآتت أكلها الطيب بإذن ربها لخير الإنسانية كافة.

وكان تنجيم القرآن خير عون لها على حفظه وفهمه ومدارسته وتدبر معانيه، والعمل بما فيه.

وبين نزول القرآن في مطلع الوحي بالقراءة والتعليم بأداة الكتابة: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١-٥].

ونزول آيات الربا والمواريث في نظام المال، أو نزول آيات القتال في المفاصلة

التامة بين الإسلام والشرك - بين ذاك وهذا مراحل تربوية كثيرة لها أساليبها التي تلائم مستوى المجتمع الإسلامي في تدرجه من الضعف إلى القوة، ومن القوة إلى شدة البأس.

جمع القرآن وترتيبه

س: ما المقصود بجمع القرآن؟

ج: يطلق جمع القرآن ويراد به عند العلماء أحد معنيين: المعنى الأول: جمعه بمعنى حفظه، وجماع القرآن: حفاظه، وهذا المعنى هو الذي ورد في قوله تعالى في خطابه لنبيه ﷺ، وقد كان يحرك شفتيه ولسانه بالقرآن إذا نزل عليه قبل فراغ جبريل من قراءة الوحي حرصًا على أن يحفظه: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦ - ١٩].

عن ابن عباس قال: «كان رسول الله ﷺ يعالج من التنزيل شدة، فكان يحرك به لسانه وشفتيه مخافة أن ينفلت منه، يريد أن يحفظه، فأنزل الله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ قال: يقول إن علينا أن نجمعه في صدرك ثم نقرأه: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ﴾ يقول: إذا أنزلناه عليك: ﴿فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ فاستمع له وأنصت، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ أن نبينه بلسانك. وفي لفظ: علينا أن نقرأه، فكان رسول الله ﷺ بعد ذلك إذا أتاه جبريل أطرق - وفي لفظ: استمع - فإذا ذهب قرأه كما وعد الله [أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن ابن عباس].

المعنى الثاني: جمع القرآن بمعنى: كتابته كله، مفرق الآيات والسور، أو مرتب الآيات فقط، وكل سورة في صحيفة على حدة، أو مرتب الآيات والسور في صحائف مجتمعة تضم السور جميعًا، وقد رتب إحداها بعد الأخرى.

١- (أ) جمع القرآن بمعنى حفظه على عهد النبي ﷺ:

كان رسول الله ﷺ مولعًا بالوحي، يترقب نزوله عليه بشوق، فيحفظه ويفهمه، مصداقًا لوعد الله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ﴾[القيامة: ١٧]، فكان بذلك أول الحفاظ، ولصحابته فيه الأسوة الحسنة، شغفًا بأصل الدين ومصدر الرسالة، وقد نزل القرآن في بضعٍ وعشرين سنة، فربما نزلت الآية المفردة، وربما نزلت آيات عدة إلى عشر، وكلما نزلت آية حفظت في الصدور، ووعتها القلوب، والأمة العربية كانت بسجيتها قوية الذاكرة، تستعيض عن أمّيتها في كتابة أخبارها وأشعارها وأنسابها بسجل صدورها.

وقد أورد البخاري في صحيحه بثلاث روايات سبعة من الحفاظ، هم: عبد الله ابن مسعود، وسالم بن معقل مولى أبي حذيفة، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب، وزيد ابن ثابت، وأبو زيد بن السكن، وأبو الدرداء.

١- عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**خذوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود، وسالم، ومعاذ، وأبي بن كعب**» [رواه البخاري] وهؤلاء الأربعة: اثنان من المهاجرين هما: عبد الله بن مسعود، وسالم، واثنان من الأنصار هما: معاذ، وأبي.

٢- وعن قتادة قال: «سألت أنس بن مالك: من جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ؟ فقال: أربعة، كلهم من الأنصار: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد، قلت: من أبو زيد؟ قال: أحد عمومتي» [رواه البخاري].

٣- وروي من طريق ثابت عن أنس كذلك قال: «مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد» [رواه البخاري].

وأبو زيد المذكور في هذه الأحاديث جاء بيانه فيما نقله ابن حجر بإسناد على شرط البخاري عن أنس: أن أبا زيد الذي جمع القرآن اسمه: قيس بن السكن، قال: وكان رجلًا منا من بني عدي بن النجار أحد عمومتي، ومات ولم يدع عقبًا ونحن ورثناه.

وبين ابن حجر في ترجمة سعيد بن عبيد أنه من الحفاظ، وأنه كان يلقب بالقارئ [الإصابة، جـ٢ ص٢٨].

وذكر هؤلاء الحفاظ السبعة أو الثمانية لا يعني الحصر؛ فإن النصوص الواردة في كتب السير والسنن تدل على أن الصحابة كانوا يتنافسون في حفظ القرآن، ويحفظونه أزواجهم وأولادهم، ويقرءون به في صلواتهم بجوف الليل، حتى يُسمع لهم دوي كدوي النحل، وكان رسول الله ﷺ يمر على بيوت الأنصار، ويستمع إلى ندى أصواتهم بالقراءة في بيوتهم، عن أبي موسى الأشعري: أن رسول الله ﷺ قال له: «**لو رأيتني البارحة وأنا أستمع لقراءتك؟ لقد أعطيت مزمارًا من مزامير داود**» [رواه البخاري، وفي رواية لمسلم بزيادة: «فقلت: لو علمت - والله - يا رسول الله أنك تسمع لقراءتي لحبرته لك تحبيرًا»].

وعن عبد الله بن عمرو قال: جمعت القرآن، فقرأت به كل ليلة، فبلغ النبي ﷺ فقال: «**اقرأه في شهر**» [أخرجه النسائي بسند صحيح].

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إني لأعرف رفقة الأشعريين بالليل حين يدخلون، وأعرف منازلهم من أصواتهم بالقرآن بالليل، وإن كنت لم أر منازلهم حين نزلوا بالنهار**» [رواه البخاري ومسلم].

ومع حرص الصحابة على مدارسة القرآن واستظهاره فإن رسول الله ﷺ كان يشجعهم على ذلك، ويختار لهم من يعلمهم القرآن، عن عبادة بن الصامت قال: «كان الرجل إذا هاجر دفعه النبي ﷺ إلى رجلٍ منا يعلمه القرآن، وكان يُسمع لمسجد رسول الله ﷺ ضجة بتلاوة القرآن، حتى أمرهم رسول الله ﷺ أن يخفضوا أصواتهم لئلا يتغالطوا» [مناهل العرفان للزرقاني، جـ١ ص٢٣٤].

فهذا الحصر للسبعة المذكورين من البخاري بالروايات الثلاث الآنفة الذكر محمول على أن هؤلاء هم الذين جمعوا القرآن كله في صدورهم، وعرضوه على النبي ﷺ، واتصلت بنا أسانيدهم، أما غيرهم من حفظة القرآن - وهم كثر - فلم يتوافر فيهم

هذه الأمور كلها، لا سيما وأن الصحابة تفرقوا في الأمصار، وحفظ بعضهم عن بعض، ويكفي دليلًا على ذلك أن الذين قُتلوا في بئر معونة من الصحابة كان يقال لهم: القراء، وكانوا سبعين رجلًا كما في الصحيح؛ قال القرطبي: «قد قتل يوم اليمامة سبعون من القراء - وقتل في عهد النبي ﷺ ببئر معونة مثل هذا العدد» وهذا هو ما فهمه العلماء وأولوا به الأحاديث الدالة على حصر الحفاظ في السبعة المذكورين. قال الماوردي [هو أبو الحسن علي بن حبيب الشافعي: صاحب كتاب «الأحكام السلطانية»، وكتاب «أدب الدنيا والدين»، توفي سنة ٤٥٠ هجرية] معلقًا على رواية أنس «لم يجمع القرآن غير أربعة»: «لا يلزم من قول أنس: لم يجمعه غيرهم أن يكون الواقع في نفس الأمر كذلك؛ لأن التقدير أنه لا يعلم أن سواهم جمعه، وإلا فكيف الإحاطة بذلك مع كثرة الصحابة وتفرقهم في البلاد وهذا لا يتم إلا إن كان لقي كل واحد منهم على انفراده، وأخبره عن نفسه أنه لم يكمل له جمع في عهد النبي ﷺ، وهذا في غاية البُعد في العادة، وإذا كان المرجع إلى ما في علمه لم يلزم أن يكون الواقع كذلك، وليس من شرط التواتر أن يحفظ كل فرد جميعه، بل إذا حفظ الكل ولو على التوزيع كفى».

والماوردي بهذا ينفي الشُّبه التي توهم قلة عدد الحفاظ بأسلوب مقنع، ويبين الاحتمالات الممكنة لصيغة الحصر في حديث أنس بيانًا شافيًا.

وقد ذكر أبو عبيد [أبو عبيد: هو القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي، من أئمة الحديث واللغة، صاحب كتاب «الأموال»، توفي سنة ٢٢٤ هجرية] في كتاب «القراءات» القُرّاء من أصحاب النبي ﷺ فعدّ من المهاجرين: الخلفاء الأربعة، وطلحة، وسعدًا، وابن مسعود، وحذيفة، وسالمًا، وأبا هريرة، وعبد الله بن السائب، والعبادلة [العبادلة الأربعة المشهورون بالإفتاء هم: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير]، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة. ومن الأنصار: عبادة بن الصامت، ومعاذًا الذي يكنى أبا حليمة، ومجمع بن جارية،

وفضالة بن عبيد، ومسلمة بن مخلد، وصرح بأن بعضهم إنما كمله بعد النبي ﷺ [انظر الإتقان جـ١ ص٧٢].

وذكر الحافظ الذهبي في «طبقات القراء» أن هذا العدد من القراء هم الذين عرضوه على النبي ﷺ، واتصلت بنا أسانيدهم، وأما من جمعه منهم ولم يتصل بنا سندهم فكثير.

ومن هذه النصوص يتبين لنا أن حفظة القرآن في عهد الرسول ﷺ كانوا جمًا غفيرًا، فإن الاعتماد على الحفظ في النقل من خصائص هذه الأمة، وقال الإمام محمد ابن محمد الشهير بابن الجزري، صاحب كتاب «النشر في القراءات العشر» المتوفى سنة ٨٣٣ هجرية. شيخ القراء في عصره: «إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور، لا على خط المصاحف والكتب أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة».

(ب) **جمع القرآن بمعنى كتابته على عهد الرسول ﷺ:**

اتخذ رسول الله ﷺ كُتّابًا للوحي من أجلاء الصحابة. كعلي، ومعاوية، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، تنزل الآية فيأمرهم بكتابتها، ويرشدهم إلى موضعها من سورتها، حتى تُظاهِر الكتابة في السطور، الجمع في الصدور.

كما كان بعض الصحابة يكتبون ما ينزلُ من القرآن ابتداءً من أنفسهم، دون أن يأمرهم النبي ﷺ، فيخطونه في العسب، واللخاف، والكرانيف، والرقاع، والأقتاب، وقطع الأديم، والأكتاف [العسب: جمع عسيب، وهو جريد النخل، كانوا يكشطون الخوص ويكتبون في الطرف العريض، واللخاف: جمع لخفة، وهي صفائح الحجارة، والكرانيف: جمع كرنافة، وهي أصول السعف الغلاظ، والرقاع: جمع رقعة، وقد تكون من جلد أو رق، والأقتاب: جمع قتب، وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليركب عليه، والأكتاف: جمع كتف، وهو العظم الذي للبعير أو الشاة، كانوا إذا جف كتبوا عليه]، عن زيد ابن ثابت قال: «كنا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع» [أخرجه الحاكم في

المستدرك بسند على شرط الشيخين، نؤلف القرآن: أي نجمعه: لترتيب آياته].

وهذا يدل على مدى المشقة التي كان يتحملها الصحابة في كتابة القرآن، حيث لم تتيسر لهم أدوات الكتابة إلا بهذه الوسائل، فأضافوا الكتابة إلى الحفظ.

وكان جبريل يعارض رسول الله ﷺ بالقرآن كل سنة في ليالي رمضان، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «كان رسول الله ﷺ أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان يلقاه جبريل في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن، فلرسول الله ﷺ حين يلقاه جبريل أجود بالخير من الريح المرسلة» [متفق عليه].

وكان الصحابة يعرضون على رسول الله ﷺ ما لديهم من القرآن حفظًا وكتابة كذلك.

ولم تكن هذه الكتابة في عهد النبي ﷺ مجتمعة في مصحف عام، بل عند هذا ما ليس عند ذاك، وقد نقل العلماء أن نفرًا منهم: علي بن أبي طالب، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود - قد جمعوا القرآن كله على عهد رسول الله ﷺ، وذكر العلماء أن زيد بن ثابت كان عرضه متأخرًا عن الجميع.

وقبض رسول الله ﷺ والقرآن محفوظٌ في الصدور، ومكتوبٌ في الصحف على نحو ما سبق، مفرّق الآيات والسور، أو مرتب الآيات فقط وكل سورةٍ في صحيفةٍ على حدةٍ، بالأحرف السبعة الواردة، ولم يجمع في مصحف عام، حيث كان الوحي يتنزل تباعًا فيحفظه القراء، ويكتبه الكتبة، ولم تدع الحاجة إلى تدوينه في مصحف واحد، لأنه عليه الصلاة والسلام كان يترقب نزول الوحي من حين لآخر، وقد يكون منه الناسخ لشيء نزل من قبل، وكتابة القرآن لم يكن ترتيبها بترتيب النزول بل تكتب الآية بعد نزولها، حيث يشير ﷺ إلى موضع كتابتها بين آية كذا وآية كذا في سورة كذا، ولو جمع القرآن كله بين دفتي مصحف واحد لأدى هذا إلى التغيير كلما نزل شيء من الوحي قال الزركشي: «وإنما لم يُكتب في عهد النبي ﷺ مصحف لئلا يُفضي إلى تغييره في كل وقت، فلهذا تأخرت كتابته إلى أن كمل نزول القرآن بموته ﷺ»

وبهذا يفسر ما روي عن زيد بن ثابت، قال: «قُبض النبي ﷺ ولم يكن القرآن جُمع في شيء» أي: لم يكن جمع مرتب الآيات والسور في مصحف واحد، قال الخطابي: «إنما لم يجمع ﷺ القرآن في المصحف لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته، فلما انقضى نزوله بوفاته ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك، وفاءً بوعده الصادق بضمان حفظه على هذه الأمة فكان ابتداء ذلك على يد الصديق بمشورة عمر» [انظر الإتقان جـ١ ص٥٧].

ويسمى هذا الجمع في عهد النبي ﷺ: (أ) حفظًا، (ب) كتابة؛ «الجمع الأول».

س: تحدث عن جمع القرآن في عهد أبي بكر رضي الله عنه؟

ج: قام أبو بكر بأمر الإسلام بعد رسول الله ﷺ، وواجهته أحداث جسام في ارتداد جمهرة العرب، فجهز الجيوش وأوفدها لحروب المرتدين، وكانت غزوة أهل اليمامة سنة اثنتي عشرة للهجرة تضم عددًا كبيرًا من الصحابة القراء، فاستشهد في هذه الغزوة سبعون قارئًا من الصحابة، فهال ذلك عمر بن الخطاب، ودخل على أبي بكر رضي الله عنه وأشار عليه بجمع القرآن وكتابته خشية الضياع، فإن القتل قد استحر يوم اليمامة بالقراء - ويخشى إن استحر بهم في المواطن الأخرى أن يضيع القرآن وينسى، فنفر أبو بكر من هذه المقالة وكبر عليه أن يفعل ما لم يفعله رسول الله ﷺ، وظل عمر يراوده حتى شرح الله صدر أبي بكر لهذا الأمر، ثم أرسل إلى زيد بن ثابت لمكانته في القراءة والكتابة والفهم والعقل، وشهوده العرضة الأخيرة، وقص عليه قول عمر - فنفر زيد من ذلك كما نفر أبو بكر من قبل، وتراجعا حتى طابت نفس زيد للكتابة، وبدأ زيد بن ثابت في مهمته الشاقة معتمدًا على المحفوظ في صدور القراء، والمكتوب لدى الكتبة، وبقيت تلك الصحف عند أبي بكر، حتى إذا توفي سنة ثلاث عشرة للهجرة صارت بعده إلى عمر، وظلت عنده حتى مات - ثم كانت عند حفصة ابنته صدرًا من ولاية عثمان حتى طلبها عثمان من حفصة.

عن زيد بن ثابت قال: «أرسل إليَّ أبو بكر مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن

الخطاب عنده، فقال أبو بكر: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقراء القرآن، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء في المواطن فيذهب كثير من القرآن، وإني أريد أن تأمر بجمع القرآن، فقلت لعمر: كيف نفعل شيئًا لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال عمر: هو والله خير، فلم يزل يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر - قال زيد: قال أبو بكر: إنك شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبع القرآن فاجمعه، فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل مما أمرني به من جمع القرآن، قلت: كيف تفعلان شيئًا لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال: هو والله خير، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح الله له صدر أبي بكر وعمر، فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال، ووجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري، لم أجدها مع غيره: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾. [التوبة: ١٢٨] حتى خاتمة براءة، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر» [أخرجه البخاري].

وقد راعى زيد بن ثابت نهاية التثبت، فكان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة، وقوله في الحديث: «ووجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع غيره» لا ينافي هذا، ولا يعني أنها ليست متواترة، وإنما المراد أنه لم يجدها مكتوبة عند غيره، وكان زيد يحفظها، وكان كثيرٌ من الصحابة يحفظنها كذلك؛ لأن زيدًا كان يعتمد على الحفظ والكتابة معًا، فكانت هذا الآية محفوظة عند كثيرٍ منهم، ويشهدون بأنها كتبت، ولكنها لم توجد مكتوبة إلا عند أبي خزيمة الأنصاري.

أخرج ابن أبي داود، من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: «قدم عمر فقال: من كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئًا من القرآن فليأت به، وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والألواح والعسب، وكان لا يقبل من أحد شيئًا حتى يشهد شهيدان» وهذا يدل على أن زيدًا كان لا يكتفي بمجرد وجدانه مكتوبًا حتى يشهد به

من تلقاه سماعًا، مع كون زيد كان يحفظ، فكان يفعل ذلك مبالغة في الاحتياط، وأخرج ابن أبي داود أيضًا من طريق هشام بن عروة، عن أبيه: «أن أبا بكر قال لعمر ولزيد: اقعدا على باب المسجد فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه»، ورجاله ثقات مع انقطاعه، قال ابن حجر: «وكأن المراد بالشاهدين: الحفظ والكتابة»، وقال الإمام علي بن محمد بن عبد الصمد المشهور بالسخاوي، المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية، في «جمال القراء»: «المراد أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله ﷺ، أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن»، قال أبو شامة: «وكان غرضهم أن لا يكتب إلا من عين ما كتب بين يدي النبي ﷺ، لا من مجرد الحفظ، ولذلك قال في آخر سورة التوبة: «لم أجدها مع غيره» أي: لم أجدها مكتوبة مع غيره لأنه كان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة» [انظر الإتقان جـ١ ص٥٨].

وقد عرفنا أن القرآن كان مكتوبًا من قبل في عهد النبي ﷺ، ولكنه كان مفرقًا في الرقاع والأكتاف والعسب. فأمر أبو بكر بجمعه في مصحف واحد مرتب الآيات والسور، وأن تكون كتابته غاية في التثبت، مشتملة على الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، فكان أبو بكر رضي الله عنه أول من جمع القرآن بهذه الصفة في مصحف، وإن وجدت مصاحف فردية عند بعض الصحابة، كمصحف علي، ومصحف أُبي، ومصحف ابن مسعود، فإنها لم تكن على هذا النحو، ولم تنل حظها من التحري والدقة، والجمع والترتيب، والاقتصار على ما لم تنسخ تلاوته، والإجماع عليها، بمثل ما نال مصحف أبي بكر، فهذه الخصائص تميز بها جمع أبي بكر للقرآن، ويرى بعض العلماء أن تسمية القرآن بالمصحف نشأت منذ ذلك الحين في عهد أبي بكر بهذا الجمع، وعن علي قال: «أعظم الناس أجرًا في المصاحف أبو بكر، رحمة الله على أبي بكر، هو أول من جمع كتاب الله».

وهذا الجمع هو المسمى بالجمع الثاني.

٢- جمع القرآن في عهد عثمان ﷺ:

اتسعت الفتوحات الإسلامية، وتفرق القراء في الأمصار، وأخذ أهل كل مصر عمن وفد إليهم قراءاته، ووجوه القراءة التي يؤدون بها القرآن مختلفة باختلاف الأحرف التي نزل عليها، فكانوا إذا ضمهم مجمع أو موطن من مواطن الغزو عجب البعض من وجوه هذا الاختلاف، وقد يقنع بأنها جميعًا مسندة إلى رسول الله ﷺ، ولكن هذا لا يحول دون تسرب الشك للناشئة التي لم تدرك الرسول، فيدور الكلام حول فصيحها وأفصحها، وذلك يؤدي إلى الملاحاة إن استفاض أمره ومردوا عليه، ثم إلى اللجاج والتأثيم، وتلك فتنة لابد لها من علاج.

فلما كانت غزوة «أرمينية» وغزوة «أذربيجان» من أهل العراق، كان فيمن غزاهما «حذيفة بن اليمان» فرأى اختلافًا كثيرًا في وجوه القراءة، وبعض ذلك مشوب باللحن، مع إلف كل لقراءته، ووقوفه عندها، وممارساته مخالفة لغيره، وتكفير بعضهم الآخر، حينئذ فزع إلى عثمان ﷺ، وأخبره بما رأى، وكان عثمان قد نمى إليه أن شيئًا من ذلك الخلاف يحدث لمن يقرئون الصبية، فينشأ هؤلاء وبينهم من الاختلاف ما بينهم، فأكبر الصحابة هذا الأمر مخافة أن ينجم عنه التحريف والتبديل، وأجمعوا أمرهم أن ينسخوا الصحف الأولى التي كانت عند أبي بكر، ويجمعوا الناس عليها بالقراءات الثابتة على حرف واحد، فأرسل عثمان إلى حفصة، فأرسلت إليه بتلك الصحف، ثم أرسل إلى زيد بن ثابت الأنصاري، وإلى عبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشيين، فأمرهم أن ينسخوها في المصاحف، وأن يكتب ما اختلف فيه زيد مع رهط القرشيين الثلاثة بلسان قريش فإنه نزل بلسانهم.

عن أنس: «أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال لعثمان: أدرك الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل إلى حفصة

أن أرسلي إلينا الصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن ابن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنه إنما نزل بلسانهم، ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق، قال زيد: آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها، فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري:

﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣] فألحقناها في سورتها في المصحف [رواه البخاري].

ودلت الآثار على أن الاختلاف في وجوه القراء لم يفزع منه حذيفة بن اليمان وحده، بل شاركه غيره من الصحابة في ذلك، عن ابن جرير قال: «حدثني يعقوب ابن إبراهيم، قال: حدثنا ابن علية، قال: حدثنا أيوب، عن أبي قلابة، قال: لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل، والمعلم يعلم قراءة الرجل، فجعل الغلمان يلتقون فيختلفون، حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين - قال أيوب: فلا أعلمه إلا قال - حتى كفر بعضهم بقراءة بعض، فبلغ ذلك عثمان. فقام خطيبًا فقال: «أنتم عندي تختلفون فيه وتلحنون، فمن نأى عني من أهل الأمصار أشد فيه اختلافًا وأشد لحنًا، اجتمعوا يا أصحاب محمد فاكتبوا للناس إمامًا»، قال أبو قلابة: فحدثني أنس بن مالك قال: كنت فيمن يملي عليهم، قال: فربما اختلفوا في الآية فيذكرون الرجل قد تلقاها من رسول الله ﷺ، ولعله أن يكون غائبًا في بعض البوادي، فيكتبون ما قبلها وما بعدها، ويدعون موضعها، حتى يجيء أو يرسل إليه، فلما فرغ من المصحف كتب عثمان إلى أهل الأمصار: إني قد صنعت كذا وكذا،

ومحوت ما عندي، فامحوا ما عندكم [[انظر الجزء الأول من تفسير الطبري، تحقيق وتخريج العلامتين محمد محمد شاكر وأحمد محمد شاكر طبعة دار المعارف ص٦١-٦٢].

وعن سويد بن غفلة قال: «قال علي: لا تقولوا في عثمان إلا خيرًا، فوالله ما فعل الذي فعل في المصحف إلا عن ملأ منا. قال: ما تقولون في هذه القراءة؟ قد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد يكون كفرًا، قلنا: فما ترى؟ قال: أرى أن يجمع الناس على مصحف واحد فلا تكون فرقة ولا اختلاف، قلنا: فنعم ما رأيت» [أخرجه ابن أبي داود بسند صحيح].

وهذا يدل على أن ما صنعه عثمان قد أجمع عليه الصحابة، كتبت مصاحف على حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ليجتمع الناس على قراءة واحدة، ورد عثمان الصحف إلى حفصة، وبعث إلى كل أفق بمصحف من المصاحف. واحتبس بالمدينة واحدًا هو مصحفه الذي يسمى الإمام. وتسميته بذلك لما جاء في بعض الروايات السابقة من قوله: «اجتمعوا يا أصحاب محمد فاكتبوا للناس إمامًا»، وأمر أن يحرق ما عدا ذلك من صحيفة أو مصحف، وتلقت الأمة ذلك بالطاعة، وتركت القراءة بالأحرف الستة الأخرى، ولا ضير في ذلك. فإن القراءة بالأحرف السبعة ليست واجبة، ولو أوجب رسول الله ﷺ على الأمة القراءة بها جميعًا لوجب نقل كل حرف منها نقلًا متواترًا تقوم به الحجة ولكنهم لم يفعلوا ذلك فدل هذا على أن القراءة بها من باب الرخصة. وأن الواجب هو تواتر النقل ببعض هذه الأحرف السبعة. وهذا هو ما كان.

قال ابن جرير فيما فعله عثمان: «وجمعهم على مصحف واحد، وحرف واحد، وخرق ما عدا المصحف الذي جمعهم عليه، وعزم على كل من كان عنده مصحف «مخالف» المصحف الذي جمعهم عليه، أن يحرقه [انظر هذا النص في تفسير ابن جرير الطبري جـ١ ص٦٥، ٦٤، وفي التعليق، قال ابن حجر في الفتح ٩/ ١٨ في شرح حديث البخاري: «في رواية الأكثر «أن يخرق» بالخاء المعجمة، وللمروزي بالمهملة، ورواه الأصيلي بالوجهين،

والمعجمة أثبت» وخرق الكتاب أو الثوب: شققه ومزقه]، فاستوثقت له الأمة على ذلك بالطاعة، ورأت أن فيما فعل من ذلك الرشد والهداية، فتركت القراءة بالأحرف الستة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها، طاعة منها له، نظرًا منها لأنفسها ولمن بعدها من سائر أهل ملتها، حتى درست من الأمة معرفتها، وتعفت آثارها، فلا سبيل لأحد اليوم إلى القراءة بها، لدثورها وعفو آثارها، وتتابع المسلمين على رفض القراءة بها، من غير جحودٍ منها صحتها وصحة شيء منها، ولكن نظرًا منها لأنفسها ولسائر أهل دينها، فلا قراءة للمسلمين اليوم إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح، دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية.

فإن قال بعض من ضعفت معرفته: وكيف جاز لهم ترك قراءة أقرأهموها رسول الله ﷺ. وأمرهم بقراءتها؟

قيل: إن أمره إياهم بذلك لم يكن أمر إيجاب وفرض، وإنما كان أمر إباحة ورخصة؛ لأن القراءة بها لو كانت فرضًا عليهم لوجب أن يكون العلم بكل حرف من تلك الأحرف السبعة، عند من يقوم بنقله الحجة، ويطقع خبره العذر، ويزيل الشك من قرأة [«من قرأة الأمة»، القرأة: جمع قارئ] الأمة، وفي تركهم نقل ذلك كذلك أوضح الدليل على أنهم كانوا في القراءة بها مخيرين، بعد أن يكون في نقلة القرآن من الأمة من تجب بنقله الحجة ببعض تلك الأحرف السبعة.

وإذا كان ذلك كذلك، لم يكن القوم بتركهم نقل جميع القراءات السبع، تاركين ما كان عليهم نقله، بل كان الواجب عليهم من الفعل ما فعلوا، إذ كان الذي فعلوا من ذلك، كان هو النظر للإسلام وأهله، فكان القيام بفعل الواجب عليهم، بهم أولى من فعل ما لو فعلوه، كانوا إلى الجناية على الإسلام وأهله أقرب منهم إلى السلامة من ذلك».

س: ما الفرق بين جمع أبي بكر رضي الله عنه وجمع عثمان رضي الله عنه؟

ج: يتبين من النصوص أن جمع أبي بكر يختلف عن جمع عثمان في الباعث والكيفية:

فالباعث لدى أبي بكر ﷺ لجمع القرآن خشية ذهابه بذهاب حملته، حين استحر القتل بالقراء.

والباعث لدى عثمان ﷺ كثرة الاختلاف في وجوه القراءة، حين شاهد هذا الاختلاف في الأمصار وخطأ بعضهم بعضًا.

وجمع أبي بكر للقرآن كان نقلًا لما كان مفرقًا في الرقاع والأكتاف والعسب.

وجمعًا له في مصحف واحد مرتب الآيات والسور، مقتصرًا على ما لم تنسخ تلاوته، مشتملًا على الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن.

وجمع عثمان للقرآن كان نسخًا له على حرف واحد من الحروف السبعة، حتى يجمع المسلمين على مصحف واحد. وحرف واحد يقرءون به دون ما عداه من الأحرف الستة الأخرى. قال ابن التين وغيره: «الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان، أن جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حملته، لأنه لم يكن مجموعًا في موضع واحد، فجمعه في صحائف، مرتبًا لآيات سوره على ما وقفهم عليه النبي ﷺ، وجمع عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القراءة حتى قرأوه بلغاتهم على اتساع اللغات فأدى ذلك بعضهم إلى تخطئة بعضه، فخشي من تفاقم الأمر في ذلك، فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتبًا لسوره، واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش، محتجًا بأنه نزل بلغتهم، وإن كان قد وسع في قراءة بلغة غيرهم رفعًا للحرج والمشقة في ابتداء الأمر، فرأى أن الحاجة إلى ذلك قد انتهت، فاقتصر على لغة واحدة» وقال الحارث المحاسبي: «المشهور عند الناس أن جامع القرآن عثمان، وليس كذلك، إنما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد، على اختيار وقع بينه وبين من شهده من المهاجرين والأنصار، لما خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في حروف القراءات، فأما قبل ذلك فقد كانت المصاحف بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي أنزل بها القرآن فأما السابق إلى جمع الجملة فهو الصديق» [انظر: «الإتقان» جـ١ ص٥٩، ٦٠].

وبهذا قطع عثمان دابر الفتنة، وحسم مادة الخلاف، وحصن القرآن من أن يتطرق إليه شيء من الزيادة والتحريف على مر العصور وتعاقب الأزمان.

وقد اختلف العلماء في عدد المصاحف التي أرسل بها عثمان إلى الآفاق:

(أ) فقيل: كان عددها سبعة. أرسلت إلى: مكة، والشام، والبصرة، والكوفة، واليمن، والبحرين، والمدينة، قال ابن أبي داود: سمعت أبا حاتم السجستاني يقول: كتب سبعة مصاحف، فأرسل إلى مكة، وإلى الشام، وإلى اليمن، وإلى البحرين، وإلى البصرة، وإلى الكوفة، وحبس بالمدينة واحدًا.

(ب) وقيل: كان عددها أربعة: العراقي، والشامي، والمصري، والمصحف الإمام، أو الكوفي، والبصري، والشامي، والمصحف الإمام.

قال أبو عمر الداني في المقنع [[هو عثمان بن سعيد، من أئمة القراء، له من الكتب: «التيسير في القراءات السبع» و «المقنع في رسم القرآن» و «المحكم في نقط المصاحف» توفي سنة ٤٤٤ هجرية]: «أكثر العلماء على أن عثمان لما كتب المصاحف جعلها أربع نسخ، وبعث إلى كل ناحية واحدة: الكوفة، والبصرة، والشام، وترك واحدًا عنده».

(ج) وقيل: كان عددها خمسة، وذهب السيوطي إلى أن هذا هو المشهور.

أما الصحف التي ردت إلى حفصة فقد ظلت عندها حتى ماتت، ثم غسلت غسلًا [تفسير الطبر جـ١ ص٦١] وقيل: أخذها مروان بن الحكم وأحرقها.

والمصاحف التي كتبها عثمان لا يكاد يوجد منها مصحف واحد اليوم، والذي يروي عن ابن كثير [عماد الدين أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير، صاحب «تفسير القرآن»، و«البداية والنهاية في التاريخ» توفي سنة ٧٧٤ هجرية] في كتابه «فضائل القرآن» أنه رأى واحدًا منها بجامع دمشق بالشام، في رق يظنه من جلود الإبل، ويروي أن هذا المصحف الشامي نقل إلى إنجلترا بعد أن ظل في حوزة قياصرة الروس في دار الكتب في لينينجراد فترة، وقيل: إنه احترق في مسجد دمشق سنة ١٣١٠ هجرية.

وجمع عثمان للقرآن هو المسمى بالجمع الثالث، وكان سنة ٢٥ هجرية.

س: لو ذكرت الردود على شبهات المشككين في كتابة القرآن؟

ج: هناك شبه يثيرها أهل الأهواء لتوهين الثقة بالقرآن، والتشكيك في دقة جمعه، ونحن نورد أهمها ونرد عليها:

١- قالوا: إن الآثار قد دلت على أن القرآن قد سقط منه شيء لم يكتب في المصاحف التي بأيدينا اليوم:

(أ) عن عائشة قالت: سمع رسول الله ﷺ رجلًا يقرأ في المسجد فقال: **«يرحمه الله، لقد أذكرني كذا وكذا آية من سورة كذا»**، وفي رواية: **«أسقطتهن من آية كذا وكذا»**، وفي رواية: **«كنت أنسيتها»** [الحديث في الصحيحين بألفاظ متقاربة].

ويجاب عن هذا: بأن تذكير الرسول ﷺ بآية أو آيات قد أنسيها أو أسقطها نسيانًا لا يشكك في جمع القرآن، فإن الرواية التي جاء فيها التعبير بالإسقاط تفسرها الرواية الأخرى: **«كنت أنسيتها»**، وهذا يدل على أن المراد بإسقاطها نسيانها، كما يدل عليه لفظ: **«أذكرني»** والنسيان جائز على رسول الله ﷺ فيما لا يخل بالتبليغ، وكانت هذه الآيات قد حفظها رسول الله، واستكتبها كتاب الوحي، وحفظها الصحابة في صدورهم، وبلغ حفظها وكتابتها مبلغ التواتر، فنسيان الرسول ﷺ لها بعد ذلك لا يؤثر في دقة جمع القرآن، وهذا هو غاية ما يدل عليه الحديث. ولذا كانت قراءة هذا الرجل - وهو أحد الحفظة الذين يبلغ عددهم حد التواتر - مذكرة لرسول الله ﷺ: **«لقد أذكرني كذا وكذا آية»**.

(ب) وقال تعالى في سورة الأعلى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعلى: ٦، ٧]. والاستثناء يدل على أن رسول الله ﷺ أنسي بعض الآيات.

ويجاب عن ذلك: بأن الله تعالى قد وعد رسوله بإقراء القرآن وحفظه، وأمّنه من النسيان في قوله: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ ولما كانت الآية توهم لزوم ذلك، والله تعالى فاعل مختار ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] جاء الاستثناء ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ للدلالة على أن هذا الإخبار بإقراء الرسول القرآن وتأمينه من النسيان ليس

خارجًا عن إرادته تعالى، فإنه سبحانه لا يعجزه شيء.

٢- وقالوا: إن في القرآن ما ليس منه، واستدلوا على ذلك بما روي من أن ابن مسعود أنكر أن المعوذتين من القرآن.

ويجاب عن ذلك: بأن ما نقل عن ابن مسعود ﷺ لم يصح، وهو مخالف لإجماع الأمة، قال النووي في شرح المهذب: «وأجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن، وأن من جحد شيئًا منهما كفر، وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح»، وقال ابن حزم: «هذا كذبٌ على ابن مسعود وموضوع».

وعلى فرض صحته، فالذي يحتمل أن ابن مسعود لم يسمع المعوذتين من النبي ﷺ فتوقف في أمرهما.

وإنكار ابن مسعود لا ينقض إجماع الأمة على أن المعوذتين من القرآن المتواتر.

ومثل هذا يجاب به على ما قيل من أن مصحف ابن مسعود قد أسقطت منه الفاتحة، فإن الفاتحة هي أم القرآن، ولا تخفى قرآنيتها على أحد.

٣- ويزعم نفر من غلاة الشيعة أن أبا بكر وعمر وعثمان حرفوا القرآن، وأسقطوا بعض آياته وسوره، فحرفوا لفظ: ﴿أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٩٢] والأصل: «أئمة هي أزكى من أئمتكم»، وأسقطوا من سورة «الأحزاب» آيات فضائل أهل البيت وقد كانت في طولها مثل سورة «الأنعام»، وأسقطوا سورة الولاية بتمامها من القرآن.

ويجاب عن ذلك: بأن هذه الأقوال أباطيل لا سند لها، ودعاوى لا بينة عليها، والكلام فيها حمق وسفاهة، وقد تبرأ بعض علماء الشيعة من هذا السخف.

والمنقول عن علي ﷺ الذي يدعون التشيع له، يناقضه، ويدل على انعقاد الإجماع بتواتر القرآن الذي بين دفتي المصحف، فقد أثر عنه أنه قال في جمع أبي بكر: «أعظم الناس أجرًا في المصاحف أبو بكر، رحمة الله على أبي بكر، هو أول من جمع كتاب الله»، وقال في جمع عثمان: «يا معشر الناس، اتقوا الله، وإياكم والغلو في عثمان

وقولكم: حراق مصاحف، فوالله ما حرقها إلا عن ملأ منا أصحاب رسول الله ﷺ»، وقال: «لو كنت الوالي وقت عثمان لفعلت في المصاحف مثل الذي فعل عثمان».

فهذا الذي أثر عن علي نفسه يقطع ألسنة أولئك المفترين الذين يزعمون نصرته فيهرفون بما لا يعرفون تشيعًا له، وهو منهم براء [[انظر: «مناهل العرفان» جـ١ ص٤٦٤].

ترتيب الآيات والسور

س: هل كان ترتيب آيات سور القرآن توقيفي؟

ج: القرآن سور وآيات منها القصار والطوال، والآية: هي الجملة من كلام الله المندرجة في سورة من القرآن، والسورة: هي الجملة من آيات القرآن ذات المطلع والمقطع. وترتيب الآيات في القرآن الكريم توقيفي عن رسول الله ﷺ، وحكى بعضهم الإجماع على ذلك: منهم: الزركشي في «البرهان»، وأبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الأندلسي، كان من النحاة الحفاظ، المتوفى سنة ٨٠٧ هجرية، في «مناسباته» إذ يقول: «ترتيب الآيات في سورها واقع بتوقيفه ﷺ وأمره من غير خلاف بين المسلمين»، وجزم السيوطي بذلك فقال: «الإجماع والنصوص المترادفة على أن ترتيب الآيات توقيفي لا شبهة في ذلك» فقد كان جبريل يتنزل بالآيات على رسول الله ﷺ، ويرشده إلى موضعها من السورة أو الآيات التي نزلت قبل، فيأمر الرسول كتبة الوحي بكتابتها في موضعها، ويقول لهم: ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا أو كذا، أو ضعوا آية كذا في موضع كذا، كما بلغها أصحابه كذلك.

عن عثمان بن أبي العاص قال: كنت جالسًا عند رسول الله ﷺ إذ شخص ببصره ثم صوبه، ثم قال: «**أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضع من هذه السورة:** ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ . . . [النحل: ٩٠] **إلى آخرها**» [أخرجه أحمد بإسناد حسن].

ووقف عثمان في جمع القرآن عند موضع كل آية من سورتها في القرآن، ولو كانت منسوخة الحكم لا يغيرها، وهذا يدل على أن كتابتها بهذا الترتيب توقيفية، عن ابن الزبير قال: «قلت لعثمان: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾ [البقرة: ٢٤٠] قد نسختها الآية الأخرى، فلم تكتبها أو تدعها؟ قال: «يا بن أخي، لا أغير شيئًا من مكانه» [أخرجه البخاري].

وجاءت الأحاديث الدالة على فضل آيات من سور بعينها، ويستلزم هذا أن يكون ترتيبها توقيفيًا. إذ لو جاز تغييرها لما صدقت عليها الأحاديث.

عن أبي الدرداء مرفوعًا: «من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عصم من الدجال» وفي لفظ: «من قرأ العشر الأواخر من سورة الكهف. . .» [رواه مسلم] كما جاءت الأحاديث الدالة على آية بعينها في موضعها، عن عمر قال: ما سألت النبي ﷺ عن شيء أكثر مما سألته عن الكلالة، حتى طعن بأصبعه في صدري وقال: «**تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء**» [رواه مسلم].

وثبتت قراءة رسول الله ﷺ لسور عديدة بترتيب آياتها في الصلاة، أو في خطبة الجمعة، كسورة البقرة وآل عمران والنساء، وصح أنه قرأ «الأعراف» في المغرب، وأنه كان يقرأ في صبح الجمعة: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [السجدة: ١ - ٢]، و﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان]، وكان يقرأ سورة «ق» في الخطبة، ويقرأ «الجمعة» و«المنافقون» في صلاة الجمعة.

وكان جبريل يعارض رسول الله ﷺ بالقرآن كل عام مرة في رمضان، وعارضه في العام الأخير من حياته مرتين، وكان ذلك العرض على الترتيب المعروف الآن.

وبهذا يكون ترتيب آيات القرآن كما هو في المصحف المتداول في أيدينا توقيفيًّا، لا مراء في ذلك، قال السيوطي بعد أن ذكر أحاديث السور المخصوصة: «تدل قراءته ﷺ لها بمشهد من الصحابة على أن ترتيب آياتها توقيفي وما كان الصحابة ليرتبوا ترتيبًا سمعوا النبي ﷺ يقرأ على خلافه، فبلغ ذلك مبلغ التواتر» [انظر الإتقان جـ١ ص٦١].

س: وماذا عن ترتيب السور في المصحف؟

ج: اختلف العلماء في ترتيب السور:

(أ) فقيل: إنه توقيفي، تولاه النبي ﷺ كما أخبره به جبريل عن أمر ربه، فكان القرآن على عهد النبي ﷺ مرتب السور، كما كان مرتب الآيات على هذا الترتيب الذي لدينا اليوم، وهو ترتيب مصحف عثمان الذي لم يتنازع أحد من الصحابة فيه مما يدل على عدم المخالفة والإجماع عليه.

ويؤيد هذا الرأي: أن رسول الله ﷺ قرأ بعض السور مرتبة في صلاته، روى ابن أبي شيبة، أنه عليه الصلاة والسلام كان يجمع المفصل في ركعة، وروى البخاري عن ابن مسعود أنه قال في بني إسرائيل والكهف ومريم وطه والأنبياء: «إنهن من العتاق الأول، وهن من تلادي» فذكرها نسقًا كما استقر ترتيبها.

وروي من طريق ابن وهب عن سليمان بن بلال قال: «سمعت ربيعة يسأل: لم قدمت البقرة وآل عمران وقد نزل قبلهما بضع وثمانون سورة مكية، وإنما أنزلتا بالمدينة؟ فقال: قدمتا وألف القرآن على علم ممن ألفه به، ثم قال: فهذا مما ينتهي إليه ولا يسأل عنه» [أخرجه ابن أشته في كتاب «المصاحف» والمراد بالتأليف: الجمع].

وقال ابن الحصار: «ترتيب السورة ووضع الآيات مواضعها إنما كان بالوحي، كان رسول الله ﷺ يقول: ضعوا آية كذا في موضع كذا، وقد حصل اليقين من النقل المتواتر بهذا الترتيب من تلاوة رسول الله ﷺ، وما أجمع الصحابة على وضعه هكذا في المصحف» [انظر الإتقان جـ١ ص٦٢].

(ب) وقيل: إن ترتيب السور باجتهاد من الصحابة بدليل اختلاف مصاحفهم في الترتيب.

فمصحف «علي» كان مرتبًا على النزول، أوله: اقرأ، ثم المدثر، ثم ن والقلم، ثم المزمل وهكذا... إلى آخر المكي والمدني.

وكان أول مصحف ابن مسعود: البقرة، ثم النساء، ثم آل عمران.

وأول مصحف أبي: الفاتحة، ثم البقرة، ثم النساء، ثم آل عمران.

وقد روى ابن عباس قال: «قلت لعثمان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني، وإلى براءة وهي من المئين، فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا بينهما سطر: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ووضعتموها في السبع الطوال، فقال: كان رسول الله ﷺ تنزل عليه السور ذوات العدد، فكان إذا أنزل عليه شيء دعا بعض من يكتب فيقول: ضعوا هذه الآية في السورة التي فيها كذا وكذا، وكانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة، وكانت براءة من آخر القرآن نزولًا، وكانت قصتها شبيهة بقصتها فظننت أنها منها، فقبض رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أنها منها، فمن أجل ذلك قرنت بينهما، ولم أكتب بينهما سطر ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ووضعتها في السبع الطوال» [أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم].

(ج) وقيل: إن بعض السور ترتيبها توقيفي وبعضها باجتهاد الصحابة: حيث ورد ما يدل على ترتيب بعض السور في عهد النبوة. فقد ورد ما يدل على ترتيب السبع الطوال والحواميم والمفصل في حياته عليه الصلاة والسلام.

روي أن رسول الله ﷺ قال: «اقرأوا الزهراوين: البقرة وآل عمران» [رواه مسلم].

وروي: «أنه كان إذا أوى إلى فراشه كل ليلة جمع كفيه ثم نفث فيهما، فقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ و «المعوذتين» [رواه البخاري].

وقال ابن حجر: «ترتيب بعض السور على بعضها أو معظمها لا يمتنع أن يكون

توقيفيًّا»، واستدل على ذلك بحديث حذيفة الثقفي حيث جاء فيه: «فقال لنا رسول الله ﷺ: «**طرأ عليّ حزب من القرآن فأردت أن لا أخرج حتى أقضيه**»، فسألنا أصحاب رسول الله ﷺ قلنا: كيف تحزبون القرآن؟ قالوا: «نحزبه ثلاث سور، وخمس سور، وسبع سور، وتسع سور، وإحدى عشرة، وثلاث عشرة، وحزب المفصل من «ق» حتى نختم [[أخرجه أحمد وأبو داود، انظر الإتقان جـ١ص٦٣]]».

قال ابن حجر: «فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان على عهد رسول الله ﷺ، قال: ويحتمل أن الذي كان مرتبًا حينئذ حزب المفصل خاصة بخلاف ما عداه».

وإذا ناقشنا هذه الآراء الثلاثة يتبين لنا:

أن الرأي الثاني الذي يرى أن ترتيب السور باجتهاد الصحابة لم يستند إلى دليل يعتمد عليه.

فاجتهاد بعض الصحابة في ترتيب مصاحفهم الخاصة كان اختيارًا منهم قبل أن يجمع القرآن جمعًا مرتبًا، فلما جمع في عهد عثمان بترتيب الآيات والسور على حرف واحد واجتمعت الأمة على ذلك تركوا مصاحفهم، ولو كان الترتيب اجتهاديًا لتمسكوا بها.

وحديث سورتي: الأنفال والتوبة الذي روي عن ابن عباس يدور إسناده في كل رواياته على «يزيد الفارسي» الذي يذكره البخاري في الضعفاء، وفيه تشكيك في إثبات البسملة في أوائل السور. كأن عثمان كان يثبتها برأيه وينفيها برأيه، ولذا قال فيه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه عليه بمسند الإمام أحمد: «إنه حديث لا أصل له».

وغاية ما فيه أنه يدل على عدم الترتيب بين هاتين السورتين فقط [[وحكي أن البسملة ثابتة لبراءة في مصحف ابن مسعود وفي المستدرك للحاكم أن علي بن أبي طالب سئل لِمَ لَمْ تكتب في براءة بسم الله الرحمن الرحيم؟ قال: لأنها أمان وبراءة نزلت بالسيف].

أما الرأي الثالث الذي يرى أن بعض السور ترتيبها توقيفي، وبعضها ترتيبه

اجتهادي، فإن أدلته ترتكز على ذكر النصوص الدالة على ما هو توقيفي. أما القسم الاجتهادي فإنه لا يستند إلى دليل يدل على أن ترتيبه اجتهادي. إذ أن ثبوت التوقيفي بأدلته لا يعني أن ما سواه اجتهادي. مع أنه قليل جدًا.

وبهذا يترجح أن ترتيب السور توقيفي كترتيب الآيات، قال أبو بكر بن الأنباري: «أنزل الله القرآن كله إلى سماء الدنيا، ثم فرقه في بضع وعشرين، فكانت السورة تنزل لأمر يحدث، والآية جوابًا لمستخبر، ويوقف جبريل النبي ﷺ على موضع الآية والسورة فاتساق السور كاتساق الآيات والحروف كله عن النبي ﷺ، فمن قدم سورة أو أخرها فقد أفسد نظم القرآن».

وقال الكرماني في «البرهان»: «ترتيب السورة هكذا هو عند الله في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب، وعليه كان ﷺ يعرض على جبريل كل سنة ما كان يجتمع عنده منه، وعرضه عليه في السنة التي توفي فيها مرتين. وكان آخر الآيات نزولًا: [البقرة: ٢٨١] فأمره جبريل أن يضعها بين آيتي الربا والدين» [انظر «الإتقان» جـ١ ص٦٢].

ومال السيوطي إلى ما ذهب إليه البيهقي قال: «كان القرآن على عهد النبي ﷺ مرتبًا سوره وآياته على هذا الترتيب إلا الأنفال وبراءة لحديث عثمان».

أقسام سور القرآن وآياته

س: ما أقسام سور القرآن من حيث الطول والقصر؟

ج: سور القرآن أقسام أربعة: ١- الطوال. ٢- والمئين. ٣- والمثاني. ٤- والمفصل . . نوجز أرجح الآراء فيها.

١- فالطوال: سبع: البقرة: وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، والسابعة، قيل: هي الأنفال وبراءة معًا لعدم الفصل بينهما بالبسملة. وقيل: هي يونس.

٢- والمئون: التي تزيد آياتها على مائة أو تقاربها.

٣- والمثاني: هي التي تليها في عدد الآيات، سميت بذلك لأنها تثنى في القراءة وتكرر أكثر من الطوال والمئين.

٤- والمفصل: قيل: من أول سورة «ق»، وقيل: من أول «الحجرات»، وقيل غير ذلك، وأقسامه ثلاثة: طواله، وأوساطه، وقصاره.

فطواله: من «ق» أو «الحجرات» إلى «عم» أو «البروج»، وأوساطه: من «عم» أو «البروج» إلى «الضحى» أو إلى «لم يكن»، وقصاره: من «الضحى» أو «لم يكن» إلى آخر القرآن. على خلاف في ذلك.

وتسميته بالمفصل لكثرة الفصل بين سوره بالبسملة.

وتعداد السور: مائة وأربع عشرة سورة، وقيل: وثلاث عشرة بجعل الأنفال وبراءة سورة واحدة.

أما تعداد الآيات فستة آلاف ومائتا آية، واختلفوا فيما زاد عن ذلك.

وأطول الآيات آية الدين، وأطول السور سورة البقرة.

وهذه التجزئة تيسر على الناس الحفظ، وتحملهم على الدراسة، وتشعر القارئ

لسورة من السور بأنه قد أخذ قسطًا وافيًا وطائفة مستقلة من أصول دينه وأحكام شريعته.

الرسم العثماني

س: وماذا عن الرسم العثماني وما حكمه، وهل يجوز كتابة المصاحف بغير الرسم العثماني؟

ج: سبق الحديث عن جمع القرآن في عهد عثمان ﷺ، وقد اتبع زيد بن ثابت والثلاثة القرشيون معه طريقة خاصة في الكتابة ارتضاها لهم عثمان، ويسمى العلماء هذه الطريقة «بالرسم العثماني للمصحف» نسبة إليه، واختلف العلماء في حكمه:

١- فذهب بعضهم إلى أن هذا الرسم العثماني للقرآن توقيفي يجب الأخذ به في كتابة القرآن، وبالغوا في تقديسه، ونسبوا التوقيف فيه إلى النبي ﷺ، فذكروا أنه قال لمعاوية - أحد كتبة الوحي: «ألق الدواة، وحرف القلم، وانصب الياء، وفرق السين، ولا تعور الميم، وحسن الله، ومد الرحمن، وجود الرحيم، وضع قلمك على أذنك اليسرى، فإنه أذكر لك» وإسناده واهٍ لا يثبت ونقل ابن المبارك عن شيخه عبد العزيز الدباغ أنه قال له: «ما للصحابة ولا لغيرهم في رسم القرآن ولا شعرة واحدة، وإنما هو توقيف من النبي، وهو الذي أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة بزيادة الألف ونقصانها لأسرار لا تهتدي إليها العقول، وهو سر من الأسرار خص الله به كتابه العزيز دون سائر الكتب السماوية، وكما أن نظم القرآن معجز فرسمه أيضًا معجز».

والتمسوا لذلك الرسم أسرارًا تجعل للرسم العثماني دلالة على معان خفية دقيقة، كزيادة «الياء» في كتابة كلمة «أيد» من قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]

إذ كتبت هكذا «بأيد»، وذلك للإيماء إلى تعظيم قوة الله التي بنى بها السماء، وأنها لا تشبهها قوة على حد القاعدة المشهورة، وهي: زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى [انظر «مناهل العرفان» للزرقاني جـ٢ ص٣٧٠ وما بعدها].

وهذا الرأي لم يرد فيه شيء عن رسول الله ﷺ حتى يكون الرسم توقيفيًا، وإنما اصطلح الكتبة على هذا الرسم في زمن عثمان برضا منه، وجعل لهم ضابطًا لذلك بقوله للرهط القرشيين الثلاثة: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن اكتبوه بلسان قريش، فإنه إنما نزل بلسانهم» وحين اختلفوا في كتابة «التابوت» فقال زيد: «التابوه» وقال النفر القرشيون: «التابوت» وترافعوا إلى عثمان قال: «اكتبوا «التابوت» فإنما أنزل القرآن على لسان قريش».

٢- وذهب كثير من العلماء إلى أن الرسم العثماني ليس توقيفيًا عن النبي ﷺ، ولكنه اصطلاح ارتضاه عثمان، وتلقته الأمة بالقبول، فيجب التزامه والأخذ به، ولا تجوز مخالفته، قال أشهب: «سئل مالك: هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ قال: لا، إلا على الكتبة الأولى» رواه أبو عمرو الداني في «المقنع»، ثم قال: «ولا مخالف له من علماء الأمة»، وقال في موضع آخر: سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو والألف، أترى أن تغير من المصحف إذا وجدا فيه كذلك قال: لا، قال أبو عمرو: يعني الواو والألف المزيدتين في الرسم المعدومتين في اللفظ نحو «أولوا» وقال الإمام أحمد: «تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك» [انظر: «الإتقان» جـ٢ ص١٦٧، و «البرهان» للزركشي جـ١ ص٣٧٩].

٣- وذهب جماعة إلى أن الرسم العثماني اصطلاحي، ولا مانع من مخالفته إذا اصطلح الناس على رسم خاص للإملاء وأصبح شائعًا بينهم.

قال القاضي أبو بكر الباقلاني في كتابه «الانتصار»: «وأما الكتابة فلم يفرض الله على الأمة فيها شيئًا. أو لم يأخذ على كتاب القرآن وخطاط المصاحف رسمًا بعينه دون

غيره أوجبه عليهم وترك ما عداه، إذ وجوب ذلك لا يدرك إلا بالسمع والتوقيف، وليس في نصوص الكتاب ولا مفهومه أن رسم القرآن وضبطه لا يجوز إلا على وجه مخصوص وحد محدود لا يجوز تجاوزه، ولا في نص السنة ما يوجب ذلك ويدل عليه، ولا في إجماع الأمة ما يوجب ذلك، ولا دلت عليه القياسات الشرعية، بل السنة دلت على جواز رسمه بأي وجه سهل؛ لأن رسول الله ﷺ كان يأمر برسمه ولم يبين لهم وجهًا معينًا ولا نهى أحدًا عن كتابته. ولذلك اختلفت خطوط المصاحف، فمنهم من كان يكتب الكلمة على مخرج اللفظ، ومنهم من كان يزيد وينقص لعلمه بأن ذلك اصطلاح، وأن الناس لا يخفى عليهم الحال، ولأجل هذا بعينه جاز أن يكتب بالحروف الكوفية والخط الأول.

وأن يجعل الكلام على صورة الكاف، وأن تعوج الألفات، وأن يكتب على غير هذه الوجوه، وجاز أن يكتب المصحف بالخط والهجاء القديمين، وجاز أن يكتب بالخطوط والهجاء المحدثة، وجاز أن يكتب بين ذلك، وإذا كانت خطوط المصحف وكثير من حروفها مختلفة متغايرة الصورة، وكان الناس قد أجازوا أن يكتب كل واحد منهم بما هو عادته، وما هو أسهل وأشهر وأولى من غير تأثيم ولا تناكر، علم أنه لم يؤخذ في ذلك علي الناس حد محدود مخصوص، كما أخذ عليهم في القراءة، والسبب في ذلك: أن الخطوط إنما هي علامات ورسوم تجري مجرى الإشارات والعقود والرموز. فكل رسم دال على الكلمة مقيد لوجه قراءتها تجب صحته وتصويب الكاتب به على أية صورة كانت.

وبالجملة فكل من ادعى أنه يجب على الناس رسم مخصوص وجب عليه أن يقيم الحجة على دعواه، وأنى له ذلك».

وانطلاقًا من هذا الرأي يدعو بعض الناس اليوم إلى كتابة القرآن الكريم وفق القواعد الإملائية الشائعة المصطلع عليها، حتى تسهل قراءاته على القارئين من الطلاب والدارسين، ولا يشعر الطالب أثناء قراءته للقرآن باختلاف رسمه عن

الرسم الإملائي الاصطلاحي الذي يدرسه.

والذي أراه أن الرأي الثاني هو الرأي الراجح، وأنه يجب كتابة القرآن بالرسم العثماني المعهود في المصحف.

فهو الرسم الاصطلاحي الذي توارثته الأمة منذ عهد عثمان ﷺ، والحفاظ عليه ضمان قوي لصيانة القرآن من التغيير والتبديل في حروفه، ولو أبيحت كتابته بالاصطلاح الإملائي لكل عصر لأدى هذا إلى تغيير خط المصحف من عصر لآخر، بل إن قواعد الإملاء نفسها تختلف فيها وجهات النظر في العصر الواحد، وتتفاوت في بعض الكلمات من بلد لآخر.

واختلاف الخطوط الذي يذكره القاضي أبو بكر الباقلاني شيء والرسم الإملائي شيء آخر، فاختلاف الخط تغير في صورة الحرف لا في رسم الكلمة.

وحجة تيسير القراءة على الطلاب والدارسين بانتفاء التعارض بين رسم القرآن والرسم الإملائي الاصطلاحي لا تكون مبررًا للتغيير الذي يؤدي إلى التهاون في تحري الدقة بكتابة القرآن.

والذي يعتاد القراءة في المصحف يألف ذلك ويفهم الفوارق الإملائية بالإشارات الموضوعة على الكلمات، والذين يمارسون هذا في الحياة التعليمية أو مع أبنائهم يدركون أن الصعوبة التي توجد في القراءة بالمصحف أول الأمر تتحول بالمران بعد فترة قصيرة إلى سهولة تامة.

قال البيهقي في (شعب الإيمان): «من يكتب مصحفًا فينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به تلك المصاحف، ولا يخالفهم فيه، ولا يغير مما كتبوه شيئًا، فإنهم كانوا أكثر علمًا وأصدق قلبًا ولسانًا، وأعظم أمانةً منا، فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكًا عليهم» [انظر «الإتقان» جـ٢ ص١٦٧].

س: ما آراء العلماء في حكم نقط المصاحف وشكلها؟

ج: كانت المصاحف العثمانية خالية من النقط والشكل، اعتمادًا على السليقة

العربية السليمة التي لا تحتاج إلى الشكل بالحركات ولا إلى الإعجام بالنقط، فلما تطرق إلى اللسان العربي الفساد بكثرة الاختلاط أحس أولو الأمر بضرورة تحسين كتابة المصحف بالشكل والنقط وغيرهما مما يساعد على القراءة الصحيحة.

واختلف العلماء في أول جهد بذل في ذلك السبيل:

فيرى كثير منهم أن أول من فعل ذلك أبو الأسود الدؤلي الذي ينسب إليه وضع ضوابط للعربية بأمر علي بن أبي طالب، ويروى في ذلك أنه سمع قارئًا يقرأ قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣]. فقرأها بجر اللام من كلمة «رسوله» فأفزع هذا اللحن أبا الأسود وقال: عز وجه الله أن يبرأ من رسوله، ثم ذهب إلى زياد والي البصرة وقال له: قد أجبتك إلى ما سألت، وكان زياد قد سأله أن يجعل للناس علامات يعرفون بها كتاب الله، فتباطأ في الجواب حتى راعه هذا الحادث، وهنا جد جده، وانتهى به اجتهاده إلى أن جعل علامة الفتحة نقطة فوق الحرف، وجعل علامة الكسرة نقطة أسفله، وجعل علامة الضمة نقطة بين أجزاء الحرف، وجعل علامة السكون نقطتين.

ويذكر السيوطي في «الإتقان» أن أبا الأسود الدؤلي أول من فعل ذلك بأمر عبد الملك بن مروان لا بأمر زياد، حيث ظل الناس يقرءون في مصحف عثمان بضعًا وأربعين سنة، حتى خلافة عبد الملك، حين كثرت التصحيفات وانتشرت في العراق؛ ففكر الولاة في النقط والتشكيل.

وهناك روايات أخرى تنسب هذا الفعل إلى آخرين: منهم: الحسن البصري، ويحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم الليثي، وأبو الأسود الدؤلي هو الذي اشتهر عنه ذلك، وربما كان للآخرين المذكورين جهود أخرى بذلت في تحسين الرسم وتيسيره.

وقد تدرج تحسين رسم المصحف، فكان الشكل في الصدر الأول نقطًا، فالفتحة نقطة على أول الحرف، والضمة على آخره، والكسرة تحت أوله.

ثم كان الضبط بالحركات المأخوذة من الحروف، وهو الذي أخرجه الخليل،

فالفتح شكلة مستطيلة فوق الحرف، والكسر كذلك تحته، والضم واو صغرى فوقه، والتنوين زيادة مثلها، وتكتب الألف المحذوفة والمبدل منها في محلها حمراء، والهمزة المحذوفة تكتب همزة بلا حرف حمراء أيضًا، وعلى النون والتنوين قبل الباء علامة الإقلاب حمراء، وقبل الحلق سكون، وتعرى عند الإدغام والإخفاء، ويسكن كل مسكن، ويعرى المدغم ويشدد ما بعده إلا الطاء قبل التاء فيكتب عليها السكون نحو: «فرطت» [انظر «الإتقان» جـ٢ ص١٧١].

ثم كان القرن الثالث الهجري فجاد رسم المصحف وتحسن، وتنافس الناس في اختيار الخطوط الجميلة وابتكار العلامات المميزة، فجعلوا للحرف المشدد علامة كالقوس، ولألف الوصل جرة فوقها أو تحتها أو وسطها، على حسب ما قبلها من فتحة أو كسرة أو ضمة.

ثم تدرج الناس بعد ذلك في وضع أسماء السور وعدد الآيات، والرموز التي تشير إلى رءوس الآي، وعلامات الوقف اللازم (م)، والممنوع (لا)، والجائز جوازًا مستوي الطرفين (ج)، والجائز مع كون الوصل أولى (صلي)، والجائز مع كون الوقف أولى (قلي)، وتعانق الوقف بحيث إذا وقف على أحد الموضعين لا يصح الوقف على الآخر (. . .) والتجزئة، والتحزيب، إلى غير ذلك من وجوه التحسين.

وكان العلماء في بداية الأمر يكرهون ذلك خوفًا من وقوع زيادة في القرآن مستندين إلى قول ابن مسعود: «جردوا القرآن، ولا تخلطوه بشيء»، ويفرق بعضهم بين النقط الجائز والأعشار والفواتح التي لا تجوز.

قال الحليمي: «تكره كتابة الأعشار والأخماس، وأسماء السور وعدد الآيات فيه لقول ابن مسعود: «جردوا القرآن» وأما النقط فيجوز؛ لأنه ليس له صورة فيتوهم لأجلها ما ليس بقرآن قرآنًا، وإنما هي دلالات على هيئة المقروء فلا يضر إثباتها لمن يحتاج إليها».

ثم انتهى الأمر في ذلك إلى الإباحة والاستحباب.

أخرج ابن أبي داود عن الحسن وابن سيرين أنهما قالا: «لا بأس بنقط المصاحف»، وأخرج عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن: أنه قال «لا بأس بشكله»، وقال النووي: «نقط المصحف وشكله مستحب؛ لأنه صيانةٌ له من اللحن والتحريف» [انظر الإتقان جـ٢ ص١٧١].

وقد وصلت العناية بتحسين رسم المصحف اليوم ذروتها في الخط العربي.

الفواصل ورءوس الآي

س: ما المقصود بالفواصل ورؤوس الآي؟

ج: تميز القرآن الكريم بمنهج فريد في فواصله ورءوس آياته، ونعني بالفاصلة: الكلام المنفصل مما بعده، وقد يكون رأس آية وقد لا يكون، وتقع الفاصلة عند نهاية المقطع الخطابي، سميت بذلك لأن الكلام ينفصل عندها.

ونعني برأس الآية: نهايتها التي توضع بعدها علامة الفصل بين آية وآية، ولهذا قالوا: «كل رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية، فالفاصلة تعم النوعين، وتجمع الضربين»؛ لأن رأس كل آية يفصل بينها وبين ما بعدها [انظر «البرهان» للزركشي جـ١ ص٥٣].

ومثل هذا قد يسمى في كلام الناس سجعًا على النحو المعروف في علم البديع، ولكن كثيرًا من العلماء [على رأس هؤلاء «الرماني» في كتاب «إعجاز القرآن» والقاضي أبو بكر الباقلاني في كتاب «إعجاز القرآن» كذلك] لا يطلق هذا الوصف على القرآن الكريم سموًّا به عن كلام الأدباء، وعبارات الأنبياء، وأسلوب البلغاء، وفرقوا بين الفواصل والسجع، بأن الفواصل في القرآن: هي التي تتبع المعاني ولا تكون مقصودة لذاتها.

أما السجع: فهو الذي يقصد في نفسه ثم يحيل المعنى عليه؛ لأنه: موالاة الكلام على وزن واحد.

ورد القاضي أبو بكر الباقلاني على من أثبت السجع في القرآن فقال: «وهذا الذي يزعمونه غير صحيح، ولو كان القرآن سجعًا لكان غير خارج عن أساليب كلامهم، ولو كان داخلًا فيها لم يقع بذلك إعجاز، ولو جاز أن يقال: هو سجعٌ معجزٌ لجاز لهم أن يقولوا: شعرٌ معجزٌ، وكيف؟ والسجع مما كانت كهان العرب تألفه، ونفيه من القرآن أجدر بأن يكون حجة من نفي الشعر؛ لأن الكهانة تخالف النبوات بخلاف الشعر، وما توهموا أنه سجعٌ باطل، لأن مجيئه على صورته لا يقتضي كونه هو؛ لأن السجع من الكلام يتبع المعنى فيه اللفظ الذي يؤدى بالسجع، وليس كذلك ما اتفق مما هو في معنى السجع من القرآن؛ لأن اللفظ وقع فيه تابعًا للمعنى، وفرق بين أن ينتظم الكلام في نفسه بألفاظه التي تؤدي المعنى المقصودة فيه، وبين أن يكون المعنى منتظمًا دون اللفظ» [البرهان، للزركشي جـ١ ص٥٨].

والذي أراه: أنه إذا كان المراد بالسجع مراعاة موالاة الكلام على وزنٍ واحد دون مراعاة المعنى فإن هذا تكلفٌ ممقوت في كلام الناس فضلًا عن كلام الله.

أما إذا روعيت المعاني وجاء الاتفاق في الوزن تابعًا لها دون تكلف فهذا ضربٌ من ضروب البلاغة، قد يأتي في القرآن كما يأتي في غيره، وإذا سمينا هذا في القرآن بالفواصل دون السجع فذلك لتلافي إطلاق السجع على القرآن بالمعنى الأول.

س: وما أنواع الفواصل في القرآن؟

ج: الفواصل في القرآن الكريم أنواع:

(أ) فمنها الفواصل المتماثلة: كقوله تعالى: ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ۝٢ فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ ۝٣ وَٱلْبَيْتِ ٱلْمَعْمُورِ﴾ [الطور: ١-٤]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢

وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ ﴿٣﴾ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ١-٤]، وقوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ﴿١٥﴾ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ ﴿١٦﴾ وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ﴿١٧﴾ وَٱلصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [التكوير: ١٥-١٨].

(ب) ومنها الفواصل المتقاربة في الحروف: كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣،٤]، للتقارب بين الميم والنون في المقطع، وقوله: ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ﴿١﴾ بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ [ق: ١، ٢]، بتقارب مقطعي الدال والباء.

(ت) ومنها المتوازي: وهو أن تتفق الكلمتان في الوزن وحروف السجع، كقوله تعالى: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ﴾ [الغاشية: ١٣، ١٤].

(ث) ومنها المتوازن: وهو أن يراعى في مقاطع الكلام الوزن فقط، كقوله تعالى: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ﴿١٥﴾ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾ [الغاشية: ١٦،١٥].

وقد يراعى في الفواصل زيادة حرف كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]، بإلحاق ألف؛ لأن مقاطع فواصل هذه السورة ألفات منقلبة عن تنوين في الوقف، فزيد على النون ألف لتساوي المقاطع، وتناسب نهايات الفواصل، أو حذف حرف، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] بحذف الياء؛ لأن مقاطع الفواصل السابقة واللاحقة بالراء، أو تأخير ما حقه التقديم لنكتةٍ بلاغية أخرى كتشويق النفس إلى الفاعل في قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: ٦٧] لأن الأصل في الكلام أن يتصل الفعل بفاعله ويؤخر المفعول، لكن أخر الفاعل هنا وهو «موسى» للنكتة البلاغية السابقة على رعاية الفاصلة.

نزول القرآن على سبعة أحرف

س: ما المقصود بنزول القرآن على سبعة أحرف وما تفسيرها؟

ج: لقد كان للعرب لهجات شتى تنبع من طبيعة فطرتهم في جرسها وأصواتها وحروفها تعرضت لها كتب الأدب بالبيان والمقارنة، فكل قبيلة لها من اللحن في كثير من الكلمات ما ليس للآخرين، إلا أن قريشًا من بين العرب قد تهيأت لها عوامل جعلت للغتها الصدارة بين فروع العربية الأخرى من جوار البيت وسقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام والإشراف على التجارة، فأنزلها العرب جميعًا لهذه الخصائص وغيرها منزلة الأب للغاتهم، فكان طبيعيًّا أن يتنزل القرآن بلغة قريش على الرسول القرشي تأليفًا للعرب وتحقيقًا لإعجاز القرآن حين يسقط في أيديهم أن يأتوا بمثله أو بسورة منه.

وإذا كان العرب تتفاوت لهجاتهم في المعنى الواحد بوجهٍ من وجوه التفاوت فالقرآن الذي أوحى الله به لرسوله محمد ﷺ يكمل له معنى الإعجاز إذا كان مستجمعًا بحروفه وأوجه قراءته للخالص منها، وذلك مما ييسر عليهم القراءة والحفظ والفهم.

ونصوص السنة قد تواترت بأحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف، ومن ذلك: عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف**» [أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما].

وعن أُبي بن كعب: «أن النبي ﷺ كان عند إضاة [الإضاءة: الغدير] بني غفار، قال: فأتاه جبريل فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن

أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا» [رواه مسلم].

وعن عمر بن الخطاب ﷺ قال: «سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرؤها على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ، كدت أساوره في الصلاة، فانتظرته حتى سلم، ثم لببته بردائه فقلت: من أقرأك هذه السورة؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ. قلت له: كذبت، فوالله إن رسول الله ﷺ أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرؤها، فانطلقت أقوده إلى رسول الله، فقلت: يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، وأنت أقرأتني سورة الفرقان، فقال رسول الله ﷺ: أرسله يا عمر، اقرأ يا هشام، فقرأ هذه القراءة التي سمعته يقرؤها، فقال رسول الله ﷺ: هكذا أنزلت، ثم قال رسول الله ﷺ: اقرأ يا عمر فقرأت القراءة التي أقرأني رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: هكذا أنزلت، ثم قال رسول الله ﷺ: إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسر منها» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وأحمد وابن جرير].

والأحاديث في ذلك مستفيضة استقرأ معظمها ابن جرير في مقدمة تفسيره، وذكر السيوطي أنها رويت عن واحد وعشرين صحابيًّا، وقد نص أبو عبيد القاسم بن سلام على تواتر حديث نزول القرآن على سبعة أحرف [انظر «الإتقان»جـ١ ص٤١].

واختلف العلماء في تفسير هذه الأحرف اختلافًا كثيرًا، حتى قال ابن حبان: «اختلف أهل العلم في معنى الأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولًا» وأكثر هذه الآراء متداخل، ونحن نورد المهم منها:

(أ) ذهب أكثر العلماء إلى أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب

في المعنى الواحد، على معنى أنه حيث تختلف لغات العرب في التعبير عن معنى من المعاني يأتي القرآن منزلًا بألفاظ على قدر هذه اللغات لهذا المعنى الواحد، وحيث لا يكون هناك اختلاف فإنه يأتي بلفظ واحد أو أكثر.

واختلفوا في تحديد اللغات السبع، فقيل: هي لغات: قريش، وهذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة، وتميم، واليمن.

وقال أبو حاتم السجستاني: نزل بلغة قريش، وهذيل، وتميم، والأزد، وربيعة، وهوازن، وسعد بن بكر، وروي غير ذلك [انظر (الإتقان» جـ١ ص٤٧].

(ب) وقال قوم: إن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب نزل عليها القرآن، على معنى أنه في جملته لا يخرج في كلماته عن سبع لغات هي أفصح لغاتهم، فأكثره بلغة قريش، ومنه ما هو بلغة هذيل، أو ثقيف، أو هوازن، أو كنانة، أو تميم، أو اليمن. فهو يشتمل في مجموعه على اللغات السبع.

وهذا الرأي يختلف عن سابقه؛ لأنه يعني أن الأحرف السبعة إنما هي أحرف المعاني.

قال أبو عبيد: «ليس المراد أن كل كلمة تقرأ على سبع لغات، بل اللغات السبع مفرقة فيه: فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن. وغيرهم قال: وبعض اللغات أسعد به من بعض وأكثر نصيبًا» [انظر «الإتقان» جـ١ ص٤٧].

(أ) وذكر بعضهم أن المراد بالأحرف السبعة أوجه سبعة: من الأمر، والنهي، والوعد، والوعيد، والجدل، والقصص، والمثل، أو من: الأمر، والنهي، والحلال، والحرام، والمحكم، والمتشابه، والأمثال.

عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «**كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد، وعلى حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب، على سبعة أحرف: زجر، وأمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال**» [أخرجه الحاكم والبيهقي].

(ج) وذهب جماعة إلى أن المراد بالأحرف السبعة: وجوه التغاير السبعة التي يقع فيها الاختلاف، وهي:

١- اختلاف الأسماء بالإفراد، والتذكير وفروعهما: «التثنية، والجمع، والتأنيث» كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ﴾ [المؤمنون: ٨] قرئ «لأماناتهم» بالجمع، وقرئ «لأمانتهم» بالإفراد. . ورسمها في المصحف «لأمنتهم» يحتمل القراءتين، لخلوها من الألف الساكنة، ومآل الوجهين في المعنى واحد، فيراد بالجمع الاستغراق الدال على الجنسية، ويراد بالإفراد الجنس الدال على معنى الكثرة، أي: جنس الأمانة، وتحت هذا جزئيات كثيرة.

٢- الاختلاف في وجوه الإعراب: كقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]. قرأ الجمهور بالنصب، على أن «ما» عاملة عمل «ليس» وهي لغة أهل الحجاز وبها نزل القرآن، وقرأ ابن مسعود: «ما هذا بشر» بالرفع: على لغة بني تميم، فإنهم لا يعملون «ما» عمل «ليس» وكقوله: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] - (برفع «آدم» وجر «كلمات»- وقرئ بنصب «آدم» ورفع «كلمات»: «فتلقى آدم من ربه كلمات».

٣- الاختلاف في التصريف: كقوله تعالى: ﴿فَقَالُوا۟ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: ١٩]. قرئ بنصب «ربنا» على أنه منادى مضاف، و «باعد» بصيغة الأمر، وقرئ «ربنا» بالرفع، و «باعد» بفتح العين على أنه فعل ماض، وقرئ «بعد» بفتح العين مشددة مع رفع «ربنا» أيضًا.

ومن ذلك ما يكون بتغيير حرف، مثل: «يعلمون، وتعلمون» بالياء والتاء، و«الصراط» و«السراط» في قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

٤- الاختلاف بالتقديم والتأخير، إما في الحرف: كقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾ [الرعد: ٣١]، وقرئ «أفلم يأيس»، وإما في الكلمة كقوله تعالى: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١]، بالبناء للفاعل في الأول، وللمفعول في الثاني، وقرئ

بالعكس، أي بالبناء للمفعول في الأول، وللفاعل في الثاني.

أما قراءة «وجاءت سكرة الحق بالموت» بدلًا من قوله تعالى: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾ [ق: ١٩] فقراءة أحادية أو شاذة، لم تبلغ درجة التواتر.

٥- الاختلاف بالإبدال: سواء أكان إبدال حرف بحرف: كقوله تعالى: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، قرئ بالزاي المعجمة مع ضم النون، وقرئ بالراء المهملة مع فتح النون، أو إبدال لفظ بلفظ، كقوله تعالى: ﴿كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾ [القارعة: ٥] قرأ ابن مسعود وغيره «كالصوف المنفوش»، وقد يكون هذا الإبدال مع التقارب في المخارج كقوله تعالى: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٩]، قرئ «طلع» ومخرج الحاء والعين واحد، فهما من حروف الحلق.

٦- الاختلاف بالزيادة والنقص: فالزيادة كقوله تعالى: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، قرئ «من تحتها الأنهار» بزيادة «من» وهما قراءتان متواتران، والنقصان كقوله تعالى: «قالوا اتخذ الله ولدًا» بدون واو، وقراءة الجمهور: ﴿وَقَالُوا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦] وبالواو، وقد يمثل للزيادة في قراءة الآحاد، بقراءة ابن عباس: «وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبًا» بزيادة «صالحة»، وإبدال كلمة «أمام» بكلمة «وراء» وقراءة الجمهور: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، كما يمثل للنقصان بقراءة «والذكر والأنثى» بدلًا من قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣].

٧- اختلاف اللهجات بالتفخيم والترقيق، والفتح والإمالة، والإظهار والإدغام، والهمز والتسهيل، والإشمام ونحو ذلك، كالإمالة وعدمها في مثل قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ [طه: ٩]، قرئ بإمالة «أتى» و «موسى» وترقيق الراء في قوله: ﴿خَبِيرًۢا بَصِيرًا﴾ [الإسراء: ١٧]، وتفخيم اللام في «الطلاق»، وتسهيل الهمزة في قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]، وإشمام الغين ضمة مع الكسر في قوله تعالى: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [هود: ٤٤] وهكذا.

(هـ) وذهب بعضهم إلى أن العدد سبعة لا مفهوم له، وإنما رمز إلى ما ألفه العرب من معنى الكمال في هذا العدد، فهو إشارة إلى القرآن في لغته وتركيبه كأنه حدود وأبواب لكلام العرب كله مع بلوغه الذروة في الكمال، فلفظ السبعة يطلق على إرادة الكثرة والكمال في الآحاد، كما يطلق السبعون في العشرات، والسبعمائة في المئتين، ولا يراد العدد المعين [أنظر «الإتقان» جـ١ ص٤٥].

(و) وقال جماعة: إن المراد بالأحرف السبعة، القراءات السبع.

والراجح من هذه الآراء جميعًا هو الرأي الأول. وأن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب في المعنى الواحد. نحو: أقبل وتعال، وهلم، وعجل، وأسرع، فهي ألفاظ مختلفة لمعنى واحد، وإليه ذهب سفيان بن عيينة، وابن جرير، وابن وهب، وخلائق، ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء، ويدل له ما جاء في حديث أبي بكرة: «أن جبريل قال: يا محمد، اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده، فقال: على حرفين، حتى بلغ ستة أو سبعة أحرف، فقال: كلها شاف كاف، ما لم يختم آية عذاب بآية رحمة، أو آية رحمة بآية عذاب، كقولك: هلم وتعال وأقبل واذهب وأسرع وعجل» [أخرجه أحمد والطبراني، بإسناد جيد، وهذا اللفظ لأحمد] قال ابن عبد البر: «إنما أراد بهذا ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها، وأنها معان متفق مفهومها، مختلف مسموعها، لا يكون في شيء منها معنى وضده، ولا وجه يخالف معنى وجه خلافًا ينفيه ويضاده، كالرحمة التي هي خلاف العذاب» [انظر «الإتقان» جـ١ ص٤٧].

ويؤيده أحاديث كثيرة: قرأ رجل عند عمر بن الخطاب ﷺ فغير عليه، فقال: لقد قرأت على رسول الله ﷺ فلم يغير علي، قال: فاختصما عند النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، ألم تقرئني آية كذا وكذا؟ قال: «بلى» قال: فوقع في صدر عمر شيء، فعرف النبي ﷺ ذلك في وجهه، قال: فضرب صدره وقال: «ابعد شيطانًا» - قالها ثلاثًا - ثم قال: «يا عمر، **إن القرآن كله صواب ما لم تجعل رحمة عذابًا أو عذابًا**

رحمة» [أخرجه أحمد بإسناد رجاله ثقات، وأخرجه الطبري].

وعن بسر بن سعيد: أن أبا جهيم الأنصاري أخبره: أن رجلين اختلفا في آية من القرآن، فقال هذا: تلقيتها من رسول الله ﷺ، وقال الآخر: تلقيتها من رسول الله ﷺ، فسألا رسول الله ﷺ عنها، فقال رسول الله ﷺ: «**إن القرآن نزل على سبعة أحرف، فلا تماروا في القرآن، فإن المراء فيه كفر**» [رواه أحمد في «المسند» ورواه الطبري، ونقله ابن كثير في «الفضائل»، والهيثمي في «مجمع الزوائد». وقال: رجاله رجال الصحيح].

وعن الأعمش قال: «قرأ أنس هذه الآية: (إن ناشئة الليل هي أشد وطأ وأصوب قيلا) [المزمل: ٦] فقال له بعض القوم: يا أبا حمزة، إنما هي «وأقوم» فقال: أقوم وأصوب وأهيأ واحد» [رواه الطبري، وأبو يعلى، والبزار، ورجاله رجال الصحيح].

وعن محمد بن سيرين قال: نبئت أن جبرائيل وميكائيل أتيا النبي ﷺ، فقال له جبرائيل: اقرأ القرآن على حرفين، فقال له ميكائيل: استزده:، قال: حتى بلغ سبعة أحرف، قال محمد: لا تختلف في حلال ولا حرام، ولا أمر ولا نهي، هو كقولك: تعال، وهلم، وأقبل، قال: وفي قراءتنا: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس: ٢٩، ٥٣]، في قراءة ابن مسعود: (إن كانت إلا زقية واحدة) [رواه الطبري، ومحمد - هو ابن سيرين التابعي - فالحديث مرسل].

ويجاب عن الرأي الثاني (ب) الذي يرى أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب نزل عليها القرآن، على معنى أنه في جملته لا يخرج في كلماته عنها، فهو يشتمل في مجموعه عليها - بأن لغات العرب أكثر من سبع، وبأن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم كلاهما قرشي من لغة واحدة، وقبيلة واحدة، وقد اختلفت قراءتهما. ومحال أن ينكر عليه عمر لغته، فدل ذلك على أن المراد بالأحرف السبعة غير ما يقصدونه، ولا يكون هذا إلا باختلاف الألفاظ في معنى واحد، وهو ما نرجحه.

قال ابن جرير الطبري بعد أن ساق الأدلة، مبطلًا هذا الرأي: «بل الأحرف

السبعة التي نزل بها القرآن، هن لغات سبع في حرف واحد، وكلمة واحدة، باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل: هلم، وأقبل، وتعال، وإليّ، وقصدي، ونحوي، وقربي، ونحو ذلك، مما تختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق وتتفق فيه المعاني، وإن اختلفت بالبيان به الألسن، كالذي روينا آنفًا عن رسول الله ﷺ، وعمن روينا ذلك عنه من الصحابة، أن ذلك بمنزلة قولك: «هلم وتعال وأقبل»، وقوله: (ما ينظرون إلا زقية) و﴿إِلَّا صَيْحَةً﴾.

وأجاب الطبري عن تساؤل مفترض: ففي أي كتاب الله نجد حرفًا واحدًا مقروءًا بلغات سبع مختلفات الألفاظ متفقات المعنى؟ - أجاب: بأننا لم ندع أن ذلك موجود اليوم - وعن تساؤل مفترض آخر: فما بال الأحرف الأخر الستة غير موجودة؟ ـ بأن الأمة أمرت بحفظ القرآن، وخيرت في قراءته وحفظه بأي تلك الأحرف السبعة شاءت كما أمرت، ثم دعت الحاجة إلى التزام القراءة بحرف واحد مخافة الفتنة في زمن عثمان، ثم اجتمع أمر الأمة على ذلك، وهي معصومة من الضلالة [انظر «تفسير الطبري» جـ١ ص٥٧ وما بعدها].

ويجاب عن الرأي الثالث (جـ) الذي يرى أن المراد بالأحرف السبعة سبعة أوجه: من الأمر، والنهي، والحلال، والحرام، والمحكم، والمتشابه، والأمثال - بأن ظاهر الأحاديث يدل على أن المراد بالأحرف السبعة أن الكلمة تقرأ على وجهين أو ثلاثة إلى سبعة توسعة للأمة، والشيء الواحد لا يكون حلالًا وحرامًا في آية واحدة، والتوسعة لم تقع في تحريم حلال، ولا تحليل حرام، ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة.

والذي ثبت في الأحاديث السابقة أن الصحابة الذين اختلفوا في القراءة احتكموا إلى النبي ﷺ، فاستقرأ كل رجل منهم، ثم صوب جميعهم في قراءتهم على اختلافها، حتى ارتاب بعضهم لتصويبه إياهم، فقال ﷺ للذي ارتاب منهم عند تصويبه جميعهم: «**إن الله أمرني أن أقرأ على سبعة أحرف**».

«ومعلوم أن تماريهم فيما تماروا فيه من ذلك، لو كان تماريًا واختلافًا فيما دلت عليه تلاواتهم من التحليل والتحريم والوعد والوعيد وما أشبه ذلك، لكان مستحيلًا أن يصوب جميعهم، ويأمر كل قارئ منهم أن يلزم قراءته في ذلك على النحو الذي هو عليه، لأن ذلك لو جاز أن يكون صحيحًا وجب أن يكون الله جل ثناؤه قد أمر بفعل شيء بعينه وفرضه - في تلاوة من دلت تلاوته على فرضه - ونهى عن فعل ذلك الشيء بعينه وزجر عنه - في تلاوة الذي دلت تلاوته على النهي والزجر عنه - وأباح وأطلق فعل ذلك الشيء بعينه، وجعل لمن شاء من عباده أن يفعله فعله، ولمن شاء منهم أن يتركه تركه، في تلاوة من دلت تلاوته على التخيير.

وذلك من قائله - إن قاله - إثبات ما قد نفى الله جل ثناؤه عن تنزيله ومحكم كتابه فقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وفي نفي الله جل ثناؤه ذلك عن محكم كتابه أوضح الدليل على أنه لم ينزل كتابه على لسان محمد ﷺ إلا بحكم واحد متفق في جميع خلقه لا بأحكام فيهم مختلفة» [تفسير الطبري، جـ١ ص٤٨-٤٩].

ويجاب عن الرأي الرابع (د) الذي يرى أن المراد بالأحرف السبعة وجوه التغاير التي يقع فيها الاختلاف- بأن هذا وإن كان شائعًا مقبولًا لكنه لا ينهض أمام أدلة الأول التي جاء التصريح فيها باختلاف الألفاظ مع اتفاق المعنى، وبعض وجوه التغاير والاختلاف التي يذكرونها ورد بقراءات الآحاد، ولا خلاف في أن كل ما هو قرآن يجب أن يكون متواترًا، وأكثرها يرجع إلى شكل الكلمة، أو كيفية الأداء مما لا يقع به التغاير في اللفظ، كاختلاف في الإعراب، أو التصريف، أو التفخيم والترقيق والفتح والإمالة والإظهار والإدغام والإشمام، فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع في اللفظ والمعنى، لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظًا واحدًا.

وأصحاب هذا الرأي يرون أن المصاحف العثمانية قد اشتملت على الأحرف السبعة كلها، بمعنى أنها مشتملة على ما يحتمله رسمها من هذه الأحرف، فآية: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ﴾ [المؤمنون: ٨]. التي تقرأ بصيغة الجمع وتقرأ بصيغة الإفراد جاءت في الرسم العثماني ﴿لِأَمَٰنَٰتِهِمْ﴾ - موصولة وعليها ألف صغيرة - وآية: ﴿فَقَالُوا۟ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: ١٩] جاءت في الرسم العثماني [بعد] - موصولة كذلك وعليها ألف صغيرة، وهكذا..

وهذا لا يسلم لهم في كل وجه من وجوه الاختلاف التي يذكرونها.

كالاختلاف بالزيادة والنقص، في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [التوبة: ١٠] وقرئ: «من تحتها الأنهار» بزيادة «من» وقوله: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣]، وقرئ: «والذكر والأنثى» بنقص «ما خلق».

والاختلاف بالتقديم والتأخير في مثل قوله تعالى: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾ [ق: ١٩] وقرئ: «وجاءت سكرت الحق بالموت».. والاختلاف بالإبدال في مثل قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾ [القارعة: ٥] وقرئ: «وتكون الجبال كالصوف المنفوش».

ولو كانت هذه الأحرف تشتمل عليها المصاحف العثمانية لما كان مصحف عثمان حاسمًا للنزاع في اختلاف القراءات، إنما كان حسم هذا النزاع بجمع الناس على حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ولولا هذا لظل الاختلاف في القراءة قائمًا، ولما كان هناك فرق بين جمع عثمان وجمع أبي بكر. والذي دلت عليه الآثار أن جمع عثمان ﷺ للقرآن كان نسخًا له على حرف واحد من الحروف السبعة حتى يجمع المسلمين على مصحف، حيث رأى أن القراءة بالأحرف السبعة كانت لرفع الحرج والمشقة في بداية الأمر، وقد انتهت الحاجة إلى ذلك وترجح عليه حسم مادة الاختلاف في القراءة بجمع الناس على حرف واحد، ووافقه الصحابة على ذلك. فكان إجماعًا. ولم يحتج الصحابة في أيام أبي بكر وعمر إلى جمع القرآن على

وجه ما جمعه عثمان؛ لأنه لم يحدث في أيامهما من الخلاف فيه ما حدث في زمن عثمان، وبهذا يكون عثمان قد وفق لأمر عظيم. رفع الاختلاف، وجمع الكلمة، وأراح الأمة.

ويجاب عن الرأي الخامس (هـ) الذي يرى أن العدد سبعة لا مفهوم له - بأن الأحاديث تدل بنصها على حقيقة العدد وانحصاره: «**أقرأني جبريل على حرف، فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف**» [أخرجه البخاري ومسلم]، «**وإن ربي أرسل إليّ أن اقرأ القرآن على حرف، فرددت عليه أن هون على أمتي - فأرسل إلي أن اقرأ على سبعة أحرف**» [أخرجه مسلم]. فهذا يدل على حقيقة العدد المعين المحصور في سبعة.

ويجاب عن الرأي السادس (و) الذي يرى أن المراد بالأحرف السبعة القراءات السبع - بأن القرآن غير القراءات، فالقرآن: هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات: هي اختلاف في كيفية النطق بألفاظ الوحي، من تخفيف أو تثقيل أو مد أو نحو ذلك، قال أبو شامة: «ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل» [انظر «الإتقان» جـ١ ص٨٠].

وقال الطبري: «وأما ما كان من اختلاف القراءة في رفع حرف وجره ونصبه، وتسكين حرف وتحريكه، ونقل حرف إلى آخر مع اتفاق الصورة، فمن معنى قول النبي ﷺ: «**أمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف**» بمعزل؛ لأنه معلوم أنه لا حرف من حروف القرآن - مما اختلفت القراءة في قراءته بهذا المعنى يوجب المراء به كفر الماري به في قول أحد من علماء الأمة، وقد أوجب عليه الصلاة والسلام بالمراء فيه الكفر، من الوجه الذي تنازع فيه المتنازعون إليه، وتظاهرت عنه بذلك الرواية».

ولعل الذي أوقعهم في هذا الخطأ الاتفاق في العدد سبعة، فالتبس عليهم الأمر، قال ابن عمار: «لقد فعل مسبع هذه السبعة ما لا ينبغي له، وأشكل الأمر على

العامة بإيهامه كل من قل نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، وليته إذ اقتصر نقص على السبعة أو زاد ليزيل الشبهة».

وبهذه المناقشة يتبين لنا أن الرأي الأول (أ) الذي يرى أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب في المعنى الواحد هو الذي يتفق مع ظاهر النصوص، وتسانده الأدلة الصحيحة.

عن أبي بن كعب قال: قال لي رسول الله ﷺ: **«إن الله أمرني أن أقرأ القرآن على حرف واحد، فقلت: ربِّ خفف عن أمتي، فأمرني، قال: اقرأ على حرفين، فقلت: رب خفف عن أمتي، فأمرني أن أقرأه على سبعة أحرف من سبعة أبواب الجنة، كلها شاف كاف»** [رواه مسلم والطبري].

قال الطبري: «والسبعة الأحرف: هو ما قلنا من أنه الألسن السبعة، والأبواب السبعة من الجنة هي المعاني التي فيها، من الأمر والنهي والترغيب والترهيب والقصص والمثل، التي إذا عمل بها العامل، وانتهى إلى حدودها المنتهي، استوجب به الجنة، وليس -والحمد لله- في قول من قال ذلك من المتقدمين خلاف لشيء مما قلناه»، ومعنى: «كلها شاف كاف» كما قال جل ثناؤه في صفة القرآن: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧]. . جعله الله للمؤمنين شفاء، يستشفون بمواعظه من الأدواء العارضة لصدورهم من وساوس الشيطان وخطراته، فيكفيهم ويغنيهم عن كل ما عداه من المواعظ ببيان آياته» [انظر الطبري جـ١ ص٤٧، ٦٧].

س: ما حكمة نزول القرآن على سبعة أحرف؟

ج: تتلخص حكمة نزول القرآن على سبعة أحرف في أمور:

١- تيسير القراءة والحفظ على قوم أميين، لكل قبيل منهم لسان ولا عهد لهم بحفظ الشرائع، فضلًا عن أن يكون ذلك مما ألفوه - وهذه الحكمة نصت عليها الأحاديث في عبارات:

عن أُبي قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل عند أحجار المراء فقال: «**إني بُعثت إلى أمة أميين، منهم الغلام والخادم والشيخ العاس والعجوز، فقال جبريل: فليقرأوا القرآن على سبعة أحرف**» [رواه أحمد وأبو داود والترمذي والطبري بإسناد صحيح، وأحجار المراء: موضع بقباء، وعسا الشيخ: كبر وأسن وضعف]، «**إن الله أمرني أن اقرأ القرآن على حرف، فقلت: اللهم رب خفف عن أمتي**»، «**إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف، قال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك**».

٢- إعجاز القرآن للفطرة اللغوية عند العرب - فتعدد مناحي التأليف الصوتي للقرآن تعددًا يكافئ الفروع اللسانية التي عليها فطرة اللغة في العرب حتى يستطيع كل عربي أن يوقع بأحرفه وكلماته على لحنه الفطري ولهجة قومه مع بقاء الإعجاز الذي تحدى به الرسول العرب، ومع اليأس من معارضته لا يكون إعجازًا للسان دون آخر، وإنما يكون إعجازًا للفطرة اللغوية نفسها عند العرب.

٣- إعجاز القرآن في معانيه وأحكامه -فإن تقلب الصور اللفظية في بعض الأحرف والكلمات يتهيأ معه استنباط الأحكام التي تجعل القرآن ملائمًا لكل عصر - ولهذا احتج الفقهاء في الاستنباط والاجتهاد بقراءات الأحرف السبعة.

القراءات والقراء

س: ما تعريف القراءات في اللغة وفي الاصطلاح؟

ج: القراءات: جمع قراءة، مصدر قرأ في اللغة، ولكنها في الاصطلاح العلمي: مذهب من مذاهب النطق في القرآن يذهب به إمام من أئمة القراء مذهبًا يخالف غيره.

وهي ثابتة بأسانيدها إلى رسول الله ﷺ، ويرجع عهد القراء الذين أقاموا الناس على طرائقهم في التلاوة إلى عهد الصحابة، فقد اشتهر بالإقراء منهم: أُبيّ، وعليّ،

وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وأبو موسى الأشعري، وغيرهم، وعنهم أخذ كثير من الصحابة والتابعين في الأمصار. وكلهم يسند إلى رسول الله ﷺ.

س: من المشتهرون بإقراء القرآن من الصحابة؟

ج: ذكر الذهبي في «طبقات القراء» أن المشتهرين بإقراء القرآن من الصحابة سبعة: عثمان، وعلي، وأبي، وزيد بن ثابت، وأبو الدرداء، وابن مسعود، وأبو موسى الأشعري، قال: وقد قرأ على «أُبي» جماعة من الصحابة منهم: أبو هريرة، وابن عباس، وعبد الله بن السائب، وأخذ ابن عباس عن زيد أيضًا.

س: ومن المشتهرون بإقراء القرآن بعد عصر الصحابة رضوان الله عليهم؟

ج: أخذ عن الصحابة خلق كثير من التابعين في كل مصر من الأمصار.

كان منهم «بالمدينة»: ابن المسيب، وعروة، وسالم، وعمر بن عبد العزيز، وسليمان وعطاء ابنا يسار، ومعاذ بن الحارث المعروف بمعاذ القارئ، وعبد الرحمن ابن هُرمز الأعرج، وابن شهاب الزهري، ومسلم بن جندب، وزيد بن أسلم.

وكان منهم «بمكة»: عبيد بن عمير، وعطاء بن أبي رباح، وطاوس، ومجاهد، وعكرمة، وابن أبي مليكة.

وكان منهم «بالكوفة»: علقمة، والأسود، ومسروق، وعبيدة، وعمرو بن شرحبيل، والحارث بن قيس، وعمرو بن ميمون، وأبو عبد الرحمن السلمي، وسعيد ابن جبير، والنخعي، والشعبي.

وكان منهم «بالبصرة»: أبو عالية، وأبو رجاء، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، والحسن وابن سيرين، وقتادة.

وكان منهم «بالشام»: المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، صاحب عثمان، وخليفة ابن سعد، صاحب أبي الدرداء.

وفي عهد التابعين على رأس المائة الأولى تجرد قوم واعتنوا بضبط القراءة عناية

تامة، حين دعت الحاجة إلى ذلك، وجعلوها علمًا كما فعلوا بعلوم الشريعة الأخرى، وصاروا أئمة يقتدى بهم ويرحل إليهم. واشتهر منهم ومن الطبقة التي تلتهم الأئمة السبعة الذين تنسب إليهم القراءات إلى اليوم، فكان منهم «بالمدينة»: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ثم نافع بن عبد الرحمن، وكان منهم «بمكة»: عبد الله بن كثير، وحميد بن قيس الأعرج، وكان منهم «بالكوفة»: عاصم بن أبي النجود، وسليمان الأعمش، ثم حمزة، ثم الكسائي، وكان منهم «بالبصرة»: عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمرو، وأبو عمرو بن العلاء، وعاصم الجحدري، ثم يعقوب الحضرمي، وكان منهم «بالشام»: عبد الله بن عامر، وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر، ثم يحيى بن الحارث، ثم شريح بن يزيد الحضرمي.

والأئمة السبعة الذين اشتهروا من هؤلاء في الآفاق هم: أبو عمرو، ونافع، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وابن عامر، وابن كثير [انظر: الإتقان» جـ١ ص٧٢-٧٣].

س: هل القراءات هي نفس الأحرف السبعة؟

ج: القراءات: غير الأحرف السبعة - على أصح الآراء - وإن أوهم التوافق العددي الوحدة بينهما، لأن القراءات مذاهب أئمة، وهي باقية إجماعًا يقرأ بها الناس، ومنشئوها اختلاف في اللهجات وكيفية النطق وطرق الأداء من تفخيم، وترقيق، وإمالة، وإدغام، وإظهار، وإشباع، ومد، وقصر، وتشديد، وتخفيف.. إلخ، وجميعها في حرف واحد هو حرف قريش.

أما الأحرف السبعة فهي بخلاف ذلك على نحو ما سبق لك، وقد انتهى الأمر بها إلى ما كانت عليه العرضة الأخيرة حين اتسعت الفتوحات، ولم يعد للاختلاف في الأحرف وجه خشية الفتنة والفساد، فحمل الصحابة الناس في عهد عثمان على حرف واحد هو حرف قريش وكتبوا به المصاحف كما تقدم.

س: ومن أصحاب القراءات المتممة للعشر؟ وما القراءات الشاذة؟

ج: قراءات أولئك السبع هي المتفق عليها، وقد اختار العلماء من أئمة القراءة

غيرهم ثلاثة صحت قراءتهم وتواترت، وهم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي، وخلف بن هشام. وهؤلاء وأولئك هم أصحاب القراءات العشر. وما عداها فشاذ، كقراءة: اليزيدي، والحسن، والأعمش، وابن جبير، وغيرهم. ولا تخلو إحدى القراءات العشر حتى السبع المشهورة من شواذ، فإن فيها من ذلك أشياء، واختيار القراء السبع إنما هو للعلماء المتأخرين في المائة الثالثة، وإلا فقد كان الأئمة الموثوق بعلمهم كثيرين، وكان الناس على رأس المائتين بالبصرة على قراءة ابن عمرو، ويعقوب، وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم. وبالشام على قراءة ابن عامر، وبمكة على قراءة ابن كثير، وبالمدينة على قراءة نافع، وكان هؤلاء هم السبعة، فلما كان على رأس المائة الثالثة أثبت أبو بكر بن مجاهد اسم الكسائي، وحذف منهم اسم يعقوب.

س: من أول من صنف كتابًا في القراءات، وماذا عن تتابع المؤلفات فيها؟

ج: قال السيوطي: «أول من صنف في القراءات أبو عبيد القاسم بن سلام، ثم أحمد بن جبير الكوفي، ثم إسماعيل بن إسحاق المالكي صاحب قالون، ثم أبو جعفر ابن جرير الطبري، ثم أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الدجوني، ثم أبو بكر بن مجاهد، ثم قام الناس في عصره وبعد بالتأليف في أنواعها جامعًا ومفردًا، وموجزًا ومسهبًا، وأئمة القراءات لا تحصى، وقد صنف طبقاتهم حافظ الإسلام أبو عبد الله الذهبي، ثم حافظ القراء أبو الخير بن الجزري» [«الإتقان»، ص٧٣].

وقال الإمام ابن الجزري في «النشر»: «أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام، وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئًا، مع هؤلاء السبعة، وتوفي سنة (٢٢٤ هـ) ثم قال: وكان في أثره أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد أول من اقتصر على قراءات هؤلاء السبعة فقط، وتوفي سنة (٣٢٤ هـ) ثم قال: وإنما أطلنا في هذا الفصل لما بلغنا عن بعض من لا علم له أن القراءات الصحيحة هي التي عن هؤلاء السبعة، بل غلب على كثير من الجهال أن

القراءات الصحيحة هي التي في الشاطبية والتيسير».

س: وما السبب في الاقتصار على القراء السبعة المشهورين على الرغم من وجود من هم أجل منهم قدرًا؟

ج: السبب في الاقتصار على السبعة مع أنه في أئمة القراء من هو أجل منهم قدرًا أو مثلهم، هو أن الرواة عن الأئمة كانوا كثيرًا جدًّا - فلما تقاصرت الهمم اقتصروا مما يوافق خط المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى من اشتهر بالثقة والأمانة، وطول العمر في ملازمة القراءة والاتفاق على الأخذ عنه فأفردوا من كل مصر إمامًا واحدًا، ولم يتركوا مع ذلك نقل ما كان عليه الأئمة غير هؤلاء من القراءات ولا القراءة بها، كقراءة يعقوب الحضرمي، وأبي جعفر المدني، وشيبة بن نصاع، وغيرهم. وقد أسهم المؤلفون في القراءات في الاقتصار على عدد معين، لأنهم إذ يؤلفون مقتصرين على عدد مخصوص من أئمة القراء يكون ذلك من دواعي شهرتهم وإن كان غيرهم أجل منهم قدرًا، فيتوهم الناس بعد أن هؤلاء الذين اقتصر التأليف على قراءاتهم هم الأئمة المعتبرون في القراءات. وقد صنف ابن جبر المكي كتابًا في القراءات فاقتصر على خمسة، اختار من كل مصر إمامًا، وإنما اقتصر على ذلك لأن المصاحف التي أرسلها عثمان كانت خمسة إلى هذه الأمصار. ويقال: إنه وجه سبعة، هذه الخمسة ومصحفًا إلى اليمن ومصحفًا إلى البحرين لكن لما لم يسمع لهذين المصحفين خبر، وأراد ابن مجاهد وغيره مراعاة عدد المصاحف استبدلوا من مصحف البحرين ومصحف اليمن قارئين كمل بهما العدد - ولذا قال العلماء: إن التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة. وإنما هو من جمع بعض المتأخرين فانتشر، فلو أن ابن مجاهد مثلًا كتب عن غير هؤلاء السبعة بالإضافة إليهم لاشتهروا. قال أبو بكر بن العربي: «ليست هذه السبعة متعينة للجواز حتى لا يجوز غيرها كقراءة أبي جعفر وشيبة والأعمش ونحوهم، فإن هؤلاء مثلهم أو فوقهم» وكذا قال غير واحد من أئمة القراء، وقال أبو حيان: «ليس في

كتاب ابن مجاهد ومن تبعه من القراءات المشهورة إلا النزر اليسير، فهذا أبو عمرو ابن العلاء اشتهر عنه سبعة عشر راويًا، ثم ساق أسماءهم، واقتصر في كتاب ابن مجاهد على اليزيدي، واشتهر عن اليزيدي عشرة أنفس، فكيف يقتصر على السوسي، والدوري، وليس لهما مزية على غيرهما، لأن الجميع مشتركون في الضبط والإتقان والاشتراك في الأخذ. قال: ولا أعرف لهذا سببًا إلا ما قضى من نقص العلم» [انظر «الإتقان» جـ١ ص٨٠-٨١].

س: ما أنواع القراءات؟

ج: ذكر بعض العلماء أن القراءات: متواترة، وآحاد، وشاذة، وجعلوا المتواتر السبع، والآحاد الثلاث المتممة لعشرها، ثم ما يكون من قراءات الصحابة، وما بقي فهو شاذ. وقيل: العشر متواترة. وقيل: المعتمد في ذلك الضوابط سواء أكانت القراءات من القراءات السبع، أو العشر، أو غيرها. قال أبو شامة في «المرشد الوجيز»: «لا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تعزى إلى أحد السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة وأنه أنزلت هكذا إلا إذا دخلت في ذلك الضابط، وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة - فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا على من تنسب إليه، فإن القراءة المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءاتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم» [انظر «الإتقان» جـ١ ص٧٥].

س: ما ضوابط القراءة الصحيحة؟

ج: القياس عندهم في ضوابط القراءة الصحيحة ما يأتي:

١- موافقة القراءة للعربية بوجه من الوجوه: سواء أكان أفصح أم فصيحًا، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها بالإسناد لا بالرأي.

٢- وأن توافق القراءة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا: لأن الصحابة في

كتابة المصاحف العثمانية اجتهدوا في الرسم على حسب ما عرفوا من لغات القراءة، فكتبوا «الصراط» مثلًا في قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]. «بالصاد» المبدلة بالسين - وعدلوا عن «السين» التي هي الأصل، لتكون قراءة (السين) «السراط» وإن خالفت الرسم من وجه، فقد أتت على الأصل اللغوي المعروف، فيعتدلان، وتكون قراءة الإشمام محتملة لذلك.

والمراد بالموافقة الاحتمالية ما يكون من نحو هذا، كقراءة: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، فإن لفظة «مالك» كتبت في جميع المصاحف بحذف الألف، فتقرأ «ملك» وهي توافق الرسم تحقيقًا، وتقرأ «مالك» وهي توافقه احتمالًا، وهكذا. في غير ذلك من الأمثلة.

ومثال ما يوافق اختلاف القراءات الرسم تحقيقًا: ﴿تُعَلِّمُونَ﴾ بالتاء والياء، و﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالياء والنون، ونحو ذلك، مما يدل تجرده عن النقط والشكل في حذفه وإثباته على فضل عظيم للصحابة ﷺ في علم الهجاء خاصة، وفهم ثاقب في تحقيق كل علم.

ولا يشترط في القراءة الصحيحة أن تكون موافقة لجميع المصاحف، ويكفي الموافقة لما ثبت في بعضها، وذلك كقراءة ابن عامر: ﴿وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ١٨٤، بدون الباء في الكلمتين]. بإثبات الباء فيهما، فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي.

٣- وأن تكون القراءة مع ذلك صحيحة الإسناد: لأن القراءة سنة متبعة يعتمد فيها على سلامة النقل وصحة الرواية، وكثيرًا ما ينكر أهل العربية قراءة من القراءات لخروجها عن القياس، أو لضعفها في اللغة، ولا يحفل أئمة القراء بإنكارهم شيئًا.

س: وما أركان القراءة الصحيحة ؟

تلك هي ضوابط القراءة الصحيحة، فإن اجتمعت الأركان الثلاثة:

١- موافقة العربية. ٢- ورسم المصحف.

٣- وصحة السند، فهي القراءة الصحيحة، ومتى اختل ركن منها أو أكثر أطلق عليها أنها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة.

س: وهل مخالفة بعض القراءات للقواعد النحوية يجعلنا نحكم عليها بالشذوذ؟

ج: يذهب بعض النحاة إلى تخطئة القراءة الصحيحة التي تتوافر فيها تلك الضوابط لمجرد مخالفتها لقواعدهم النحوية التي يقيسون عليها صحة اللغة، فإنه ينبغي أن نجعل القراءة الصحيحة - حكمًا على القواعد اللغوية والنحوية. لا أن نجعل هذه القواعد حكمًا على القرآن. إذ القرآن هو المصدر الأول الأصيل لاقتباس قواعد اللغة، والقرآن يعتمد على صحة النقل والرواية فيما استند إليه القراء. على أي وجه من وجوه اللغة. قال ابن الجزري معلقًا على الشرط الأول من ضوابط القراءة الصحيحة: «فقولنا - في الضابط: «ولو بوجه» نريد به وجهًا من وجوه النحو، وسواء أكان أفصح أم فصيحًا، مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم، والركن الأقوم، وكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم، كإسكان ﴿بَارِيكُمْ﴾ و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ وخفض: ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾ ونصب ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾. والفصل بين المضافين في: ﴿قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ وغير ذلك».

وقال أبو عمرو الداني: «وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها».

وعن زيد بن ثابت قال: «القراءة سنة متبعة» [أخرجه سعيد بن منصور في سننه]. قال البيهقي: «أراد أن اتباع من قبلنا في الحروف سنة متبعة، لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام، ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغًا في اللغة».

واستخلص بعض العلماء أنواع القراءات فجعلها ستة أنواع:

الأول - المتواتر: وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه - وهذا هو الغالب في القراءات.

الثاني - المشهور: وهو ما صح سنده ولم يبلغ درجة المتواتر، ووافق العربية والرسم، واشتهر عند القراء فلم يعدوه من الغلط، ولا من الشذوذ - وذكر العلماء في هذا النوع أنه يقرأ به.

الثالث - الآحاد: وهو ما صح سنده، وخالف الرسم، أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور. وهذا لا يقرأ به، ومن أمثلته ما روي عن أبي بكرة: «أن النبي ﷺ قرأ: «متكئين على رفارف خضر وعباقرى حسان» [أخرجه الحاكم - (والآية من سورة الرحمن: ٧٦) بلفظ: ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾]. وما روي عن ابن عباس أنه قرأ: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [أخرجه الحاكم - (والآية من سورة التوبة: ١٢٨)] - بفتح الفاء».

الرابع - الشاذ: وهو ما لم يصح سنده. كقراءة «ملك يوم الدين» [الفاتحة: ٤]، بصيغة الماضي. ونصب «يوم».

الخامس - الموضوع: وهو ما لا أصل له.

السادس - المدرج: وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير - كقراءة ابن عباس: «ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلًا من ربكم في مواسم الحج، فإذا أفضتم من عرفات» [أخرجها البخاري - (والآية من سورة البقرة: ١٩٨) بدون عبارة: «في مواسم الحج»] فقوله: «في مواسم الحج» تفسير مدرج في الآية.

والأنواع الأربعة الأخيرة لا يقرأ بها.

والجمهور على أن القراءات السبع متواترة. وأن غير المتواتر المشهور لا تجوز القراءة به في الصلاة ولا في غيرها: قال «النووي» في «شرح المهذب»: «لا تجوز القراءة في الصلاة ولا غيرها بالقراءة الشاذة، لأنها ليست قرآنًا، لأن القرآن لا يثبت

إلا بالتواتر والقراءة الشاذة ليست متواترة، ومن قال غيره فغالط أو جاهل، فلو خالف وقرأ بالشاذ أنكر عليه قراءته في الصلاة وغيرها، وقد اتفق فقهاء بغداد على استتابة من قرأ بالشواذ، ونقل ابن عبد البر إجماع المسلمين على أنه لا يجوز القراءة بالشواذ، ولا يصلى خلف من يقرأ بها».

س: اذكر بعض فوائد الاختلافات في القراءات الصحيحة؟

ج: لاختلاف القراءات الصحيحة فوائد منها:

١- الدلالة على صيانة كتاب الله وحفظه من التبديل والتحريف مع كونه على هذه الأوجه الكثيرة.

٢- التخفيف عن الأمة وتسهيل القراءة عليها.

٣- إعجاز القرآن في إيجازه، حيث تدل كل قراءة على حكم شرعي دون تكرر اللفظ كقراءة: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [المائدة: ٦] بالنصب والخفض في «وأرجلكم» ففي قراءة النصب بيان لحكم غسل الرجل، حيث يكون العطف على معمول فعل الغسل: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾ وقراءة الجر بيان لحكم المسح على الخفين عند وجود ما يقتضيه، حيث يكون العطف على معمول فعل المسح ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ فنستفيد الحكمين من غير تطويل، وهذا من معاني الإعجاز في الإيجاز بالقرآن.

٤- بيان ما يحتمل أن يكون مجملًا في قراءة أخرى كقراءة: «يطهرن» في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطۡهُرۡنَۖ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، قرئ بالتشديد والتخفيف فقراءة التشديد مبينة لمعنى قراءة التخفيف عند الجمهور، فالحائض لا يحل وطؤها لزوجها بالطهر من الحيض أي بانقطاع الدم، حتى تتطهر بالماء - وقراءة: «فامضوا إلى ذكر الله» فإنها تبين أن المراد بقراءة «فاسعوا» الذهاب لا المشي السريع في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] وقراءة «والسارق والسارقة فاقطعوا أيمانهما» [المائدة: ٣٨] بلفظ «أيديهما»] بدلًا من

«أيديهما» فقد بينت ما يقطع - وقراءة: «وله أخ أو أخت من أم فلكل واحد منهما السدس» [النساء: ١٢ بدون عبارة: «من أم»] فقد بينت أن المراد الإخوة لأم، ولذا قال العلماء: «باختلاف القراءات يظهر الاختلاف في الأحكام».

قال أبو عبيد في «فضائل القرآن»: المقصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة وتبيين معانيها، كقراءة عائشة وحفصة: «والصلاة الوسطى صلاة العصر» [البقرة: ٢٣٨ بدون عبارة: «صلاة العصر»]، وقراءة ابن مسعود: «فاقطعوا أيمانهما»، وقراءة جابر: «فإن الله من بعد إكراههن لهن غفور رحيم» [النور: ٣٣ بدون عبارة: «لهن»]. . . قال: «فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن التابعين في التفسير فيستحسن، فكيف إذا روي عن كبار الصحابة، ثم صار في نفس القراءة، فهو أكثر من التفسير وأقوى، فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل» [انظر «الإتقان» جـ١ ص٨٢].

س: عرفنا بالقراء السبعة المشهورين والذين اعْتُمِدَتْ قراءتهم؟

ج: القراء السبعة المشهورون الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد وخصهم بالذكر لما اشتهروا به عنده من الضبط والأمانة وطول العمر في ملازمة القراءة واتفاق الآراء على الأخذ عنهم هم:

١- أبو عمرو بن العلاء شيخ الرواة: وهو زيان بن العلاء بن عمار المازني البصري، وقيل اسمه يحيى، وقيل اسمه كنيته، وتوفي بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة (١٥٤هـ) وراوياه:

الدوري، والسوسي، فأما الدوري: فهو أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الدوري النحوي، والدور: موضع ببغداد، توفي سنة ست وأربعين ومائتين (٢٤٦هـ).

وأما السوسي: فهو أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله السوسي، توفي سنة إحدى وستين ومائتين (٢٦١هـ).

٢- ابن كثير: هو عبد بن كثير المكي، وهو من التابعين، وتوفي بمكة سنة عشرين ومائة (١٢٠هـ) وراوياه:

البزي، وقُنبل، أما البزي: فهو أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بزة المؤذن المكي، ويكنى أبا الحسن، وتوفي بمكة سنة خمسين ومائتين (٢٥٠هـ).

وأما قنبل: فهو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد المكي المخزومي، ويكنى أبا عمرو، ويلقب قنبلًا، ويقال: هم أهل البيت بمكة، يعرفون بالقنابلة، وتوفي بمكة سنة إحدى وتسعين ومائتين (٢٩١هـ).

٣- نافع المدني: هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، أصله من أصفهان، وتوفي بالمدينة سنة تسع وستين ومائة (١٦٩هـ) وراوياه:

قالون، وورش، أما قالون: فهو عيسى بن مينا «بالمد والقصر» المدني معلم العربية، ويكنى أبا موسى، وقالون لقب له أيضًا، يروى أن نافعًا لقبه به لجودة قراءته، لأن «قالون» بلسان الروم «جيد». وتوفي بالمدينة سنة عشرين ومائتين (٢٢٠هـ).

وأما ورش: فهو عثمان بن سعيد المصري، ويكنى أبا سعيد، وورش لقب له، لقب به فيما يقال لشدة بياضه، وتوفي بمصر سنة سبع وتسعين ومائة (١٩٧هـ).

٤- ابن عامر الشامي: هو عبد الله بن عامر اليحصبي قاضي دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك. ويكنى أبا عمران، وهو من التابعين، وتوفي بدمشق سنة ثمان عشرة ومائة (١١٨هـ) وراوياه:

هشام، وابن ذكوان، فأما هشام: فهو هشام بن عمار بن نصير القاضي الدمشقي، ويكنى أبا الوليد، وتوفي بها سنة خمس وأربعين ومائتين (٢٤٥هـ).

وأما ابن ذكوان: فهو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الدمشقي، ويكنى أبا عمرو، ولد سنة ثلاث وسبعين ومائة (١٧٣هـ) وتوفي بدمشق سنة اثنتين وأربعين ومائتين (٢٤٢هـ).

٥- عاصم الكوفي: هو عاصم بن أبي النجود، ويقال له ابن بهدلة، أبو بكر، وهو من التابعين، وتوفي بالكوفي سنة ثمان وعشرين ومائة (١٢٨هـ) وراوياه:

شعبة، وحفص، فأما شعبة: فهو أبو بكر شعبة بن عباس بن سالم الكوفي، وتوفي بالكوفة سنة ثلاثة وتسعين ومائة (١٩٣هـ).

وأما حفص: فهو حفص بن سليمان بن المغيرة البزاز الكوفي، ويكنى أبا عمرو، وكان ثقة، قال ابن معين: هو أقرأ من أبي بكر، وتوفي سنة ثمانين ومائة (١٨٠هـ).

٦- حمزة الكوفي: هو حمزة بن حبيب بن عمارة الزيادت الفرضي التيمي، ويكنى أبا عمارة وتوفي بحلوان في خلافة أبي جعفر المنصور سنة ست وخمسين ومائة (١٥٦هـ) وراوياه:

خلف، وخلاد، فأما خلف: فهو خلف بن هشام البزاز، ويكنى أبا محمد توفي ببغداد سنة تسع وعشرين ومائتين (٢٢٩هـ).

وأما خلاد، فهو خلاد بن خالد، ويقال ابن خليد، الصيرفي الكوفي، ويكنى أبا عيسى، وتوفي بها سنة عشرين ومائتين (٢٢٠هـ).

٧- الكسائي الكوفي: هو علي بن حمزة إمام النحاة الكوفيين، ويكنى أبا الحسن، وقيل له «الكسائي» من أجل أنه أحرم في كساء ٠ توفي بـ «رنبوية» قرية من قُرى الريّ حين توجه إلى خراسان مع الرشيد سنة تسع وثمانين ومائة (١٨٩هـ) وراوياه:

أبو الحارث، وحفص الدوري: فأما أبو الحارث فهو الليث بن خالد البغدادي، توفي سنة أربعين ومائتين (٢٤٠هـ).

وأما حفص الدوري: فهو الراوي عن أبي عمرو، وقد سبق ذكره.

س: ومن القراء الثلاث تكملة العشرة؟

ج: أما الثلاثة تكملة العشرة فهم:

- أبو جعفر المدني: هو يزيد بن القعقاع، وتوفي بالمدينة سنة ثمان وعشرين ومائة

(١٢٨هـ)- وقيل (١٣٢هـ) - وراوياه:

ابن وردان، وابن جماز: فأما ابن وردان: فهو أبو الحارث عيسى بن وردان المدني، وتوفي بالمدينة في حدود الستين ومائة (١٦٠هـ).

وأما ابن جماز: فهو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جماز المدني، توفي بها بُعيد السبعين ومائة (١٧٠هـ).

- يعقوب البصري: هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، وتوفي بالبصرة سنة خمس ومائتين (٢٠٥هـ) - وقيل (١٨٥هـ) - وراوياه: رويس، وروح، فأما رويس: فهو أبو عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري، ورويس لقب له، وتوفي بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين (٢٣٨هـ).

وأما روح: فهو أبو الحسن روح بن عبد المؤمن البصري النحوي، وتوفي سنة أربع أو خمس وثلاثين ومائتين (٢٣٤هـ) - أو (٢٣٥هـ).

- خلف: هو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب البزار البغدادي، وتوفي سنة تسع وعشرين ومائتين (٢٢٩هـ) - وقيل: لم يوقف على تاريخ وفاته - وراوياه:

إسحاق، وإدريس، أما إسحاق: فهو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عثمان الوراق المروزي ثم البغدادي، توفي سنة ست وثمانين ومائتين (٢٨٦هـ).

وأما إدريس: فهو أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم البغدادي الحداد، توفي يوم الأضحى سنة اثنتين وتسعين ومائتين (٢٩٢هـ).

س: ومن القراء المكملون للأربعة عشر؟

ج: يزيد بعضهم أربع قراءات على هاتيك العشر، وهن:

١- قراءة الحسن البصري، مولى الأنصار، أحد كبار التابعين المشهورين بالزهد، توفي سنة ١١٠ هجرية.

٢- وقراءة محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن محيصن، توفي سنة ١٢٣ هجرية،

وكان شيخًا لأبي عمرو.

٣- وقراءة يحيى بن المبارك اليزيدي النحوي، من بغداد، أخذ عن أبي عمرو وحمزة، وكان شيخًا للدوري والسوسي. توفي سنة ٢٠٢ هجرية.

٤- وقراءة أبي الفرج محمد بن أحمد الشنبوذي، توفي سنة ٣٨٨ هجرية.

الوقف والابتداء

س: ما أهمية معرفة الوقف والابتداء؟

ج: لمعرفة الوقف والابتداء أهمية كبرى في كيفية أداء القرآن حفاظًا على سلامة معاني الآيات. وبعدًا عن اللبس والوقوع في الخطأ. وهذا يحتاج إلى دراية بعلوم العربية، وعلم القراءات، وتفسير القرآن، حتى لا يفسد المعنى. ولهذا أمثلته:

فيجب الوقف مثلًا على قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ﴾ [الكهف: ١] ثم يبتدئ: ﴿قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢] لئلا يتوهم أن قوله: «قيمًا» صفة لقوله «عوجًا» إذ العوج لا يكون قيمًا.

وعلى ما آخره هاء سكت في مثل قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ۝٢٥ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٥-٢٦]، وقوله: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨-٢٩]، فإنك في غير القرآن تثبت هذه الهاء إذا وقفت وتحذفها إذا وصلت، وهي مكتوبة في المصحف بـ «الهاء»، فلا يوصل؛ لأنه يلزم في حكم العربية إسقاط «الهاء» في الوصل. فإثباتها إذا وصلت مخالفة للعربية، وحذفها مخالفة للمصحف، وفي الوقف عليها اتباع للمصحف والعربية معًا. وجواز الوصل بـ «الهاء» إنما يكون على نية الوقف.

ويجب الوقف مثلًا على قوله: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْۘ﴾ [الحاقة: ٢٨-٢٩]، ثم

يبتدئ: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥]. كي يستقيم المعنى لأنه إذا وصل أوهم هذا أن القول الذي يحزنه ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ وليس كذلك.

ولا شك أن معرفة الوقف والابتداء لها فائدتها في فهم المعاني وتدبر الأحكام، عن ابن عمر قال: «لقد عشنا بُرهة من دهرنا وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، ولقد رأينا اليوم رجالًا يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته، ما يدري ما آمره ولا زاجره، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده، وكل حرف منه ينادي: أنا رسول الله إليك لتعمل بي. وتتعظ بمواعظي» [انظر هامش «البرهان» جـ١ ص٣٤٢].

س: ما أقسام الوقف؟

ج: اختلف العلماء في أقسام الوقف: فقيل: ينقسم الوقف إلى ثمانية أضرب: تام، وشبيه به، وناقص، وشبيه به، وحسن، وشبيه به، وقبيح، وشبيه به.

وقيل: ينقسم إلى ثلاثة: تام، وجائز، وقبيح.

وقيل: ينقسم إلى قسمين: تام، وقبيح.

والمشهور أنه ينقسم إلى أربعة أقسام: تام مختار، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك.

١- فالتام: هو الذي لا يتعلق بشيء مما بعده، وأكثر ما يوجد عند رءوس الآي، كقوله تعالى: ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، ثم يبتدئ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البقرة: ٦]، وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤]، حيث انتهى بهذا كلام بلقيس، ثم قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]. وهو رأس الآية.

٢- والكافي الجائز: هو الذي يكون اللفظ فيه منقطعًا، ويكون المعنى متصلًا.

ومن أمثلته: كل رأس آية بعدها لام كي: كقوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ﴿٦٩﴾ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [يس: ٦٩-٧٠].

٣- والحسن: هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به في اللفظ والمعنى كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٢-٣].

٤- والقبيح: هو الذي لا يفهم منه المراد، كالوقوف على قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟﴾ [المائدة: ١٧، ٧٢] والابتداء بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧، ٧٢] لأن المعنى على الابتداء يكون كفرًا، ونظيره قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] فلا يقف على «قالوا» وهكذا.

الأدوات والقواعد التي يحتاج إليها المفسر

س: لو وضحت بعض الأدوات والقواعد التي يحتاج إليها المفسر على سبيل الإجمال؟

ج: لا بد في تناول أي علم من العلوم من معرفة أسسه العامة ومميزاته الخاصة حتى يكون الطالب له على بصيرة، وبقدر ما يتمكن الإنسان من آلة العلم بقدر ما يحرز من نصر فيه، حيث يلج فصوله من أبوابها وقد أعطي مفاتيحها، وإذا كان القرآن الكريم قد نزل بلسان عربي مبين: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، فإن القواعد التي يحتاج إليها المفسر في فهم القرآن ترتكز على قواعد العربية، وفهم أسسها، وتذوق أسلوبها، وإدراك أسرارها، ولذلك كله فصول متناثرة، ومباحث مستفيضة في فروع العربية وعلومها، إلا أننا نستطيع أن نجمع موجزًا لأهم ما يجب معرفته في الأمور الآتية: الضمائر، التعريف والتنكير، الإفراد والجمع، مقابلة الجمع بالجمع أو بالمفرد، ما يظن أنه مترادف وليس من المترادف، السؤال والجواب، الخطاب بالاسم والخطاب بالفعل، العطف.

الضمائر

س: لو ألقيت الضوء على الضمائر في القرآن والتصانيف التي صنفت في ذلك؟

ج: للضمائر قواعدها اللغوية التي استنبطها علماء اللغة، من القرآن الكريم، ومن مصادر العربية الأصيلة، ومن الحديث النبوي، ومن كلام العرب الذين يستشهد بكلامهم نظمًا ونثرًا، وقد ألف أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، المتوفى سنة ٣٢٨ هجرية. في بيان الضمائر الواقعة في القرآن كتابا في مجلدين.

س: ما أصل وضع الضمير؟ وماذا يفيد؟

ج: أصل وضع الضمير للاختصار، فهو يغني عن ذكر ألفاظ كثيرة، ويحل محلها مع سلامة المعنى وعدم التكرار، فقد قام في قوله تعالى: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]، مقام عشرين كلمة لو أتى بها مظهرة، هي المذكورة في صدر الآية: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥].

والأصل تقديم مفسر لضمير الغائب . . ويعلل النحاة هذا الأصل بأن ضمير المتكلم والمخاطب يفسرهما المشاهدة، وضمير الغائب عار عن هذا الوجه من التفسير، فكان الأصل تقديم معاده ليعلم المراد بالضمير قبل ذكره. ولذلك قالوا: يمتنع عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، واستثنوا من هذه القاعدة مسائل يرجع فيها الضمير إلى ما استغنى عن ذكره بما يدل عليه من قرائن في نفس اللفظ، أو أحوال أخرى تحف بمقام الخطاب، قال ابن مالك في «التسهيل»: «الأصل تقديم

مفسر ضمير الغائب، ولا يكون غير الأقرب إلا بدليل، وهو إما مصرح به بلفظه، أو مستغنى عنه بحضور مدلوله حسًّا أو علمًا، أو بذكر ما هو له جزء أو كل أو نظير أو مصاحب بوجه ما».

وعلى هذا فالمرجع الذي يعود إليه ضمير الغيبة. يكون ملفوظًا به سابقًا عليه مطابقًا له - وهذا هو الكثير الغالب - كقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾ [هود: ٤٢] أو يكون ما سبق متضمنًا له، كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]. فإن ضمير «هو» يعود على العدل الذي يتضمنه لفظ «اعدلوا» أي: أن العدل أقرب للتقوى، أو دالًا عليه بالتزام كقوله: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البقرة: ١٧٨] فالضمير في «إليه» يعود على العافي الذي يستلزمه «عفي».

وقد يكون المرجع متأخرًا لفظًا لا رتبة كقوله: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: ٦٧]، أو لفظًا ورتبة كما في باب ضمير الشأن والقصة ونعم وبئس كقوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وقوله: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ﴾ [الأنبياء: ٩٧]، وقوله: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]، وقوله: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾ [الأعراف: ١٧٧] أو متأخرًا دالاً عليه كقوله: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ﴾ [الواقعة: ٨٣]، فضمير الرفع مضمر يدل عليه «الحلقوم»، والتقدير: فلولا إذا بلغت الروح الحلقوم - أو مفهومًا من السياق كقوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦] أي: على الأرض، وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] أي: القرآن، وقوله ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾ [عبس: ١]، أي: النبي ﷺ، وقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [هود: ١٣]، فالواو في «يقولون» للمشركين، وفاعل «افترى» للنبي ﷺ، ومفعوله للقرآن.

وربما عاد الضمير على اللفظ دون المعنى كقوله: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ [فاطر: ١١]، فالضمير في «عمره» المراد به عمر معمر آخر، قال

الفراء: يريد آخر غير الأول، فكنى عنه بالضمير كأنه الأول، لأن لفظ الثاني لو ظهر كان كالأول، كأنه قال: ولا ينقص من عمر معمر، فالكناية في عمره ترجع إلى آخر غير الأول، ومثله قولك: عندي درهم ونصفه، أي نصف آخر».

وربما عاد الضمير على المعنى فقط كقوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ ۚ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦]، فالضمير في «كانتا» لم يتقدم لفظ تثنية يعود عليه؛ لأن الكلالة تقع على الواحد والاثنين والجمع، فثنى الضمير الراجع إليها حملًا على المعنى، وقوله: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً ۚ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤]، فالضمير في «منه» يعود على معنى الصدقات؛ لأنه في معنى الصداق، أو ما أصدق، كأنه قيل: وآتوا النساء صداقهن، أو ما أصدقتموهن.

وقد يؤتى بالضمير أولًا ثم يخبر عنه بما يفسره، كقوله: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩].

وقد يثنى الضمير ويعود على أحد المذكورين كقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وإنما يخرج من أحدهما، وهو الملح دون العذب؛ لأنه إذا خرج من أحدهما فقد خرج منهما، وبهذا قال الزجاج وغيره.

وقد يعود على ملابس ما هو له كقوله: ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٦]، أي: ضحى يومها لا ضحى العشية، لأن العشية لا ضحى لها.

وقد يراعى في الضمير اللفظ أولًا، ثم يراعى المعنى ثانيًا، كقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، أفرد الضمير في «يقول» باعتبار لفظ «من» ثم جمع فيه «وما هم» باعتبار معناه.

التعريف والتنكير

س: ما مقامات التنكير؟

ج: للتنكير مقامات: منها: إرادة الوحدة كقوله: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القصص: ٢٠]، أي: رجل واحد - أو إرادة النوع كقوله: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، أي نوع من الحياة، وهو طلب الزيادة في المستقبل، لأن الحرص لا يكون على الماضي ولا على الحاضر - أو هما معًا كقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: ٤٥]، أي: كل نوع من أنواع الدواب من أنواع الماء، وكل فرد من أفراد الدواب وكل فرد من أفراد النطف - أو التعظيم كقوله: ﴿فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، أي: حرب عظيمة - أو التكثير كقوله: ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الشعراء: ٤١] أي: أجرًا وافرًا - أو هما معًا كقوله: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤] أي: رسل عظام ذوو عدد كثير - أو التحقير كقوله: ﴿مِنْ أَىِّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [عبس: ١٨] أي: من شيء هين حقير مهين - أو التقليل كقوله: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۚ﴾ [التوبة: ٧٢]، أي: رضوان قليل منه أكبر من الجنات لأنه رأس كل سعادة.

س: وما مقامات التعريف؟

ج: أما التعريف فله مقامات تختلف باختلاف كل نوع من أنواع التعريف.

ويكون بالإضمار لأن المقام مقام المتكلم، أو الخطاب، أو الغيبة وبالعلمية لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء بخصه - أو لتعظيمه كقوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، أو إهانته كقوله: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]، وبالإشارة

لبيان حاله في القرب كقوله: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ [لقمان: ١١]، أو لبيان حاله في البعد كقوله: ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]. أو لقصد تحقيره بالقرب كقوله: ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، أو لقصد تعظيمه بالبعد كقوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، أو التنبيه على أن المشار إليه المعقب بأوصاف جدير بما يرد بعده من أجلها كقوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٢-٥].

وبالموصول لكراهة ذكره باسمه سترًا عليه، أو غير ذلك كقوله: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ [الأحقاف: ١٧]، وقوله: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [يوسف: ٢٣]، أو لإرادة العموم كقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، أو الاختصار كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُوا۟ ۚ﴾ [الأحزاب: ٦٩]، إذ لو عدد أسماء القائلين لطال الكلام - وبالألف واللام للإشارة إلى معهود ذكرى، كقوله: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ [النور: ٣٥]، أو معهود ذهني كقوله: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، أو معهود حضوري كقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، أو لاستغراق الإفراد كقوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٣]، بدليل الاستثناء - أو لاستغراق خصائص الإفراد كقوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢]، أي: الكتاب الكامل في الهداية الجامع لجميع صفات الكتب المنزلة بخصائصها، أو لتعريف الماهية والحقيقة والجنس، كقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠].

وإذا ذكر الاسم مرتين فله أربع أحوال: لأنه إما أن يكونا معرفتين، أو نكرتين، أو الأول نكرة والثاني معرفة، أو بالعكس.

١- فإن كانا معرفتين فالثاني هو الأول غالبًا كقوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧].

٢- وإن كانا نكرتين فالثاني غير الأول غالبًا كقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤]، فإن المراد بالضعف الأول النطفة، وبالثاني الطفولية، وبالثالث الشيخوخة، وقد اجتمع القسمان في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥،٦]، ولذلك روي عن ابن عباس: «لن يغلب عسر يسرين»، لأن العسر الثاني أعاده بـ «ال»، فكان عين الأول، ولما كان اليسر الثاني غير الأول لم يعده بـ «ال».

٣- وإن كان الأول نكرة والثاني معرفة، فالثاني هو الأول حملًا على العهد. كقوله: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦].

٤- وإن كان الأول معرفة، والثاني نكرة توقف المراد على القرائن، فتارة تقوم قرينة على التغاير، كقوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥]، وتارة تقوم قرينة على الاتحاد، كقوله: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۝٢٧ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزمر: ٢٧، ٢٨].

الإفراد والجمع

س: تحدث عن الإفراد والجمع في القرآن؟

ج: بعض ألفاظ القرآن يكون إفراده لمعنى خاص، وجمعه لإشارة معينة، أو يؤثر جمعه على إفراده أو العكس.

فمن ذلك أننا نرى بعض الألفاظ لم يأت في القرآن إلا مجموعًا، وعند الاحتياج إلى صيغة المفرد، يستعمل مرادفه، كلفظة «اللُّب» فإنها لم ترد إلا مجموعة كقوله: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ٢١]، ولم يجئ في القرآن مفرده، بل جاء مكانه «القلب» كقوله: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧]. ولفظة

«الكوب» لم تأت مفردة، وقد أتى الجمع: ﴿وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ﴾ [الغاشية: ١٤].

وعكس هذا النوع ألفاظ لم تأت إلا مفردة في كل موضع من مواضع القرآن، ولما أريد جمعها جمعت في صورة من الروعة ليس لها مثال، كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]، ولم يقل سبحانه: (وسبع أرضين) لما في ذلك من الخشونة واختلال النظم.

ومن ذلك: لفظة «السماء» ذكرت تارة بصيغة الجمع وتارة بصيغة الإفراد، لنكت مناسبة: فحيث أريد العدد، أتى بصيغة الجمع الدالة على سعة العظمة والكثرة، كقوله: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحشر: ١]، وحيث أريد الجهة أتي بصيغة الإفراد كقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦].

ومن ذلك: «الريح» ذكرت مجموعة ومفردة، فتذكر مجموعة في سياق الرحمة وتفرد في سياق العذاب، وذكر في حكمة ذلك: أن رياح الرحمة مختلفة الصفات والمنافع، ويقابل بعضها الآخر أحيانًا، لينشأ ريح لطيفة تنفع الحيوان والنبات، فكانت في الرحمة رياحًا، وأما في العذاب فإنها تأتي من وجه واحد، ولا معارض لها ولا دافع، وقد أخرج ابن أبي حاتم وغيره عن أبي بن كعب قال: كل شيء في القرآن من الرياح فهو رحمة، وكل شيء من الريح فهو عذاب.

ومن ذلك: إفراد «النور» وجمع «الظلمات»، وإفراد «سبيل الحق» وجمع «سبل الباطل»؛ لأن طريق الحق واحدة، وطرق الباطل متشعبة متعددة. ولهذا وحد «ولي المؤمنين» وجمع «أولياء الكافرين» لتعددهم، كما في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وقوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

ومن ذلك: «المشرق والمغرب» بالإفراد والتثنية والجمع.

فالإفراد: باعتبار الجهة والإشارة إلى ناحيتي الشرق والغرب، كقوله: ﴿رَبُّ

﴿ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [المزمل: ٩].

والتثنية: باعتبار مطلعي ومغربي الشتاء والصيف، كقوله: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ ٱلْمَغْرِبَيْنِ﴾ [الرحمن: ١٧].

والجمع: باعتبار مطلع كل يوم ومغربه، أو مطلع كل فصل ومغربه، كقوله: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ﴾ [المعارج: ٤٠].

س: هل صنف في الإفراد والجمع في القرآن كتابًا مفردًا.

ج: ألف أبو الحسين الأخفش - كتابًا في الإفراد والجمع، ذكر فيه جميع ما وقع في القرآن مفردًا، ومفرد ما وقع جمعًا. [انظر «الإتقان» (١/ ١٩٣)]

مقابلة الجمع بالجمع أو بالمفرد

س: وضح الغرض من مقابلة الجمع بالجمع، والجمع بالمفرد؟

ج: مقابلة الجمع بالجمع تارة يقتضي مقابلة كل فرد من هذا بكل فرد من هذا، كقوله: ﴿وَإِنِّى كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓا۟ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَٱسْتَغْشَوْا۟ ثِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧]، أي: استغشى كل منهم ثوبه. وقوله: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، أي: كل واحدة ترضع ولدها. وتارة يقتضي ثبوت الجميع لكل فرد من أفراد المحكوم عليه كقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، أي: اجلدوا كل واحدة منهم ذلك العدد. وتارة يحتمل الأمرين فيحتاج إلى دليل يعين أحدهما.

أما مقابلة الجمع بالمفرد، فالغالب ألا يقتضي تعميم المفرد وقد يقتضيه كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي: على كل واحد لكل يوم طعام مسكين.

ما يظن أنه مترادف وليس من المترادف

س: وضح بعض الألفاظ التي يظنها الناس مترادفة وهي ليست كذلك؟

ج: من ذلك: «الخوف والخشية» فالخشية أعلى من الخوف، وهي أشد منه لأنها مأخوذة من قولهم: شجرة خشية: أي يابسة. والخوف من قولهم: ناقة خوفاء: أي بها داء. وهو نقص وليس بفوات. كما أن الخشية تكون من عظم المخشي وإن كان الخاشي قويًا. فهي خوف يشوبه تعظيم. والخوف من ضعف الخائف، وإن كان المخوف أمرًا يسيرًا، ومادة الخشية: الخاء والشين والياء في تصاريفها تدل على العظمة، فالشيخ: السيد الكبير، والخيش: الغليظ من اللباس، ولذا وردت الخشية غالبًا في حق الله تعالى، كقوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨]، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩]، وأما قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، فقد جاء في وصف الملائكة بعد ذكر قوتهم وشدة خلقهم، فالتعبير عنهم بالخوف لبيان أنهم وإن كانوا غلاظًا شدادًا فهم بين يديه تعالى ضعفاء، ثم أردفه بالفوقية الدالة على العظمة، فجمع بين الأمرين اللذين تتضمنهما الخشية دون إخلال بقوة بأسهم، وهما خوفهم من ربهم مع تعظيمه سبحانه.

ومن ذلك: «الشح والبخل» فالشح أشد من البخل؛ لأنه بخل مع حرص، وذلك فيما يكون عادة.

ومن ذلك: «السبيل والطريق» فالسبيل أغلب وقوعًا في الخير، أما الطريق فلا يكاد يراد به الخير إلا مقترنًا بما يدل على ذلك من وصف أو إضافة كقوله: ﴿يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٣٠] قال الراغب في مفرداته: السبيل: الطريق الذي فيه سهولة، فهو أخص.

ومن ذلك: «مد وأمد» قال الراغب: أكثر ما جاء الإمداد في المحبوب كقوله: ﴿وَأَمْدَدْنَاهُم بِفَٰكِهَةٍ﴾ [الطور: ٢٢]، والمد في المكروه كقوله: ﴿وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٩].

السؤال والجواب

س: ما الأصل في الجواب؟

ج: الأصل في الجواب أن يكون مطابقًا للسؤال، وقد يعدل في الجواب عما يقتضيه السؤال تنبيهًا على أنه كان من حق السؤال أن يكون كذلك، وهو المسمى بأسلوب الحكيم، ويمثلون له بقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩].

فقد سألوا رسول الله ﷺ عن الهلال: لِم يبدو دقيقًا مثل الخيط ثم يزيد قليلًا حتى يمتلئ، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ؟ فأجيبوا ببيان حكمة ذلك تنبيهًا على أن الأهم السؤال عن ذلك لا ما سألوا عنه.

وقد يجيء الجواب أعم من السؤال للحاجة إليه كقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾ [الأنعام: ٦٤] في جواب: ﴿مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٦٣]، وقد يجيء أنقص لاقتضاء الحال ذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ﴾ [يونس: ١٥] في جواب: ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾ [يونس: ١٥] لأن التبديل أسهل من الاختراع، وقد نفي إمكانه فالاختراع أولى.

والسؤال إذا كان لطلب معرفة تعدى إلى المفعول الثاني تارة بنفسه وتارة بـ «عن» وهو أكثر كقوله: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ [الإسراء: ٨٥]، وإذا كان لاستدعاء مال ونحوه فإنه يتعدى بنفسه أو بـ «من»، وبنفسه أكثر كقوله: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ مَآ أَنفَقْتُمْ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وقوله: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء: ٣٢].

الخطاب بالاسم والخطاب بالفعل

س: ما دلالة الاسم في الخطاب، وما دلالة الفعل؟

ج: الاسم يدل على الثبوت والاستمرار، والفعل يدل على التجدد والحدوث، ولكل منهما موضعه الذي لا يصلح له الآخر، فيأتي التعبير مثلًا في النفقة بالفعل كقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، ولم يقل: «المنفقون»، ويأتي التعبير في الإيمان بالاسم كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات: ١٥] لأن النفقة أمرٌ فعلي شأنه الحدوث والتجدد بخلاف الإيمان فإنه له حقيقة تقوم بدوام مقتضاها، والمراد بالتجدد في الماضي الحصول مرة بعد أخرى، وفي المضارع أن من شأنه أن يتكرر ويقع مرة بعد أخرى، ومضمر الفعل في ذلك كمظهره ولهذا قالوا: إن سلام إبراهيم عليه السلام أبلغ من سلام الملائكة في قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَـٰمًا﴾ [الذاريات: ٢٥]، فالنصب على أنه مصدر سد مسد الفعل، وأصله: نسلم عليك سلامًا، وهذه العبارة مؤذنة بحدث التسليم منهم، بخلاف رده: ﴿قَالَ سَلَـٰمٌ﴾ [الذاريات: ٢٥]، فإنه معدول به إلى الرفع على الابتداء، وخبره محذوف والمعنى: عليكم سلام. للدلالة على إثبات السلام، كأنه قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه به، أخذًا بأدب الله تعالى وهو أيضًا من إكرامه لهم.

العطف

س: ما أقسام العطف؟

ج: هو ثلاثة أقسام:

١- عطف على اللفظ: وهو الأصل.

٢- وعطف على المحل: وجعل منه الكسائي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، فجعل «الصابئون» عطفًا على محل «إن» واسمها، ومحلها الرفع بالابتداء.

٣- وعطف على المعنى: ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠]، في قراءة غير أبي عمرو بجزم «أكن»، وخرجه في قراءة غير الخليل وسيبويه على أنه عطف على التوهم [هذه العبارة هي التي حكاها سيبويه عن الخليل، وهي المنقولة في كتب التفسير: إنه جزم على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني، ولفظ «التوهم» غير لائق في تفسير القرآن والأولى أن يقال: عطف على المعنى، كما هو صريح العبارة بعد]، لأن معنى «لولا أخرتني فأصدق» ومعنى «أخرني أصدق» واحد، كأنه قيل: إن أخرتني أصدق وأكن، كما خرج الفارسي عليه قراءة قنبل: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠]، بسكون الراء، لأن «من» الموصولة فيها معنى الشرط.

٤- واختلف في جواز عطف الخبر على الإنشاء وعكسه، فمنعه الأكثرون، وأجازه جماعة مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: ١٣]، عطف على «تؤمنون» في الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الصف: ١٠، ١١]، وخرجه الآخرون على أن «تؤمنون» بمعنى آمنوا، فهو خبر بمعنى الإنشاء، فصح عطف الإنشاء عليه. «وبشر» كأنه قيل: آمنوا وجاهدوا يثبتكم الله وينصركم، وبشر يا رسول الله المؤمنين بذلك، وفائدة التعبير بالخبر في موضع الأمر: الإيذان بوجوب الامتثال، أي: كأنه امتثل فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين.

واختلف أيضًا في جواز العطف على معمولي عاملين، واستدل المجيزون بقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٣-٥]، فقوله: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾، ﴿ءَايَٰتٌ

لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ من العطف على معمولي عاملين سواء نصبت أو رفعت، فالعاملان إذا نصبت «إن» و «في» أقيمت الواو مقامهما، فعملت الواو الجر في: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ والنصب في «آيات»، وإذا رفعت فالعاملان «الابتداء» و «في» عملت الواو الرفع في «آيات» والجر في «اختلاف» ذكر هذا الزمخشري.

واختلف أيضًا في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وخرج عليه المجيزون قراءة حمزة: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، بجر الأرحام عطفًا على الضمير، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، على أن (المسجد) معطوف على ضمير «به».

الفرق بين الإيتاء والإعطاء

س: ما الفرق بين الإيتاء والإعطاء في القرآن ؟

ج: هناك فرقٌ بين الإيتاء والإعطاء في القرآن، قال الجويني: «إن الإيتاء أقوى من الإعطاء في إثبات مفعوله، لأن الإعطاء له مطاوع، يقال: أعطاني فعطوت، ولا يقال في الإيتاء: آتاني فأتيت، وإنما يقال: آتاني فأخذت، والفعل الذي له مطاوع أضعف في إثبات مفعوله من الذي لا مطاوع له، لأنك تقول: قطعته فانقطع، فيدل على أن فعل الفاعل كان موقوفًا على قبول المحل، لولاه لما ثبت المفعول، ولذا يصح: قطعته فما انقطع، ولا يصح فيما لا مطاوع له ذلك، فلا يجوز أن يقال: ضربته فانضرب أو ما انضرب، ولا قتلته فانقتل أو ما انقتل، لأن هذه أفعال إذا صدرت من الفاعل ثبت لها المفعول في المحل، والفاعل مستقل بالأفعال التي لا مطاوع لها، فالإيتاء إذن أقوى من الإعطاء».

ولهذا شواهده، فقد قال تعالى: ﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، لأن الحكمة إذا ثبتت في المحل دامت، وهي

عظيمة الشأن، وقال: ﴿ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، وقال: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، لأن بعد الكوثر منازل أعلى، حيث يكون الانتقال إلى ما هو أعظم منه في الجنة، وقال: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، لأن الجزية موقوفة على قبول منا، وهم لا يؤتونها إيتاء عن طيب قلب، وإنما عن كره، وقد عبر بالإيتاء في جانب المسلمين بالنسبة إلى الزكاة، وفي ذلك: إشارة إلى أن المؤمن ينبغي أن يكون إعطاؤه للزكاة بقوة، لا يكون كإعطاء الجزية.

لفظ «فعل»

س: لأي غرض يجيء لفظ «فعل»، وماذا يفيد؟

ج: يجيء لفظ «فعل» كناية عن أفعال متعددة لا للدلالة على فعل واحد.

فيفيد بهذا الاختصار، كقوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩] فإنها تشمل كل منكر لا يتناهون عنه، وقوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤]، أي: فإن لم تأتوا بسورة من مثله ولن تأتوا بسورة من مثله.

وحيث أطلقت في كلام الله فهي محمولة على الوعيد الشديد كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل: ١]، وقوله: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥].

لفظ «كان»

س: ما الأغراض التي وردت لأجلها لفظ «كان» في القرآن الكريم؟

ج: وردت «كان» في الإخبار عن ذات الله وصفاته بالقرآن كثيرًا.

س: هل تدل كان على الانقطاع؟

ج: اختلف النحاة وغيرهم في أنها تدل على الانقطاع على مذاهب:

أحدها: أنها تفيد الانقطاع لأنها فعل يشعر بالتجديد.

والثاني: لا تفيده، بل تقتضي الدوام والاستمرار، وبه جزم ابن معطى في ألفيته، حيث قال:

وكان للماضي الذي ما انقطعا

وقال الراغب في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٢٧]، نبه بقوله: «كان» على أنه لم يزل منذ أوجد منطويًا على الكفر.

والثالث: أنه عبارة عن وجود شيء في زمان ماض على سبيل الإبهام. وليس فيه دليل على عدم سابق، ولا على انقطاع طارئ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٠]، قاله الزمخشري في قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، عند تفسيره للآية في «الكشاف».

وذكر ابن عطية في سورة الفتح أنها حيث وقعت في صفات الله فهي مسلوبة الدلالة على الزمان.

والصواب من هذه المقالات مقالة الزمخشري، وأنها تفيد اقتران معنى الجملة التي تليها بالزمن الماضي لا غير، ولا دلالة لها نفسها على انقطاع ذلك المعنى ولا بقائه، بل إن أفاد الكلام شيئًا من ذلك كان لدليل آخر.

وعلى هذا يحمل معناها فيما وقع في القرآن من إخبار الله تعالى عن صفاته وغيرها بلفظ «كان» كثيرًا، مثل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٨]، ﴿وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٣٠]، ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٩]، ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨١]، ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

وحيث أخبر الله بها عن صفات الآدميين فالمراد التنبيه على أنها فيهم غريزة وطبيعة مركوزة في النفس كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنسَانُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: ١١] وقوله: ﴿وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢].

وقد تتبع أبو بكر الرازي استعمال «كان» في القرآن، واستنبط وجوه استعمالها

فقال: «كان» في القرآن على خمسة أوجه:

بمعنى: الأزل والأبد، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧٠].

وبمعنى: المعنى المنقطع، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨] وهو الأصل في معاني «كان» كما تقول: كان زيد صالحًا أو فقيرًا أو مريضًا أو نحوه.

وبمعنى: الحال، كقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣].

وبمعنى: الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧].

وبمعنى: «صار» كقوله: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤].

وتأتي «كان» في النفي ويكون المراد بها نفي صحة الخبر لا نفي وقوعه، ولذا تؤول بمعنى «ما صح وما استقام» كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، وقوله: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا۟ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٧]، وقوله: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾ [النور: ١٦].

لفظ «كاد»

س: ما مذاهب العلماء في لفظ «كاد»؟

ج: للعلماء في «كاد» مذاهب: أحدها: أنها كسائر الأفعال نفيًا وإثباتًا، فإثباتها إثبات ونفيها نفي؛ لأن معناها المقاربة، فمعنى كاد يفعل: قارب الفعل، ومعنى ما كاد يفعل: لم يقاربه، فخبرها منفي دائمًا، ولكن النفي في الإثبات مستفاد من معناها؛ لأن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفًا عدم حصوله، وإلا لم يتجه الإخبار بقربه، أما إذا كانت منفية فلأنه إذا انتفت مقاربة الفعل اقتضى عقلًا عدم حصوله، ويدل له قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠] ولهذا كان أبلغ من قوله: «لم يرها» لأن من لم ير قد يقارب الرؤية.

والثاني: أنها تختلف عن سائر الأفعال إثباتًا ونفيًا، فإثباتها نفي، ونفيها إثبات، ولذا قالوا: إنها إذا أثبتت نفت، وإذا نفت أثبتت، فإذا قيل: كاد يفعل فمعناه: أنه لم يفعله بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣].

لأنهم لم يفتنوه، وإذا قيل: لم يكد يفعل، فمعناه أنه فعله بدليل قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، لأنهم فعلوا الذبح.

والثالث: أنها في النفي تدل على وقوع الفعل بعسر وشدة كقوله: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾.

والرابع: التفصيل في النفي بين المضارع والماضي، فنفي المضارع نفي، ونفي الماضي إثبات، يدل على الأول قوله: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ مع أنه لم ير شيئًا، ويدل على الثاني قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ مع أنهم فعلوا.

والخامس: أنها في النفي تكون للإثبات إذا كان ما بعدها متصلًا بما قبلها ومتعلقًا به، كقولك: ما كدت أصل إلى مكة حتى طفت بالبيت الحرام، ومنه قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾.

لفظ «جعل»

س: ما المعاني التي تأتي لأجلها لفظ «جعل» في القرآن؟

ج: «جعل» تأتي في القرآن لعدة معان: **أحدها**: بمعنى «سمّى» كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١] أي: سموه كذبًا، وقوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، على قول، ويشهد له قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٢٧].

الثاني: بمعنى «أوجد» وتتعدى إلى مفعول واحد، والفرق بينها وبين الخلق، أن الخلق فيه معنى التقدير، ويكون عن عدم سابق حيث لا يتقدم مادة ولا سبب

محسوس، بخلاف الجعل بمعنى الإيجاد، قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وإنما الظلمات والنور تنشأ عن أجرام توجد بوجودها، وتعدم بعدمها.

الثالث: بمعنى النقل من حال إلى حال والتصيير، فتتعدى إلى مفعولين: إما حسًّا كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ [البقرة: ٢٢]، وإما عقلًا كقوله: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [سورة ص: ٥].

الرابع: بمعنى الاعتقاد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠]،

الخامس: بمعنى الحكم بالشيء على الشيء، حقًّا كان أو باطلًا، فالحق كقوله تعالى: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧]، والباطل كقوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا﴾ [الأنعام: ١٣٦].

«لعل» و «عسى»

س: وضح استعمالات «لعل» و «عسى»؟

ج: تستعمل «لعل» و «عسى» للرجاء والطمع في كلام المخلوقين حيث يشك الخلق في الأمور الممكنة ولا يقطعون على الكائن منها، أما بالنسبة إلى الله تعالى:

(أ) فقيل: هما يدلان على الحصول والوجوب؛ لأن نسبة الأمور إلى الله نسبة قطع ويقين.

(ب) وقيل: إنهما للترجي على بابهما، ولكن الترجي يكون بالنسبة إلى المخاطبين.

(ج) وقيل: إن «عسى» و «لعل» في كثير من المواضع تكون للتعليل.

قال تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، وقال سبحانه: ﴿فَٱتَّقُوا ٱللَّهَ يَٰٓأُولِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ١٠٠].

الفرق بين المحكم والمتشابه

س: ما تعريف المحكم؟

ج: المحكم لغة: مأخوذ من حكمت الدابة وأحكمت: بمعنى منعت، والحكم: هو الفصل بين الشيئين، فالحاكم يمنع الظالم ويفصل بين الخصمين، ويميز بين الحق والباطل، والصدق والكذب، ويقال: حكمت السفيه وأحكمته: إذا أخذت على يديه، وحكمت الدابة وأحكمتها: إذا جعلت لها حكمة: وهي ما أحاط بالحنك من اللجام لأنها تمنع الفرس عن الاضطراب، ومنه الحِكمة: لأنها تمنع صاحبها عما لا يليق، وإحكام الشيء: إتقانه، والمُحكم: المتقن.

فإحكام الكلام: إتقانه بتمييز الصدق من الكذب في أخباره، والرشد من الغي في أوامره، والمحكم منه: ما كان كذلك.

وقد وصف الله القرآن كله بأنه محكم على هذا المعنى فقال: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، وقال: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يونس: ١]، فالقرآن كله محكم: أي أنه كلام متقن فصيح يميِّز بين الحق والباطل، والصدق والكذب، وهذا هو الإحكام العام.

س: وما تعريف المتشابه؟

ج: المتشابه لغة: مأخوذ من التشابه: وهو أن يشبه أحد الشيئين الآخر، والشبهة: هي ألا يتميز أحد الشيئين من الآخر لما بينهما من التشابه عينًا كان أو معنى، قال تعالى: ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهٗاۖ﴾ [البقرة: ٢٥] أي: يشبه بعضه بعضًا لونًا لا طعمًا وحقيقة، وقيل: متماثلًا في الكلام والجودة.

وتشابه الكلام: هو تماثله وتناسبه بحيث يصدق بعضه بعضًا، وقد وصف الله

القرآن كله بأنه متشابه على هذا المعنى فقال: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ﴾ [الزمر: ٢٣] فالقرآن كله متشابه: أي أنه يشبه بعضه بعضًا في الكمال والجودة، ويصدق بعضه بعضًا في المعنى ويماثله، وهذا هو التشابه العام.

وكل من المحكم والمتشابه بمعناه المطلق المتقدم لا ينافي الآخر، فالقرآن كله محكم بمعنى الإتقان، وهو متماثل يصدق بعضه بعضًا، فإن الكلام المحكم المتقن تتفق معانيه وإن اختلفت ألفاظه، فإذا أمر القرآن بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر، وإنما يأمر به أو بنظيره، وكذلك الشأن في نواهيه وأخباره، فلا تضاد فيه ولا اختلاف: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

الإحكام الخاص والتشابه الخاص

س: ما المقصود بالإحكام الخاص والتشابه الخاص؟

ج: هناك إحكام خاص وتشابه خاص ذكرهما الله في قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ﴾ [آل عمران: ٧]، وفي معناهما وقع الاختلاف على أقوال أهمها:

(أ) المحكم: ما عرف المراد منه. والمتشابه: ما استأثر الله بعلمه.

(ب) المحكم: ما لا يحتمل إلا وجهًا واحدًا، والمتشابه: ما احتمل أوجهًا.

(ت) المحكم: ما استقل بنفسه ولم يحتج إلى بيان، والمتشابه:

ما لا يستقل بنفسه واحتاج إلى بيان برده إلى غيره.

ويمثلون للمحكم في القرآن بناسخه وحلاله وحرامه وحدوده وفرائضه ووعده ووعيده. وللمتشابه: بمنسوخه وكيفيات أسماء الله وصفاته التي في قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ

عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] وقوله: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، وقوله: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٦]، وقوله: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [البينة: ٨]، وقوله: ﴿فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، إلى غير ذلك، وأوائل السور المفتتحة بحروف المعجم وحقائق اليوم الآخر وعلم الساعة.

التأويل المذموم

س: ما المقصود بالتأويل المذموم وما حكمه؟

ج: التأويل المذموم بمعنى: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به، إنما لجأ إليه كثير من المتأخرين مبالغة منهم في تنزيه الله تعالى عن مماثلته للمخلوقين كما يزعمون. وهذا زعم باطل أوقعهم في مثل ما هربوا منه أو أشد، فهم حين يؤولون اليد بالقدرة مثلًا إنما قصدوا الفرار من أن يثبتوا للخالق يدًا لأن للمخلوقين يدًا، فاشتبه عليهم لفظ اليد فأولوها بالقدرة، وذلك تناقض منهم؛ لأنهم يلزمهم في المعنى الذي أثبتوه نظير ما زعموا أنه يلزم في المعنى الذي نفوه؛ لأن العباد لهم قدرة أيضًا، فإن كان ما أثبتوه من القدرة حقًّا ممكنًا كان إثبات اليد لله حقًّا ممكنًا أيضًا، وإن كان إثبات اليد باطلًا ممتنعًا لما يلزمه من التشبيه في زعمهم كان إثبات القدرة باطلًا ممتنعًا كذلك. فلا يجوز أن يقال: إن هذا اللفظ مؤول بمعنى أنه مصروف عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح.

وما جاء عن أئمة السلف وغيرهم من ذم للمتأولين إنما هو لمثل هؤلاء الذين تأوّلوا ما يشتبه عليهم معناه على غير تأويله وإن كان لا يشتبه على غيرهم.

س: ما تعريف العام؟

ج: العام: هو اللفظ المستغرق لما يصلح له من غير حصر.

وقد اختلف العلماء في معنى العموم، أله في اللغة صيغة موضوعة له خاصة به تدل عليه أم لا؟

فذهب أكثر العلماء إلى أن هناك صيغًا وضعت في اللغة للدلالة حقيقة على العموم، وتستعمل مجازًا فيما عداه، واستدلوا على ذلك بأدلة نصية، وإجماعية، ومعنوية.

(أ) فمن الأدلة النصية: قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٥، ٤٦]، ووجه الدلالة: أن نوحًا عليه السلام توجه بهذا النداء تمسكًا منه بقوله تعالى: ﴿قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ﴾ [هود: ٤٠]. وأقره الله تعالى على هذا النداء، وأجابه بما دل على أنه ليس من أهله، ولولا أن إضافة الأهل إلى نوح للعموم لما صح ذلك.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوٓا۟ إِنَّا مُهْلِكُوٓا۟ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ﴿٣١﴾ قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا قَالُوا۟ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا لَنُنَجِّيَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥٓ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٣١، ٣٢]، ووجه الدلالة: أن إبراهيم فهم من قول الملائكة: ﴿أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ العموم، حيث ذكر «لوطًا» فأقره الملائكة على ذلك، وأجابوه بتخصيص لوط وأهله بالاستثناء، واستثناء امرأته من الناجين، وذلك كله يدل على العموم.

(ب) ومن الأدلة الإجماعية: إجماع الصحابة على إجراء قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]، وقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، ونحو ذلك على العموم في كل زان وسارق.

(ت) ومن الأدلة المعنوية: أن العموم يفهم من استعمال ألفاظه، ولو لم تكن هذه الألفاظ موضوعة له لما تبادر إلى الذهن فهمه منها، كألفاظ الشرط والاستفهام والموصول.

(ث) وإننا ندرك الفرق بين «كل» و «بعض» ولو كان «كل» غير مفيد للعموم لما تحقق الفرق.

ولو قال قائل في النكرة المنفية: «لا رجل في الدار» فإنه يعد كاذبًا إذا قدر أنه رأى رجلًا ما، كما ورد قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾ [الأنعام: ٩١]، تكذيبًا لمن قال: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١]، وهذا يدل على أن النكرة بعد النفي للعموم، ولو لم تكن للعموم لما كان قولنا: «لا إله إلا الله» توحيدًا لعدم دلالته على نفي كل إله سوى الله تعالى.

وبناءً على هذا فللعموم صيغه التي تدل عليه:

منها: «كل» كقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الرعد: ١٦، الزمر: ٦٢]. ومثلها «جميع».

ومنها: المعرف بـ «ال» التي ليست للعهد كقوله: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ١، ٢]، أي: كل إنسان، بدليل قوله بعد: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ٣]. وقوله: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، ومنها: النكرة في سياق النفي والنهي كقوله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧].

وقوله: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣].

أو في سياق الشرط كقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

ومنها: «الذي» و «التي» وفروعهما، كقوله: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ [الأحقاف: ١٧]، أي: كل من قال ذلك بدليل قوله بعد بصيغة الجمع: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ﴾ [الأحقاف: ١٨]،

وقوله: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦].

وقوله: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

وأسماء الشرط كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، للعموم في العاقل.

وقوله: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، للعموم في غير العاقل.

وقوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٥٠]، للعموم في المكان.

وقوله: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، للعموم في الأسماء.

ومنها: اسم الجنس المضاف إلى معرفة كقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣]، أي: كل أمر لله، وقوله: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء: ١١].

س: ما أقسام العام؟

ج: **العام على ثلاثة أقسام**: الأول: الباقي على عمومه، وقد قال القاضي جلال الدين البلقيني:

ومثاله عزيز، إذ ما من عام إلا ويتخيل فيه التخصيص، وذكر الزركشي في «البرهان» أنه كثير في القرآن. وأورد منه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٧٦].

وقوله: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]. فإنه لا خصوص فيها.

الثاني: العام المراد به الخصوص، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، فالمراد بالناس الأولى: نعيم بن مسعود، والمراد بالناس الثانية: أبو سفيان لا العموم في كل منهما، يدل على هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، فوقعت الإشارة بقوله: ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ إلى واحد بعينه، ولو كان المعنى به جمعًا لقال: إنما أولئكم الشيطان، وكقوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ

ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩]، والمنادي جبرائيل كما في قراءة ابن مسعود، وقوله: ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]، والمراد بالناس: إبراهيم، أو سائر العرب غير قريش.

الثالث: العام المخصوص، وأمثلته في القرآن كثيرة وستأتي.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

س: ما الفرق بين العام المراد به الخصوص والعام المخصوص؟

ج: الفرق بين العام المراد به الخصوص والعام المخصوص من وجوه، أهمها:

١- أن العام المراد به الخصوص لا يراد شموله لجميع الأفراد من أول الأمر، لا من جهة تناول اللفظ، ولا من جهة الحكم، بل هو ذو أفراد استعمل في فرد واحد منها أو أكثر.

أما العام المخصوص فأريد عمومه وشموله لجميع الأفراد من جهة تناول اللفظ لا من جهة الحكم، فالناس في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾ وإن كان عامًّا إلا أنه لم يرد به لفظًا وحكمًا سوى فرد واحد، أما لفظ الناس في قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فهو عام أريد به ما يتناوله اللفظ من الأفراد، وإن كان حكم وجوب الحج لا يتناول إلا المستطيع منهم خاصة.

٢- والأول مجاز قطعًا، لنقل اللفظ عن موضوعه الأصلي واستعماله في بعض أفراده، بخلاف الثاني، فالأصح فيه أنه حقيقة، وعليه أكثر الشافعية، وكثير من الحنفية، وجميع الحنابلة، ونقله إمام الحرمين عن جميع الفقهاء، وقال الشيخ أبو حامد الغزالي: إنه مذهب الشافعي وأصحابه، وصححه السبكي؛ لأن تناول اللفظ للبعض الباقي بعد التخصيص كتناوله له بلا تخصيص، وذلك التناول حقيقي اتفاقًا، فليكن هذا التناول حقيقيًّا أيضًا.

٣- وقرينة الأول عقلية غالبًا ولا تنفك عنه، وقرينة الثاني لفظية وقد تنفك.

س: ما تعريف الخاص؟

ج: الخاص: يقابل العام، فهو الذي لا يستغرق الصالح له من غير حصر.

والتخصيص: هو إخراج بعض ما تناوله اللفظ العام.

س: وما أنواع المخصص؟

ج: المخصص: إما متصل: وهو الذي لم يفصل فيه بين العام والمخصص له بفاصل، وإما منفصل: وهو بخلافه، والمتصل خمسة:

أحدها: الاستثناء، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ۝٤ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [النور: ٤، ٥].

وقوله: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝٣٣ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٣٣، ٣٤].

الثاني: الصفة: كقوله تعالى: ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣]، **فقوله:** ﴿اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ **صفة لـ «نسائكم» والمعنى: أن الربيبة من المرأة المدخول بها محرمة على الرجل حلال له إذا لم يدخل بها.**

الثالث: الشرط: كقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾[البقرة: ١٨٠]، **فقوله:** ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ **أي: مالًا، شرط في الوصية.**

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣]، **أي: قدرة على الأداء، أو أمانة وكسبًا.**

الرابع: الغاية: كقوله: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦].
وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

الخامس: بدل البعض من الكل: كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فقوله: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ﴾ بدل من «الناس»، فيكون وجوب الحج خاصًا بالمستطيع.

والمخصص المنفصل: ما كان في موضع آخر من آية أو حديث أو إجماع أو قياس. فما خص بالقرآن: كقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فهو عام في كل مطلقة حاملًا كانت أو غير حامل، مدخولًا بها أو غير مدخول بها، خص بقوله: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] وبقوله: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ﴾ [الأحزاب: ٤٩]، وما خص بالحديث: كقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، خص من البيع البيوع الفاسدة التي ذكرت في الحديث، كما في البخاري عن ابن عمر ﷺ قال: «نهى رسول الله ﷺ عن عسب الفحل»، وفي الصحيحين عن ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع حبل الحبلة» وكان بيعًا تبتاعه الجاهلية، كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها - واللفظ للبخاري، إلى غير ذلك من الأحاديث.

ورخص من الربا العرايا الثابتة بالسنة فإنها مباحة، فعن أبي هريرة ﷺ: «أن رسول الله ﷺ رخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق» [متفق عليه].

وما خص بالإجماع آية المواريث: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، خص منها بالإجماع الرقيق لأن الرق مانع من الإرث.

وما خص بالقياس آية الزنا: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]، خص منها العبد بالقياس على الأمة التي نص تخصيصها عموم الآية في قوله تعالى:

﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥].

س: هل يخصص القرآن بالسنة، وما مثاله؟

ج: قد يخصص القرآن بالسنة، ويمثلون لذلك بما روى عن أبي واقد الليثي ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «**ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت**» [أخرجه أبو داود، والترمذي، وحسنه واللفظ له] فهذا الحديث خص بقوله: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ﴾ [النحل: ٨].

س: ما صحة الاحتجاج بالعام بعد تخصيصه فيما بقي؟

اختلف العلماء في صحة الاحتجاج بالعام بعد تخصيصه فيما بقي، والمختار عند المحققين صحة الاحتجاج به فيما وراء صور التخصيص. واستدلوا على ذلك بأدلة إجماعية، وأدلة عقلية.

(أ) فمن أدلة الإجماع: أن فاطمة ﷺ احتجت على أبي بكر ﷺ في ميراثها من أبيها بعموم قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، مع أنه مخصص بالكافر والقاتل، ولم ينكر أحد من الصحابة صحة احتجاجها مع ظهوره وشهرته، فكان إجماعًا على صحة احتجاجها، ولذا عدل أبو بكر ﷺ في حرمانها إلى الاحتجاج بقوله ﷺ: «**نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة**» [الحديث في الصحيحين وغيرهما].

(ب) ومن الأدلة العقلية: أن العام قبل التخصيص حجة في كل واحد من أقسامه إجماعًا، والأصل بقاء ما كان قبل التخصيص بعده، إلا أن يوجد له معارض، وليس هناك معارض فيما وراء صور التخصيص، فيظل العام بعد التخصيص حجة فيما بقي.

ما يشمله الخطاب

س: ما الرأي الراجح في الخطاب الخاص بالرسول هل يشمل الأمة أم لا؟

ج: اختلف في الخطاب الخاص بالرسول ﷺ، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ [الأحزاب: ١].

وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٤١]، هل يشمل الأمة أم لا يشملها؟

(أ) فذهب قوم إلى أنه يشملها باعتباره قدوة لها.

(ب) وذهب آخرون إلى أنه لا يشملها لأن الصيغة تدل على اختصاصه بها.

واختلفوا أيضًا في الخطاب من الله تعالى: بـ «ياأيها الناس» كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [النساء: ١]، هل يشمل الرسول أم لا؟ والصحيح في ذلك أنه يشمله لعمومه وإن كان الخطاب قد ورد على لسانه ليبلغ غيره.

وقد فصل بعضهم فقال: إن اقترن الخطاب بـ «قل» لم يشمله لأن ظاهره البلاغ كقوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وإلا شمله.

وما ورد في الخطاب مضافًا إلى الناس أو المؤمنين كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟﴾ [الحجرات: ١٣]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: ٩٠].

فالمختار في الأول: أنه يشمل الكافر والعبد والأنثى.

والمختار في الثاني: أنه يشمل الأخيرين فقط لمراعاة التكليف بالنسبة إلى الجميع، وخروج العبد عن بعض الأحكام كوجوب الحج والجهاد إنما هو لأمر عارض كفقره واشتغاله بخدمة سيده.

obeikandl.com

ومتى اجتمع المذكر والمؤنث غلب التذكير، وأكثر خطاب الله تعالى في القرآن بلفظ التذكير، والنساء يدخلن في جملته. وقد يأتي ذكرهن بلفظ مفرد تبيينًا وإيضاحًا. وهذا لا يمنع دخولهن في اللفظ العام الصالح لهن، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ [النساء: ١٢٤].

الناسخ والمنسوخ

س: ما تعريف النسخ لغة واصطلاحًا؟

ج: **النسخ لغة**: يطلق بمعنى الإزالة، ومنه يقال: نسخت الشمس الظل: أي أزالته. ونسخت الريح أثر المشي - ويطلق بمعنى نقل الشيء من موضع إلى موضع، ومنه نسخت الكتاب: إذا نقلت ما فيه. وفي القرآن: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩]، والمراد به نقل الأعمال إلى الصحف.

والنسخ في الاصطلاح: رفع الحكم الشرعي بخطاب شرعي - فخرج بالحكم رفع البراءة الأصلية، وخرج بقولنا: «بخطاب شرعي» رفع الحكم بموت أو جنون أو إجماع أو قياس.

ويطلق الناسخ على الله تعالى، كقوله: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وعلى الآية وما يعرف به النسخ، فيقال: هذه الآية ناسخة لآية كذا، وعلى الحكم الناسخ لحكم آخر.

والمنسوخ هو الحكم المرتفع، فآية المواريث مثلًا أو ما فيها من حكم ناسخ لحكم الوصية للوالدين والأقربين كما سيأتي.

س: ما شروط النسخ؟

ج: يشترط في النسخ:

١- أن يكون الحكم المنسوخ شرعيًّا.

٢- أن يكون الدليل على ارتفاع الحكم خطابا شرعيًّا متراخيًا عن الخطاب المنسوخ حكمه.

٣- وألا يكون الخطاب المرفوع حكمه مقيدًا بوقت معين. وإلا فالحكم ينتهي بانتهاء وقته ولا يعد هذا نسخًا. قال «مكي بن أبي طالب»:

«ذكر جماعة أن ما ورد من الخطاب مشعرًا بالتوقيت والغاية مثل قوله في البقرة: ﴿فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [البقرة: ١٠٩]، محكم غير منسوخ، لأنه مؤجل بأجل، والمؤجل بأجل لا نسخ فيه».

س: ما الأمور التي يقع فيها النسخ؟

ج: النسخ لا يكون إلا في الأوامر والنواهي - سواء أكانت صريحة في الطلب أو كانت بلفظ الخبر الذي بمعنى الأمر أو النهي، على أن يكون ذلك غير متعلق بالاعتقادات التي ترجع إلى ذات الله تعالى وصفاته وكتبه ورسله واليوم الآخر، أو الآداب الخلقية، أو أصول العبادات والمعاملات؛ لأن الشرائع كلها لا تخلو عن هذه الأصول. وهي متفقة فيها، قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣].

وقال: ﴿وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾ [الحج: ٢٧].

وقال في القصاص: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥].

وقال في الجهاد: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِىٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦]،

وفي الأخلاق: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [لقمان: ١٨].

كما لا يدخل النسخ الخبر الصريح الذي ليس بمعنى الطلب كالوعد والوعيد.

س: ما أهمية معرفة الناسخ والمنسوخ؟

ج: لمعرفة الناسخ والمنسوخ أهمية كبيرة عند أهل العلم من الفقهاء والأصوليين والمفسرين حتى لا تختلط الأحكام، ولذلك وردت آثار كثيرة في الحث على معرفته، فقد روي أن عليًا ﷺ مر على قاضٍ فقال له: أتعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا، فقال: هلكت وأهلكت. وعن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩] قال: «ناسخه ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه ومقدمه ومؤخره، وحرامه وحلاله» [أخرجه ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس].

س: ما طرق معرفة الناسخ والمنسوخ؟

ج: لمعرفة الناسخ والمنسوخ طرق:

١- النقل الصريح عن النبي ﷺ أو عن صحابي كحديث: «**كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها**» [رواه الحاكم].

٢- إجماع الأمة على أن هذا ناسخ وهذا منسوخ.

٣- معرفة المتقدم من المتأخر في التاريخ.

ولا يعتمد في النسخ على الاجتهاد، أو قول المفسرين، أو التعارض بين الأدلة ظاهرًا، أو تأخر إسلام أحد الراويين.

س: ما أقوال الناس في النسخ وجواز وقوعه؟

ج: الناس في النسخ على أربعة أقسام:

١- اليهود: وهؤلاء ينكرونه لأنه يستلزم في زعمهم البداء، وهو الظهور بعد الخفاء، وهم يعنون بذلك: أن النسخ إما أن يكون لغير حكمة، وهذا عبث محال على الله، وإما أن يكون لحكمة ظهرت ولم تكن ظاهرة من قبل، وهذا يستلزم البداء

وسبق الجهل، وهو محال على الله تعالى.

واستدلالهم هذا فاسد، لأن كلاً من حكمة الناسخ وحكمة المنسوخ معلوم لله تعالى من قبل، فلم يتجدد علمه بها. وهو سبحانه ينقل العباد من حكم إلى حكم لمصلحة معلومة له من قبل بمقتضى حكمته وتصرفه المطلق في ملكه.

واليهود أنفسهم يعترفون بأن شريعة موسى ناسخة لما قبلها.

وجاء في نصوص التوراة النسخ، كتحريم كثير من الحيوان على بني إسرائيل بعد حله، قال تعالى في إخباره عنهم: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ﴾ [آل عمران: ٩٣].

وقال: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦] الآية.

وثبت في التوراة أن آدم كان يزوج من الأخت، وقد حرم الله ذلك على موسى، وأن موسى أمر بني إسرائيل أن يقتلوا من عبد منهم العجل ثم أمرهم برفع السيف عنهم.

٢- الروافض: وهؤلاء غلوا في إثبات النسخ وتوسعوا فيه، وأجازوا البداء على الله تعالى، فهم مع اليهود على طرفي نقيض، واستدلوا على ذلك بأقوال نسبوها إلى عليٍّ ﷺ زورًا وبهتانًا، وبقوله تعالى: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩]، على معنى أنه يظهر له المحو والإثبات.

وذلك إغراق في الضلال، وتحريف للقرآن. فإن معنى الآية: ينسخ الله ما يستصوب نسخه ويثبت بدله ما يرى المصلحة في إثباته، وكل من المحو والإثبات موجود في كثير من الحالات، كمحو السيئات بالحسنات: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤]، ومحو كفر التائبين ومعاصيهم بالتوبة وإثبات إيمانهم وطاعتهم. ولا يلزم من ذلك الظهور بعد الخفاء، بل يفعل الله هذا مع علمه به قبل كونه.

٣- أبو مسلم الأصفهاني المعتزلي صاحب كتاب «جامع التأويل في التفسير المتوفى

سنة ٣٢٢ هجرية: وهو يجوز النسخ عقلًا ويمنع وقوعه شرعًا، وقيل: يمنعه في القرآن خاصة محتجًا بقوله تعالى: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢] على معنى أن أحكامه لا تبطل أبدًا، ويحمل آيات النسخ على التخصيص.

ورد عليه بأن معنى الآية أن القرآن لم يتقدمه ما يبطله من الكتب ولا يأتي بعده ما يبطله.

٤- وجمهور العلماء: على جواز النسخ عقلًا ووقوعه شرعًا لأدلة:

١- لأن أفعال الله لا تعلل بالأغراض، فله أن يأمر بالشيء في وقت وينسخه بالنهي عنه في وقت، وهو أعلم بمصالح العباد.

٢- ولأن نصوص الكتاب والسنة دالة على جواز النسخ ووقوعه:

(أ) قال تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾ [النحل: ١٠١] وقال: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦].

(ب) وفي الصحيح عن ابن عباس ﷺ قال: قال عمر ﷺ: أقرؤنا أُبي، وأقضانا، وإنا لندع من قول أُبي، وذاك أن أُبيًّا يقول: لا أدع شيئًا سمعته من رسول الله ﷺ، وقد قال الله ﷻ: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾.

س: ما أقسام النسخ؟

ج: النسخ أربعة أقسام:

القسم الأول: نسخ القرآن بالقرآن: وهذا القسم متفقٌ على جوازه ووقوعه من القائلين بالنسخ، فآية الاعتداد بالحول مثلًا نسخت بآية الاعتداد بأربعة أشهر وعشرًا، كما سيأتي في الأمثلة.

القسم الثاني: نسخ القرآن بالسنة: وتحت هذا نوعان:

(أ) نسخ القرآن بالسنة الآحادية، والجمهور على عدم جوازه؛ لأن القرآن متواتر

يفيد اليقين، والآحادي مظنون، ولا يصح رفع المعلوم بالمظنون.

(ب) ونسخ القرآن بالسنة المتواترة. وقد أجازه مالك وأبو حنيفة وأحمد في رواية؛ لأن الكل وحي. قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤].

وقال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] والنسخ نوع من البيان - ومنعه الشافعي وأهل الظاهر وأحمد في الرواية الأخرى، لقوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]، والسنة ليست خيرًا من القرآن ولا مثله.

القسم الثالث: نسخ السنة بالقرآن، ويجيزه الجمهور، فالتوجه إلى بيت المقدس كان ثابتًا بالسنة، وليس في القرآن ما يدل عليه، وقد نسخ بالقرآن في قوله: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ووجوب صوم يوم عاشوراء كان ثابتًا بالسنة ونسخ بقوله: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[أخرج البخاري ومسلم عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ أمر بصيام يوم عاشوراء فلما فرض رمضان كان من شاء صام ومن شاء أفطر»] [البقرة: ١٨٥].

ومنع هذا القسم الشافعي في إحدى روايتيه، وقال: «وحيث وقع بالسنة فمعها قرآن، أو بالقرآن فمعه سنة عاضدة تبين توافق الكتاب والسنة» [انظر الإتقان جـ٢ ص٢١].

القسم الرابع: نسخ السنة بالسنة، وتحت هذا أربعة أنواع:

١- نسخ متواترة بمتواترة، ٢- ونسخ آحاد بآحاد، ٣- ونسخ آحاد بمتواترة، ٤- ونسخ متواترة بآحاد - أما النوع الرابع ففيه الخلاف الوارد في نسخ القرآن بالسنة الآحادية، والجمهور على عدم جوازه.

٢- أما نسخ كل من الإجماع والقياس والنسخ بهما فالصحيح عدم جوازه.

س: ما أنواع النسخ في القرآن؟

ج: النسخ في القرآن ثلاثة أنواع:

النوع الأول: نسخ التلاوة والحكم معًا، ومثاله: ما رواه مسلم وغيره عن عائشة قالت: «كان فيما أنزل: عشر رضعات معلومات يحرمن، فنسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهن مما يقرأ من القرآن»، وقولها: «وهن مما يقرأ من القرآن» ظاهره بقاء التلاوة، وليس كذلك، فإنه غير موجود في المصحف العثماني. وأجيب بأن المراد: قارب الوفاة [رواه البخاري تعليقًا عن عمر].

والأظهر أن التلاوة نسخت، ولم يبلغ ذلك كل الناس إلا بعد وفاة رسول الله ﷺ، فتوفي وبعض الناس يقرؤها.

وحكى القاضي أبو بكر في «الانتصار» عن قوم: إنكار هذا القسم؛ لأن الأخبار فيه أخبار آحاد، ولا يجوز القطع على إنزال القرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها تفيد القطع، ولكنها ظنية.

ويجاب على ذلك: بأن ثبوت النسخ شيء، وثبوت نزول القرآن شيء آخر، فثبوت النسخ يكفي فيه الدليل الظني بخبر الآحاد، أما ثبوت نزول القرآن فهو الذي يشترط فيه الدليل القطعي بالخبر المتواتر، والذي معنا ثبوت النسخ لا ثبوت القرآن فيكفي فيه أخبار الآحاد، ولو قيل: إن هذه القراءة لم تثبت بالتواتر لصح ذلك.

النوع الثاني: نسخ الحكم وبقاء التلاوة، ومثاله: نسخ حكم آية العدة بالحول مع بقاء تلاوتها، وهذا النوع هو الذي ألفت فيه الكتب، وذكر المؤلفون فيه الآيات المتعددة، والتحقيق أنها قليلة، كما بين ذلك القاضي أبو بكر بن العربي [هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله المعافري، أحد فقهاء إشبيلية وعلمائها، رحل إلى المشرق، ثم عاد إلى المغرب، وتوفي سنة ٥٤٤ هجرية].

وقد يقال: ما الحكمة في رفع الحكم وبقاء التلاوة؟

والجواب من وجهين:

أحدهما: أن القرآن كما يتلى ليعرف الحكم منه، والعمل به، فإنه يتلى كذلك لكونه كلام الله تعالى فيثاب عليه، فتركت التلاوة لهذه الحكمة.

وثانيهما: أن النسخ غالبًا يكون للتخفيف، فأبقيت التلاوة تذكيرًا بالنعمة في رفع المشقة.

وأما حكمة النسخ قبل العمل، كالصدقة عند النجوى، فيثاب على الإيمان به، وعلى نية طاعة الأمر.

النوع الثالث: نسخ التلاوة مع بقاء الحكم، وقد ذكروا له أمثلة كثيرة، منها آية الرجم: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالًا من الله، والله عزيز حكيم».

ومنها: ما روي في الصحيحين عن أنس في قصة أصحاب بئر معونة الذين قتلوا وقنت الرسول يدعو على قاتليهم، قال أنس: ونزل فيهم قرآنًا قرأناه حتى رفع: «أن بلغوا عنا قومنا أنا لقينا ربنا فرضي عنا وأرضانا» ثم نسخت تلاوته - وبعض أهل العلم ينكر هذا النوع من النسخ؛ لأن الأخبار فيه أخبار آحاد، ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد، قال ابن الحصّار: «إنما يرجع في النسخ إلى نقل صريح عن رسول الله ﷺ، أو عن صحابي يقول: آية كذا نسخت كذا، قال: وقد يحكم به عند وجود التعارض المقطوع به مع علم التاريخ ليعرف المتقدم والمتأخر، قال: ولا يعتمد في النسخ على قول عوام المفسرين، بل ولا اجتهاد المجتهدين من غير نقل صريح، ولا معارضة بينة؛ لأن النسخ يتضمن رفع حكم وإثبات حكم تقرر في عهده ﷺ، والمعتمد فيه النقل والتاريخ دون الرأي والاجتهاد، قال: والناس في هذا بين طرفي نقيض، فمن قائل: لا يقبل في النسخ أخبار الآحاد العدول، ومن متساهل يكتفي فيه بقول مفسر أو مجتهد، والصواب خلاف قولهما» [انظر الإتقان، جـ١ ص٢٤].

وقد يقال: إن الآية والحكم المستفاد منها متلازمان؛ لأن الآية دليل على الحكم، فإذا نسخت الآية نسخ حكمها، وإلا وقع الناس في لبس.

ويجاب عن ذلك: بأن هذا التلازم يسلم لو لم ينصب الشارع دليلًا على نسخ

التلاوة، وعلى إبقاء الحكم، أما وقد نصب الدليل على نسخ التلاوة وحدها، وعلى إبقاء الحكم واستمراره فإن التلازم يكون باطلًا، وينتفي اللبس بهذا الدليل الشرعي الذي يدل على نسخ التلاوة مع بقاء الحكم.

س: لو ذكرت بعضًا من حكم وقوع النسخ؟

ج: من حكم النسخ:

١- مراعاة مصالح العباد.

٢- تطور التشريع إلى مرتبة الكمال حسب تطور الدعوة وتطور حال الناس.

٣- ابتلاء المكلف واختباره بالامتثال وعدمه.

٤- إرادة الخير للأمة والتيسير عليها؛ لأن النسخ إن كان إلى أشق ففيه زيادة الثواب، وإن كان إلى أخف ففيه سهولة ويسر.

س: هل يشترط في النسخ أن يكون إلى بدل؟

ج: النسخ يكون إلى بدل وإلى غير بدل، والنسخ إلى بدل: إما إلى بدل أخف، وإما إلى بدل مماثل، وإما إلى بدل أثقل.

١- فالنسخ إلى غير بدل: كنسخ الصدقة بين يدي نجوى رسول الله ﷺ في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً﴾ [المجادلة: ١٢]، نسخت بقوله: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَٰتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [المجادلة: ١٣].

وأنكر بعض المعتزلة والظاهرية ذلك، وقالوا: إن النسخ بغير بدل لا يجوز شرعًا؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]، حيث أفادت الآية أنه لا بد أن يؤتى مكان الحكم المنسوخ بحكم آخر خير منه مثله.

ويجاب عن ذلك: بأن الله تعالى إذا نسخ حكم الآية بغير بدل فإن هذا يكون

بمقتضى حكمته، رعاية لمصلحة عباده، فيكون عدم الحكم خيرًا من ذلك الحكم المنسوخ في نفعه للناس، ويصح حينئذ أن يقال: إن الله نسخ حكم الآية السابقة بما هو خيرٌ منها حيث كان عدم الحكم خيرًا للناس.

٢- والنسخ إلى بدل أخف: يمثلون له بقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، الآية - فهي ناسخة لقوله: ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣]؛ لأن مقتضاها الموافقة لما كان عليه السابقون من تحريم الأكل والشرب والوطء إذا صلوا العتمة أو ناموا إلى الليلة التالية، كما ذكروا ذلك، فقد روى ابن أبي حاتم عن ابن عمر قال: أنزلت: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ كتب عليهم إذا صلى أحدهم العتمة أو نام حرم عليه الطعام والشراب والنساء إلى مثلها، وروى مثله أحمد والحاكم وغيرهما، وفيه: «فأنزل الله ﷻ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ ... الآية».

٣- النسخ إلى بدل مماثل: كنسخ التوجه إلى بيت المقدس بالتوجه إلى الكعبة في قوله: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤].

٤- والنسخ إلى بدل أثقل: كنسخ الحبس في البيوت في قوله: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ فَإِن شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ﴾ [النساء: ١٥] الآية، بالجلد في قوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ [النور: ٢] الآية.

أو الرجم في قوله: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة».

س ٤: لو ذكرت بعض الأمثلة للنسخ في القرآن؟

ج: قد ذكر السيوطي في الإتقان إحدى وعشرين آية اعتبرها من قبيل النسخ نذكر منها ما يأتي ونعلق عليه:

١- قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] منسوخة بقوله: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وقد قيل- وهو الحق -: إن الأولى غير منسوخة لأنها في صلاة التطوع في السفر على الراحلة وكذا في

حال الخوف والاضطرار، وحكمها باق، كما في الصحيحين، والثانية في الصلوات الخمس، والصحيح أنها ناسخة لما ثبت في السنة من استقبال بيت المقدس.

٢- قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]، قيل: منسوخة بآية المواريث، وقيل: بحديث: «**إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث**». [رواه أبو داود والترمذي، وقال: حسن صحيح].

٣- قوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤]، نسخت بقوله: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، لما في الصحيحين من حديث سلمة بن الأكوع أنه قال: لما نزلت ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ كان من أراد أن يفطر يفتدي، حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها.

وذهب ابن عباس إلى أنها محكمة غير منسوخة: روى البخاري عن عطاء أنه سمع ابن عباس ﷺ يقرأ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ قال ابن عباس: «ليست بمنسوخة، هي للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان كل يومٍ مسكينًا» - وليس معنى «يطيقونه» على هذا: يستطيعونه، وإنما معناه: يتحملونه بمشقة وكلفة.

وبعضهم جعل الكلام على تقدير «لا» النافية، أي: وعلى الذين لا يطيقونه.

٤- قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧] نسخت بقوله: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، وقيل: يحمل عموم الأمر بالقتال على غير الأشهر الحرم فلا نسخ.

٥- قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، نسخت بقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

وقيل: إن الآية الأولى محكمة لأنها في مقام الوصية للزوجة إذا لم تخرج ولم تتزوج، أما الثانية فهي لبيان العدة، ولا تنافي بينهما.

٦- قوله: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] نسخت بقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

٧- قوله: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُوا ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾ [النساء: ٨] نسخت بآية المواريث وقيل- وهو الصواب-: إنها غير منسوخة وحكمها باقٍ على الندب.

٨- قوله: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ فَإِن شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي ٱلْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴿١٥﴾ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَآ﴾ [النساء: ١٥، ١٦]، نسختا بآية الجلد للبكر في سورة النور:

﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] وبالجلد للبكر وبالرجم للثيب الوارد في السنة: «. . . **البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم**» [رواه مسلم من حديث عبادة بن الصامت].

٩- قوله: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا مِاْئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥] نسخت بقوله: ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِاْئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦].

١٠- قوله: ﴿ٱنفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١]، نسخت بقوله: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ﴾ [التوبة: ٩١] الآية، وبقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً﴾ [التوبة: ١٢٢].

وقيل: إنه من باب التخصيص لا النسخ. وقد مر ذكر أمثلة أخرى.

س: وماذا عن المصنفات في الناسخ والمنسوخ؟

ج: صنف في الناسخ والمنسوخ جماعة من العلماء: منهم أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو داود السجستاني، وأبو جعفر النحاس، وابن الأنباري، ومكي بن أبي طالب، وابن العربي، وآخرون، [انظر الإتقان - للسيوطي (٢/ ٢٠)].

تعريف المطلق والمقيد

س: ما تعريف المطلق؟

ج: المطلق: هو ما دل على الحقيقة بلا قيد، فهو يتناول واحدًا لا بعينه من الحقيقة، وأكثر مواضعه النكرة في الإثبات كلفظ «رقبة» في مثل: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ فإنه يتناول عتق إنسان مملوك- وهو شائع في جنس العبيد مؤمنهم وكافرهم على السواء- وهو نكرة في الإثبات، لأن المعنى: فعليه تحرير رقبة، وكقوله عليه الصلاة والسلام: «**لا نكاح إلا بولي**» [رواه أحمد والأربعة].

وهو مطلق في جنس الأولياء سواء أكان رشيدًا أو غير رشيد.

ولهذا عرفه بعض الأصوليين: بأنه عبارة عن النكرة في سياق الإثبات، فقولنا: «نكرة» احتراز عن أسماء المعارف وما مدلوله واحد معين، وقولنا: «في سياق الإثبات» احتراز عن النكرة في سياق النفي فإنها تعم جميع ما هو من جنسها. [انظر «الإتقان» (٢/ ٣١)].

س: ما تعريف المقيد؟

ج: المقيد: هو ما دل على الحقيقة بقيد، كالرقبة المقيدة بالإيمان في قوله: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

س: ما أقسام المطلق والمقيد؟

ج: للمطلق والمقيد صور عقلية نذكر منها الأقسام الواقعية فيما يلي:

١- أن يتحد السبب والحكم: كالصيام في كفارة اليمين: جاء مطلقًا في القراءة المتواترة بالمصحف: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، ومقيدًا بالتتابع في قراءة ابن مسعود: «فصيام ثلاثة أيام متتابعات»-

فمثل هذا يحمل المطلق فيه على المقيد لأن السبب الواحد لا يوجب المتنافيين- ولهذا قال قوم بالتتابع، وخالفهم من يرى أن القراءة غير المتواترة -وإن كانت مشهورة- ليست حجة، فليس هنا مقيد حتى يحمل عليه المطلق.

٢- أن يتحد السبب ويختلف الحكم: كالأيدي في الوضوء والتيمم، قيد غسل الأيدي في الوضوء بأنه إلى المرافق، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، وأطلق المسح في التيمم قال تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾ [المائدة: ٦]، فقيل: لا يحمل المطلق على المقيد لاختلاف الحكم.

ونقل الغزالي عن أكثر الشافعية حمل المطلق على المقيد هنا لاتحاد السبب وإن اختلف الحكم.

٣- أن يختلف السبب ويتحد الحكم، وفي هذا صورتان:

(أ) الأولى: أن يكون التقييد واحدًا. كعتق الرقبة في الكفارة، ورد اشتراط الإيمان في الرقبة بتقييدها بالرقبة المؤمنة في كفارة القتل الخطأ، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، وأطلقت في كفارة الظهار، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا﴾ [المجادلة: ٩٢]، وفي كفارة اليمين، قال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ ۖ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، فقال جماعة منهم المالكية وكثير من الشافعية: يحمل المطلق على المقيد من غير دليل، فلا تجزئ الرقبة الكافرة في كفارة الظهار واليمين، وقال آخرون- وهو مذهب الأحناف: لا يحمل المطلق على المقيد إلا بدليل، فيجوز إعتاق الكافرة في كفارة الظهار واليمين.

وحجة أصحاب الرأي الأول: أن كلام الله تعالى متحد في ذاته، لا تعدد فيه، فإذا نص على اشتراط الإيمان في كفارة القتل، كان ذلك تنصيصًا على اشتراطه في كفارة الظهار، ولهذا حمل قوله تعالى: ﴿وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ على قوله في أوله الآية: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]، من غير دليل خارج، أي: والذاكرات الله كثيرًا، والعرب من مذهبها استحباب الإطلاق اكتفاء بالقيد وطلبًا للإيجاز والاختصار، وقد قال تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق: ١٧]، والمراد: «عن اليمين قعيد»، ولكن حذف لدلالة الثاني عليه [انظر (الأحكام) للآمدي جـ٣ ص٥، و«البرهان» للزركشي، جـ٢ ص١٦].

وأما حجة أصحاب أبي حنيفة: فإنهم قالوا: إن حمل ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ﴾ على: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ جاء بدليل.

ودليله: أن قوله: ﴿وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ معطوف على قوله: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ ولا استقلال له بنفسه، فوجب رده إلى ما هو معطوف عليه ومشارك له في حكمه، ومثله العطف في قوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ وإذا امتنع التقيد من غير دليل، فلا بد من دليل، ولا نص من كتاب أو سنة يدل على ذلك، والقياس يلزم منه رفع ما اقتضاه المطلق من الخروج عن العهدة بأي شيء كان، مما هو داخل تحت اللفظ المطلق، فيكون نسخًا، ونسخ النص لا يكون بالقياس.

ويجاب عن ذلك من أصحاب الرأي الأول: بأننا لا نسلم أنه يلزم من قياس المطلق على المقيد نسخ النص المطلق، بل تقييده ببعض مسمياته، فتقيد «الرقبة» بأن تكون مؤمنة، فيكون الإيمان شرطًا في الخروج عن العهدة.

كما أنكم تشترطون فيها صفة السلامة، ولم يدل على ذلك نص من كتاب أو سنة.

(ب) الثانية: أن يكون التقييد مختلفًا، كالكفارة بالصوم، قيد الصوم بالتتابع في كفارة القتل، قال تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٩٢]، وفي كفارة الظهار، قال تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ

مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا﴾ [المجادلة: ٤]، وجاء تقييده بالتفريق في صوم المتمتع بالحج.

قال تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ثم جاء الصوم مطلقًا دون تقييد بالتتابع أوالتفريق في كفارة اليمين قال تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، وفي قضاء رمضان قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فالمطلق في هذا لا يحمل على المقيد؛ لأن القيد مختلف، فحمل المطلق على أحدهما ترجيح بلا مرجح.

٤- أن يختلف السبب ويختلف الحكم: كاليد في الوضوء، والسرقة. قيدت في الوضوء إلى المرافق، وأطلقت في السرقة، قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] فلا يحمل المطلق على المقيد للاختلاف سببًا وحكمًا، وليس في هذا شيء من التعارض.

قال صاحب البرهان [(٢/ ١٥)]: «إن وجد دليل على تقييد المطلق صير إليه، وإلا فلا، والمطلق على إطلاقه، والمقيد على تقييده؛ لأن الله تعالى خاطبنا بلغة العرب، والضابط أن الله تعالى إذا حكم في شيء بصفة أو شرط ثم ورد حكم آخر مطلقًا نظر، فإن لم يكن له أصل يرد إليه إلا ذلك الحكم المقيد وجب تقييده به، وإن كان له أصل غيره لم يكن رده إلى أحدهما بأولى من الآخر.

تعريف المنطوق وأقسامه

س: ما تعريف المنطوق؟

ج: المنطوق: هو ما دل عليه اللفظ في محل النطق- أي أن دلالته تكون من مادة الحروف التي ينطق بها.

ومنه: النص، والظاهر، والمؤول.

فالنص: هو ما يفيد بنفسه معنى صريحًا لا يحتمل غيره، كقوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ

أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] فإن وصف عشرة بـ «كاملة» قطع احتمال العشرة لما دونها مجازًا. وهذا هو الغرض من النص- وقد نقل عن قوم أنهم قالوا بندرة النص جدًّا في الكتاب والسنة، وبالغ إمام الحرمين في الرد عليهم فقال: «لأن الغرض من النص الاستقلال بإفادة المعنى على القطع مع انحسام جهات التأويل والاحتمال، وهذا وإن عز حصوله بوضع الصيغ ردًّا إلى اللغة، فما أكثره مع القرائن الحالية والمقالية».

والظاهر: هو ما يسبق إلى الفهم منه عند الإطلاق معنى مع احتمال غيره احتمالًا مرجوحًا، فهو يشترك مع النص في أن دلالته في محل النطق، ويختلف عنه في أن النص يفيد معنى لا يحتمل غيره، والظاهر يفيد معنى عند الإطلاق مع احتمال غيره احتمالًا مرجوحًا، كقوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣]، فإن الباغي يطلق على الجاهل، ويطلق على الظالم، ولكن إطلاقه على الظالم أظهر وأغلب، فهو إطلاق راجح، والأول مرجوح، وكقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، فانقطاع الحيض يقال فيه: طهر، والوضوء والغسل يقال فيهما: طهر، ودلالة الطهر على الثاني أظهر، فهي دلالة راجحة، والأولى مرجوحة.

والمؤول: هو ما حمل لفظه على المعنى المرجوح لدليل يمنع من إرادة المعنى الراجح، فهو يخالف الظاهر في أن الظاهر يحمل على المعنى الراجح، حيث لا دليل يصرفه إلى المعنى المرجوح، أما المؤول فإنه يحمل على المعنى المرجوح؛ لوجود الدليل الصارف عن إرادة المعنى الراجح، وإن كان كل منهما يدل عليه اللفظ في محل النطق، كقوله تعالى: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤]، فإنه محمول على الخضوع والتواضع وحسن معاملة الوالدين. لاستحاله أن يكون للإنسان أجنحة.

دلالة الاقتضاء ودلالة الإشارة

قد تتوقف صحة دلالة اللفظ على إضمار، وتسمى بدلالة الاقتضاء، وقد لا تتوقف على إضمار ويدل اللفظ على ما لم يقصد به قصدًا أوليًّا، وتسمى: دلالة الإشارة.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، أي: فأفطر فعدة؛ لأن قضاء الصوم على المسافر إنما يجب إذا أفطر في سفر، أما إذا صام في سفره فلا موجب للقضاء خلافًا للظاهرية، وكقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] فإنه يتضمن إضمار الوطء ويقتضيه، أي: وطء أمهاتكم؛ لأن التحريم لا يضاف إلى الأعيان، فوجب لذلك إضمار فعل يتعلق به التحريم وهو الوطء، وهذا النوع يقرب من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو من باب إيجاز القصر في البلاغة- وسمي «اقتضاء» لاقتضاء الكلام شيئًا زائدًا على اللفظ.

والثاني: وهو دلالة الإشارة، كقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فإنه يدل على صحة صوم من أصبح جنبًا؛ لأنه يبيح الوطء إلى طلوع الفجر بحيث لا يتسع الوقت للغسل، وهذا يستلزم الإصباح على جنابة، وإباحة سبب الشيء إباحة للشيء نفسه، فإباحة الجماع إلى آخر جزء من الليل لا يتسع معه الغسل قبل الفجر إباحة للإصباح على جنابة.

obeikandl.com

وهاتان الدلالتان- الاقتضاء والإشارة- أُخذا من المنطوق أيضًا، فهما من أقسام المنطوق، فالمنطوق على هذا يشمل: ١- النص، ٢- والظاهر، ٣- والمؤول، ٤- والاقتضاء، ٥- والإشارة.

س: ما تعريف المفهوم؟

ج: المفهوم: هو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق.

س: وما أقسام المفهوم؟

ج: المفهوم ينقسم إلى قسمين: ١ - مفهوم موافقة. ٢- مفهوم مخالفة.

١- **فمفهوم الموافقة**: هو ما يوافق حكمه المنطوق، وهو نوعان:

(أ) النوع الأول: فحوى الخطاب: وهو ما كان المفهوم فيه أولى بالحكم من المنطوق، كفهم تحريم الشتم والضرب من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]؛ لأن منطوق الآية تحريم التأفف، فيكون تحريم الشتم والضرب أولى لأنهما أشد.

(ب) النوع الثاني: لحن الخطاب: وهو ما ثبت الحكم فيه للمفهوم كثبوته للمنطوق على السواء، كدلالة قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ﴾ [النساء: ١٠] على تحريم إحراق أموال اليتامى أو إضاعتها بأي نوع من أنواع التلف؛ لأن هذا مساوٍ للأكل في الإتلاف.

وتسمية هذين بمفهوم الموافقة؛ لأن المسكوت عنه يوافق المنطوق به في الحكم وإن زاد عليه في النوع الأول، وساواه في الثاني، والدلالة فيه من قبيل التنبيه بالأدنى على الأعلى، أو بالأعلى على الأدنى، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِدِينَارٖ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾ [آل عمران: ٧٥]، فالجملة الأولى: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾ من التنبيه على أنه يؤدي إليك الدينار وما تحته، والجملة الثانية: ﴿وَمِنۡهُم مَّنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِدِينَارٖ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ

إِلَيْكَ﴾ من التنبيه على أنك لا تأمنه بقنطار.

٢- **مفهوم المخالفة**: هو ما يخالف حكمه المنطوق، وهو أنواع:

(أ) مفهوم صفة: والمراد بها الصفة المعنوية، كالمشتق: في قوله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦] فمفهوم التعبير بـ«فاسق» أن غير الفاسق لا يجب التثبت في خبره، ومعنى هذا أنه يجب قبول خبر الواحد العدل. وقوله تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فهو يدل على انتفاء الحكم في المخطئ؛ لأن تخصيص العمد بوجوب الجزاء به يدل على نفي وجوب الجزاء في قتل الصيد خطأ، وكالعدد في قوله: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، مفهومه: أن الإحرام بالحج في غير أشهره لا يصح، وقوله: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] مفهومه: ألا يجلد أقل أو أكثر.

(ب) مفهوم شرط: كقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦]، فمعناه: أن غير الحوامل لا يجب الإنفاق عليهن.

(ج) مفهوم غاية: كقوله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، فمفهوم هذا: أنها تحل للأول إذا نكحت غيره بشروط النكاح.

(د) مفهوم حصر: كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، مفهومه: أن غيره سبحانه لا يعبد ولا يستعان به، ولذلك كانت دالة على إفراده تعالى بالعبادة والاستعانة.

وقد اختلف في الاحتجاج بهذه المفاهيم، والأصح في ذلك أنها حجة بشروط، منها:

(أ) ألا يكون المذكور خرج مخرج الغالب، فلا مفهوم للحجور في قوله تعالى: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم﴾ [النساء: ٢٣]؛ لأن الغالب كون الربائب في حجور الأزواج.

(ب) ومنها ألا يكون المذكور لبيان الواقع، فلا مفهوم لقوله: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ [المؤمنون: ١١٧]؛ لأن الواقع أن أي إله لا برهان عليه، وقوله: ﴿لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ صفة لازمة جيء بها للتوكيد والتهكم بمدعى إله مع الله لا أن كون في الآلهة ما يجوز أن يقوم عليه برهان، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣]. فلا مفهوم له يدل على إباحة إكراه السيد لأمته على البغاء إن لم ترد التحصن، وإنما قال: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ ؛ لأن الإكراه لا يتأتى إلا مع إرادة التحصن.

وعن جابر بن عبد الله قال: «كان عبد الله بن أبي يقول لجارية له: اذهبي فأبغينا شيئًا، وكانت كارهة، فأنزل الله: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٣٣]».

وعن جابر أيضًا: «أن جارية لعبد الله بن أبي، يقال لها: «مُسيكة» وأخرى يقال لها: «أُميمة»، فكان يريدهما على الزنا، فشكتا ذلك إلى النبي ﷺ فأنزل الله: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ﴾ » [أخرجهما مسلم وغيره].

والأمر في الاحتجاج بمفهوم الموافقة أيسر، فقد اتفق العلماء على صحة الاحتجاج به سوى الظاهرية.

أما الاحتجاج بمفهوم المخالفة فقد أثبته مالك والشافعي وأحمد، ونفاه أبو حنيفة وأصحابه.

واحتج المثبتون بحجج نقلية وعقلية:

فمن الحجج النقلية: ما روي أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]، قال النبي ﷺ: «**قد خيرني ربي، فوالله لأزيدنه على السبعين**». ففهم النبي ﷺ أن ما زاد على السبعين بخلاف السبعين [نقله ابن جرير بأسانيد كثيرة].

ومنها: ما ذهب إليه ابن عباس ﷺ من منع توريث الأخت مع البنت [نقله ابن

جرير وغيره عن ابن عباس] استدلالًا بقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، حيث إنه فهم من توريث الأخت مع عدم الولد امتناع توريثها مع البنت؛ لأنها ولد، وهو من فصحاء العرب، وترجمان القرآن.

ومنها: ما روي «أن يعلى بن أمية» قال لعمر: ما بالنا نقصر وقد أمنا. وقد قال الله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: ١٠١]، ووجه الاحتجاج به: أنه فهم من تخصيص القصر عند الخوف عدم القصر عند الأمن، ولم ينكر عليه عمر، بل قال: «لقد عجبت مما عجبت منه، فسألت النبي ﷺ عن ذلك، فقال لي: هي صدقةٌ تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته» [رواه الإمام أحمد، ورواه مسلم وأهل السنن]، ويعلى بن أمية وعمر من فصحاء العرب، وقد فهما ذلك، والنبي ﷺ أقرهما عليه.

ومن الحجج العقلية: أنه لو كان حكم الفاسق وغير الفاسق سواء في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾ [الحجرات: ٦]، في وجوب التثبت في الخبر لما كان لتخصيص الفاسق بالذكر فائدة. وقس على ذلك سائر الأمثلة [الإتقان: (٢/ ٣١)].

أمثال القرآن

س: ما تعريف الأمثال؟

ج: الأمثال: جمع مثل، والمثل والمِثل والمثيل: كالشّبه والشِّبه والشّبيه لفظًا ومعنى.

والمثل في الأدب: قول محكي سائر يقصد به تشبيه حال الذي حكي فيه بحال الذي قيل لأجله، أي: يشبه مضربه بموروده، مثل: «رب رميةٍ من غير رامٍ» أي: رب رمية

مصيبة حصلت من رام شأنه أن يخطئ، وأول من قال هذا الحكم بن يغوث النقري، يضرب للمخطئ يصيب أحيانًا، وعلى هذا فلا بد له من مورد يشبه مضربه به.

ويطلق المثل على الحال والقصة العجيبة الشأن، وبهذا المعنى فسّر لفظ المثل في كثير من آيات، كقوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾ [محمد: ١٥]: أي قصتها وصفتها التي يتعجب منها. [انظر «بلاغة القرآن» للعلامة محمد الخضر حسين ص٢٦]

وأشار الزمخشري إلى هذه المعاني الثلاثة في كشافه فقال: «والمثل في أصل كلامهم بمعنى المثل والنظير، ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه بمورده: مثل، ولم يضربوا مثلًا ولا رأوه أهلًا للتسيير ولا جديرًا بالتداول والقبول إلا قولًا فيه غرابة من بعض الوجوه»، ثم قال: «وقد استعير المثل للحال أو الصفة أو القصة إذا كان لها شأن وفيها غرابة».

وهناك معنى رابع ذهب إليه علماء البيان في تعريف المثل فهو عندهم: المجاز المركب الذي تكون علاقته المتشابهة متى فشا استعماله، وأصله الاستعارة التمثيلية، كقولك للمتردد في فعل أمر: «ما لي أراك تقدم رجلًا وتؤخر أخرى».

وقيل في ضابط المثل كذلك: إنه إبراز المعنى في صورةٍ حسية تكسبه روعةً وجمالًا، والمثل بهذا المعنى لا يشترط أن يكون له مورد، كما لا يشترط أن يكون مجازًا مركبًا.

وإذا نظرنا إلى أمثال القرآن التي يذكرها المؤلفون وجدنا أنهم يوردون الآيات المشتملة على تمثيل حال أمر بحال أمر آخر، سواء أورد هذا التمثيل بطريق الاستعارة، أم بطريق التشبيه الصريح، أو الآيات الدالة على معنى رائع بإيجاز، أو التي يصح استعمالها فيما يشبه ما وردت فيه، فإن الله تعالى ابتدأها دون أن يكون لها مورد من قبل.

فأمثال القرآن لا يستقيم حملها على أصل المعنى اللغوي الذي هو الشبيه والنظير، ولا يستقيم حملها على ما يذكر في كتب اللغة لدى من ألفوا في الأمثال، إذ ليست

أمثال القرآن أقوالًا استعملت على وجه تشبيه مضربها بموردها، ولا يستقيم حملها على معنى الأمثال عند علماء البيان فمن أمثال القرآن ما ليس باستعارة وما لم يفش استعماله، ولذا كان الضابط الأخير أليق بتعريف المثل في القرآن: فهو إبراز المعنى في صورة رائعة موجزة لها وقعها في النفس، سواء أكانت تشبيهًا أو قولًا مرسلًا.

فابن القيم يقول في أمثال القرآن: تشبيه شيء بشيء في حكمه، وتقريب المعقول من المحسوس، أو أحد المحسوسين من الآخر واعتبار أحدهما بالآخر، ويسوق الأمثلة: فتجد أكثرها على طريقة التشبيه الصريح كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [يونس: ٢٤]، ومنها ما يجيء على طريقة التشبيه الضمني، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢]، إذ ليس فيه تشبيه صريح.

ومنه ما لم يشتمل على تشبيه ولا استعارة، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: ٧٣] فقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ .. قد سماه الله مثلًا وليس فيه استعارة ولا تشبيه.

أنواع الأمثال في القرآن

س: ما أنواع الأمثال في القرآن؟

ج: الأمثال في القرآن ثلاثة أنواع:

١- الأمثال المصرحة.

٢- والأمثال الكامنة.

٣- والأمثال المرسلة.

النوع الأول: الأمثال المصرحة - وهي ما صرح فيها بلفظ المثل، أو ما يدل على التشبيه، وهي كثيرة في القرآن نورد منها ما يأتي:

(أ) قوله تعالى في حق المنافقين: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: ١٧-١٩]، إلى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

ففي هذه الآيات ضرب الله للمنافقين مثلين: مثلًا ناريًا في قوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ لما في النار من مادة النور، ومثلًا مائيًا في قوله: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ لما في الماء من مادة الحياة، وقد نزل الوحي من السماء متضمنًا لاستنارة القلوب وحياتها، وذكر الله حظ المنافقين في الحالين، فهم بمنزلة من استوقد نارًا للإضاءة والنفع حيث انتفعوا ماديًا بالدخول في الإسلام، ولكن لم يكن له أثر نوري في قلوبهم، فذهب الله بما في النار من الإضاءة: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ وأبقى ما فيها من الإحراق، وهذا مثلهم الناري.

وذكر مثلهم المائي فشبههم بحال من أصابه مطر فيه ظلمة ورعد وبرق فخارت قواه ووضع أصبعيه في أذنيه وأغمض عينيه خوفًا من صاعقةٍ تصيبه؛ لأن القرآن بزواجره وأوامره ونواهيه وخطابه نزل عليهم نزول الصواعق.

(ب) وذكر الله المثلين: المائي والناري في سورة الرعد للحق والباطل، فقال تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا ۚ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧].

شبه الوحي الذي أنزله من السماء لحياة القلوب بالماء الذي أنزله لحياة الأرض بالنبات، وشبه القلوب بالأودية، والسيل إذا جرى في الأودية احتمل زبدًا وغثاء،

فكذلك الهدى والعلم إذا سرى في القلوب أثار ما فيها من الشهوات ليذهب بها، وهذا هو المثل المائي في قوله: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ وهكذا يضرب الله الحق والباطل.

وذكر المثل الناري في قوله: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي ٱلنَّارِ﴾ . . فالمعادن من ذهب أو فضة أو نحاس أو حديد عند سبكها تخرج النار ما فيها من الخبث وتفصله عن الجوهر الذي ينتفع به فيذهب جفاءً، فكذلك الشهوات يطرحها قلب المؤمن ويجفوها كما يطرح السيل والنار ذلك الزبد وهذا الخبث.

النوع الثاني من الأمثال: الأمثال الكامنة - وهي التي لم يصرح فيها بلفظ التمثيل، ولكنها تدل على معان رائعة في إيجاز، يكون لها وقعها إذا نقلت إلى ما يشبهها، ويمثلون لهذا النوع بأمثلة منها:

١- ما في معنى قولهم: «خير الأمور الوسط»:

(أ) قوله تعالى في البقرة: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨].

(ب) قوله تعالى في النفقة: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧].

(ج) قوله تعالى في الصلاة: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠].

(د) قوله تعالى في الإنفاق: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الاسراء: ٢٩].

٢- ما في معنى قولهم: «ليس الخبر كالمعاينة»:

قوله تعالى في إبراهيم عليه السلام: ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠].

٣- ما في معنى قولهم: «كما تدين تدان»:

قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

٤- ما في معنى: «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين»:

قوله تعالى على لسان يعقوب: ﴿قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٦٤].

النوع الثالث: الأمثال المرسلة في القرآن - وهي جمل أرسلت إرسالًا من غير تصريح بلفظ التشبيه، فهي آيات جارية مجرى الأمثال.

ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

١- ﴿ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ [يوسف: ٥١].

٢- ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [النجم: ٥٨].

٣- ﴿قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِى فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ [يوسف: ٤١].

٤- ﴿أَلَيْسَ ٱلصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ [هود: ٨١].

٥- ﴿لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّ﴾ [الأنعام: ٦٧].

٦- ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣].

٧- ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤].

٨- ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

٩- ﴿كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨].

١٠- ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمن: ٦٠].

١١- ﴿كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣].

١٢- ﴿ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: ٧٣].

١٣- ﴿لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ﴾ [الصافات: ٦١].

١٤- ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ﴾ [المائدة: ١٠٠].

١٥- ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

١٦- ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾ [الحشر: ١٤].

واختلفوا في هذا النوع من الآيات الذي يسمونه إرسال المثل، ما حكم استعماله استعمال الأمثال؟

obeikandl.com

فرآه بعض أهل العلم خروجًا عن أدب القرآن، قال الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]: «جرت عادة الناس بأن يتمثلوا بهذه الآية عند المتاركة، وذلك غير جائز؛ لأنه تعالى ما أنزل القرآن ليتمثل به، بل يتدبر فيه، ثم يعمل بموجبه».

ورأى آخرون أنه لا حرج فيما يظهر أن يتمثل الرجل بالقرآن في مقام الجد، كأن يأسف أسفًا شديدًا لنزول كارثة قد تقطعت أسباب كشفها عن الناس فيقول: ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [النجم: ٥٨]، أو يحاوره صاحب مذهب فاسد يحاول استهواءه إلى باطله فيقول: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ والإثم الكبير في أن يقصد الرجل إلى التظاهر بالبراعة فيتمثل بالقرآن حتى في مقام الهزل والمزاح [بلاغة القرآن ص٣٣].

س: ما فوائد الأمثال؟

١- الأمثال تبرز المعقول في صورة المحسوس الذي يلمسه الناس، فيتقبله العقل؛ لأن المعاني المعقولة لا تستقر في الذهن إلا إذا صيغت في صورة حسية قريبة الفهم، كما ضرب الله مثلًا لحال المنفق رياء، حيث لا يحصل من إنفاقه على شيء من الثواب، فقال تعالى: ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا ۖ لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا۟﴾ [البقرة: ٢٦٤].

٢- وتكشف الأمثال عن الحقائق، وتعرض الغائب في معرض الحاضر كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

٣- وتجمع الأمثال المعنى الرائع في عبارة موجزة كالأمثال الكامنة والأمثال المرسلة في الآيات الآنفة الذكر.

٤- ويُضرب المثل للترغيب في الممثّل حيث يكون الممثّل به مما ترغب فيه النفوس، كما ضرب الله مثلًا لحال المنفق في سبيل الله حيث يعود عليه الإنفاق بخير كثير، فقال تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ

سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١].

٥- ويضرب المثل للتنكير حيث يكون الممثل به مما تكرهه النفوس، كقوله تعالى في النهي عن الغيبة: ﴿وَلَا يَغۡتَب بَّعۡضُكُم بَعۡضًاۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمۡ أَن يَأۡكُلَ لَحۡمَ أَخِيهِ مَيۡتٗا فَكَرِهۡتُمُوهُۚ﴾ [الحجرات: ١٢].

٦- ويضرب المثل لمدح الممثل، كقوله تعالى في الصحابة: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ﴾ [الفتح: ٢٩]، وكذلك حال الصحابة فإنهم كانوا في بدء الأمر قليلًا، ثم أخذوا في النمو حتى استحكم أمرهم، وامتلأت القلوب إعجابًا بعظمتهم.

٧- ويضرب المثل حيث يكون للممثل به صفة يستقبحها الناس، كما ضرب الله مثلًا لحال من آتاه الله كتابه، فتنكب الطريق عن العمل به، وانحدر في الدنايا منغمسًا، فقال تعالى: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا فَأَتۡبَعَهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ ١٧٥ وَلَوۡ شِئۡنَا لَرَفَعۡنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخۡلَدَ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلۡكَلۡبِ إِن تَحۡمِلۡ عَلَيۡهِ يَلۡهَثۡ أَوۡ تَتۡرُكۡهُ يَلۡهَثۡۚ ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَاۚ﴾ [الأعراف: ١٧٥، ١٧٦].

٨- والأمثال أوقع في النفس، وأبلغ في الوعظ، وأقوى في الزجر، وأقوم في الإقناع، وقد أكثر الله تعالى الأمثال في القرآن للتذكرة والعبرة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ضَرَبۡنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الزمر: ٢٧]، وقال: ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡأَمۡثَٰلُ نَضۡرِبُهَا لِلنَّاسِۖ وَمَا يَعۡقِلُهَآ إِلَّا ٱلۡعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣]، وضربها النبي ﷺ في حديثه، واستعان بها الداعون إلى الله في كل عصر لنصرة الحق وإقامة الحجة، ويستعين بها المربون ويتخذونها من وسائل الإيضاح والتشويق، ووسائل التربية في الترغيب أو التنفير، في المدح أو الذم.

ضرب الأمثال بالقرآن:

جرت عادة أهل الأدب أن يسوقوا الأمثلة في مواطن تشبه الأحوال التي قيلت

فيها، وإذا صح هذا في أقوال الناس التي جرت مجرى المثل، فإن العلماء يكرهون ضرب الأمثال بالقرآن، ولا يرون أن يتلو الإنسان آية من آيات الأمثال في كتاب الله عند شيء يعرض من أمور الدنيا، حفاظًا على روعة القرآن، ومكانته في نفوس المؤمنين، قال أبو عبيد: «وكذلك الرجل يريد لقاء صاحبه أو يهم بحاجته فيأتيه من غير طلب فيقول كالمازح: ﴿جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٠]، فهذا من الاستخفاف بالقرآن»، ومنه قول ابن شهاب الزهري: «لا تناظر بكتاب الله ولا بسنة رسول الله ﷺ»، قال أبو عبيد: «يقول: لا تجعل لها نظيرًا من القول ولا الفعل».

أقسام القرآن

س: تحدث عن القسم في القرآن؟

ج: يختلف الاستعداد النفسي عند الفرد في تقبله للحق وانقياده لنوره، فالنفس الصافية التي لم تتدنس فطرتها بالرجس تستجيب للهدى، وتفتح قلبها لإشعاعه، ويكفيها في الانصياع إليه اللمحة والإشارة، أما النفس التي رانت عليها سحابة الجهل، وغشيتها ظلمة الباطل فلا يهتز قلبها إلا بمطارق الزجر، وصيغ التأكيد، حتى يتزعزع نكيرها، والقسم في الخطاب من أساليب التأكيد التي يتخللها البرهان المفحم، والاستدراج بالخصم إلى الاعتراف بما يجحد.

س: ما تعريف القسم وما صيغته؟

ج: الأقسام: جمع قسم- بفتح السين- بمعنى الحلف واليمين، والصيغة الأصلية للقسم أن يؤتى بالفعل «أقسم» أو «أحلف» متعديًا بالباء إلى المقسم به، ثم يأتي المُقسم عليه، وهو المسمى بجواب القسم، كقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ [النحل: ٣٨].

فأجزاء صيغة القسم ثلاثة:

١- الفعل الذي يتعدى بالباء.

٢- والمقسم به.

٣- والمقسم عليه.

ولما كان القسم يكثر في الكلام، اختصر فصار فعل القسم يحذف ويكتفي بالباء ثم عُوِّض عن الباء بالواو في الأسماء الظاهرة كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ [الليل: ١]، وبالتاء في لفظ الجلالة كقوله: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧] وهذا قليل، أما الواو فكثيرة.

والقسم واليمين واحد: ويعرف بأنه: ربط النفس، بالامتناع عن شيء أو الإقدام عليه، بمعنى معظم عند الحالف حقيقة أو اعتقاداً، وسمي الحلف يمينًا؛ لأن العرب كان أحدهم يأخذ بيمين صاحبه عند التحالف.

س: ما فائدة القسم؟

ج: تمتاز اللغة العربية بدقة التعبير واختلاف الأساليب بتنوع الأغراض، وللمخاطب حالات مختلفة، هي المسماة في المعاني بأضرب الخبر الثلاثة: الابتدائي، والطلبي، والإنكاري.

فقد يكون المخاطب خالي الذهن من الحكم فيلقى إليه الكلام غفلًا من التأكيد، ويسمى هذا الضرب: ابتدائيًا.

وقد يكون مترددًا في ثبوت الحكم وعدمه، فيحسن تقوية الحكم له بمؤكد ليزيل تردده، ويسمى هذا الضرب: طلبيًا.

وقد يكون منكرًا للحكم، فيجب أن يؤكد له الكلام بقدر إنكاره قوة وضعفًا، ويسمى هذا الضرب: إنكاريًا.

والقسم من المؤكدات المشهورة التي تمكن الشيء في النفس وتقويه، وقد نزل القرآن الكريم للناس كافة، ووقف الناس منه مواقف متباينة، فمنهم الشاك، ومنهم

المنكر، ومنهم الخصم الألد.

فالقسم في كلام الله يزيل الشكوك، ويحبط الشبهات، ويقيم الحجة، ويؤكد الأخبار، ويقرر الحكم في أكمل صورة.

س: ما أنواع المقسم به في القرآن؟

ج: يقسم الله تعالى بنفسه المقدسة الموصوفة بصفاته، أو بآياته المستلزمة لذاته وصفاته، وإقسامه ببعض مخلوقاته دليل على أنه من عظيم آياته، وقد أقسم الله تعالى بنفسه في القرآن في سبعة مواضع:

١- في قوله: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧].

٢- وقوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبأ: ٣].

٣- وقوله: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]. وفي هذه الثلاثة أمر الله نبيه ﷺ أن يقسم به.

٤- وقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَـٰطِينَ﴾ [مريم: ٦٨].

٥- وقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢].

٦- وقوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥].

٧- وقوله: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَـٰرِقِ وَٱلْمَغَـٰرِبِ﴾ [المعارج: ٤٠].

وسائر القسم في القرآن بمخلوقاته، كقوله: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ١،٢].

وقوله: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ١-٣].

وقوله: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١،٢].

وقوله: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٥].

وقوله: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝١ وَطُورِ سِينِينَ﴾ [التين: ١،٢].

وهذا هو الكثير في القرآن.

ولله أن يحلف بما شاء، أما حلف العباد بغير الله فهو ضربٌ من الشرك، فعن عمر بن الخطاب ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**من حلف بغير الله فقد كفر -أو أشرك**» [رواه الترمذي وحسنه، وصححه الحاكم].

وإنما أقسم الله بمخلوقاته؛ لأنها تدل على بارئها، وهو الله تعالى، وللإشارة إلى فضيلتها ومنفعتها ليعتبر الناس بها.

وعن الحسن قال: «إن الله يقسم بما شاء من خلقه، وليس لأحد أن يقسم إلا بالله» [أخرجه ابن أبي حاتم].

س: ما أنواع القسم في القرآن؟

ج: القسم إما ظاهر، وإما مضمر.

١- فالظاهر: هو ما صُرِّح فيه بفعل القسم، وصرِّح فيه بالمقسم به، ومنه ما حذف فيه فعل القسم كما هو الغائب اكتفاءً بالجار من الياء أو الواو أو التاء، وقد أدخلت «لا» النافية على فعل القسم في بعض المواضع، كقوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١ وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ١،٢].

فقيل: «لا» في الموضعين نافية لمحذوف يناسب المقام، والتقدير مثلًا: لا صحة لما تزعمون أنه لا حساب ولا عقاب، ثم أستأنف فقال: أقسم بيوم القيامة، وبالنفس اللوامة، أنكم ستبعثون، وقيل: «لا» لنفي القسم كأنه قال: لا أقسم عليك بذلك اليوم وتلك النفس، ولكني أسألك غير مقسم، أتحسب أنا لا نجمع عظامك إذا تفرقت بالموت؟ إن الأمر من الظهور بحيث لا يحتاج إلى قسم، وقيل: «لا» زائدة، وجواب القسم في الآية المذكورة محذوف دل عليه قوله بعد: ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ . . إلخ، والتقدير: لتبعثن ولتحاسبن.

٢- والقسم المضمر هو ما لم يصرح فيه بفعل القسم ولا بالمقسم به، وإنما تدل عليه اللام المؤكدة التي تدخل على جواب القسم كقوله تعالى: ﴿لَتُبۡلَوُنَّ فِيٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡ﴾ [آل عمران: ١٨٦]. أي والله لتبلون.

س: ما أحوال المقسم عليه؟

١- المقسم عليه يراد بالقسم توكيده، وتحقيقه، فلا بد أن يكون مما يحسن فيه ذلك، كالأمور الغائبة والخفية إذا أقسم على ثبوتها.

٢- وجواب القسم يذكر تارة -وهو الغالب- وتارة يحذف، كما يحذف جواب «لو» كثيرًا، كقوله: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٥] وحذف مثل هذا من أحسن الأساليب؛ لأنه يدل على التفخيم والتعظيم، فالتقدير مثلًا: لو تعلمون ما بين أيديكم علم الأمر اليقين لفعلتم ما لا يوصف من الخير، فحذف جواب القسم كقوله: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢ وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ ۝٣ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ۝٤ هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ﴾ [الفجر: ١-٥]، فالمراد بالقسم: أن الزمان المتضمن لمثل هذه الأعمال أهل أن يقسم الرب ﷻ به، فلا يحتاج إلى جواب، وقيل: الجواب محذوف، أي: لتعذبن يا كفار مكة، وقيل: مذكور، وهو قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤]، والصحيح المناسب أنه لا يحتاج إلى جواب.

وقد يحذف الجواب لدلالة المذكور عليه، كقوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١ وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ١ - ٢]، فجواب القسم محذوف دل عليه قوله بعد: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة: ٣]... إلخ، والتقدير: لتبعثن ولتحاسبن.

٣- والماضي المثبت المتصرف الذي لم يتقدم معموله إذا وقع جوابًا للقسم تلزمه اللام و «قد»، ولا يجوز الاقتصار على إحداهما إلا عند طول الكلام، كقوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ۝٢ وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا ۝٣ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰهَا ۝٤ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ١-٩].

فجواب القسم: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ حذفت منه اللام لطول الكلام.

ولذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ۝١ وَٱلْيَوْمِ ٱلْمَوْعُودِ ۝٢ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ ۝٣ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾ [البروج: ١-٤]: إن الأحسن أن يكون هذا القسم مستغنيًا

عن الجواب، لأن القصد التنبيه على المقسم به، وأنه من آيات الرب العظيمة، وقيل: الجواب محذوف دل عليه: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾ أي أنهم ملعونون، يعني كفار مكة كما لعن أصحاب الأخدود، وقيل: حذف صدره، وتقديره: لقد قتل؛ لأن الفعل الماضي إذا وقع جوابًا للقسم تلزمه اللام و «قد»، ولا يجوز الاقتصار على إحداهما إلا عند طول الكلام، كما سبق في قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾، ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾.

٤- ويقسم الله على أصول الإيمان التي يجب على الخلق معرفتها فتارة يقسم على التوحيد كقوله: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝١ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ۝٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا ۝٣ إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ﴾ [الصافات: ١-٤].

وتارة يقسم على أن القرآن حق كقوله تعالى: ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٧].

وتارة على أن الرسول حق كقوله: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ١-٣].

وتارة على الجزاء والوعد والوعيد، كقوله: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ۝١ فَٱلْحَٰمِلَٰتِ وِقْرًا ۝٢ فَٱلْجَٰرِيَٰتِ يُسْرًا ۝٣ فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا ۝٤ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ۝٥ وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾[الذاريات: ١-٦].

وتارة على حال الإنسان، كقوله: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ۝٣ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾ [الليل: ١-٤].

٥- والقسم إما على جملة خبرية- وهو الغالب- كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٣]، وإما على جملة طلبية في المعنى كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩٢ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢-٩٣]؛ لأن المراد التهديد والوعيد.

س: وما أحوال القسم مع الشرط؟

ج: يجتمع القسم والشرط فيدخل كل منهما على الآخر فيكون الجواب للمتقدم

منهما- قسمًا كان أو شرطًا- ويغني عن جواب الآخر.

فإن تقدم القسم على الشرط كان الجواب للقسم وأغنى عن جواب الشرط، كقوله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم: ٤٦]، إذ التقدير: والله لئن لم تنته.

واللام الداخلة على الشرط ليست بلام جواب القسم كالتي في مثل قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، ولكنها اللام الداخلة على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط، وتسمى اللام المؤذنة، وتسمى كذلك الموطئة؛ لأنها وطأت الجواب للقسم، أي: مهدئة له.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [الحشر: ١٢]، وأكثر ما تدخل اللام الموطئة على «إن» الشرطية، وقد تدخل على غيرها.

ولا يقال: إن الجملة الشرطية هي جواب القسم المقدر، فإن الشرط لا يصلح أن يكون جوابًا؛ لأن الجواب لا يكون إلا خبرًا، والشرط إنشاء، وعلى هذا فإن قوله تعالى في المثال الأول: ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ يكون جوابًا للقسم المقدر أغنى عن جواب الشرط.

ودخول اللام الموطئة للقسم على الشرط ليس واجبًا، فقد تحذف مع كون القسم مقدرًا قبل الشرط، كقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣].

والذي يدل على أن الجواب للقسم لا للشرط دخول اللام فيه، وأنه ليس بمجزوم، بدليل قوله تعالى: ﴿لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]، ولو كانت جملة ﴿لَا يَأْتُونَ﴾ جوابًا للشرط لجزم الفعل.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨].

فاللام في: ﴿وَلَئِن﴾ هي الموطئة للقسم، واللام في: ﴿لَإِلَى اللَّهِ﴾ هي لام القسم، أي: الواقعة في الجواب، ولم تدخل نون التوكيد على الفعل للفصل بينه وبين

اللام بالجار والمجرور، والأصل: لئن متم أو قتلتم لتحشرن إلى الله.

* **إجراء بعض الأفعال مجرى القسم:**

إذا كان القسم يأتي لتأكيد المقسم عليه فإن بعض الأفعال يجري مجراه إذا كان سياق الكلام في معناه، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، فاللام في قوله: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾ لام القسم، والجملة بعدها جواب القسم؛ لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف.

وحمل المفسرون على هذا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣].

وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤].

وقوله: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [النور: ٥٥].

الجدل في القرآن

س: ما تعريف الجدل؟

ج: الجدل والجدال: المفاوضة على سبيل المنازعة والمغالبة لإلزام الخصم، أصله من جدلت الحبل: أي أحكمت فتله، فكأن المتجادلين يفتل كل واحد الآخر عن رأيه.

وقد ذكره الله في القرآن على أنه من طبيعة الإنسان في قوله: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]، أي: خصومة ومنازعة.

وأمر رسول الله ﷺ أن يجادل المشركين بالطريقة الحسنة التي تلين عريكتهم في قوله: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].

وأباح مناظرة أهل الكتاب بتلك الطريقة في قوله: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

ومثل هذا من قبيل المناظرة التي تهدف إلى إظهار الحق، وإقامة البرهان على صحته، وهي الطريقة التي يشتمل عليها جدل القرآن في هداية الكافرين وإلزام المعاندين، بخلاف مجادلة أهل الأهواء فإنها منازعة باطلة، قال تعالى: ﴿وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ [الكهف: ٥٦].

س: هل أفرد موضوع الجدل في القرآن بالتصنيف؟

ج: أفرده من المتأخرين بالتصنيف العلامة سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم المعروف بابن أبي العباس الحنبلي نجم الدين الطوفي المتوفى سنة ٧١٦ هجرية.

س: ما طريقة القرآن في المناظرة؟

ج: القرآن الكريم تناول كثيرًا من الأدلة والبراهين التي حاج بها خصومه في صورة واضحة جلية يفهمها العامة والخاصة، وأبطل كل شبهةٍ فاسدة ونقضها بالمعارضة والمنع في أسلوب واضح النتائج، سليم التركيب، لا يحتاج إلى إعمال عقل أو كثير بحث.

ولم يسلك القرآن في الجدل طريقة المتكلمين الاصطلاحية في المقدمات والنتائج التي يعتمدون عليها، من الاستدلال بالكلى على الجزئي في قياس الشمول، أو الاستدلال بأحد الجزأين على الآخر في قياس التمثيل، أو الاستدلال بالجزئي على الكلى في قياس الاستقراء.

(أ) لأن القرآن جاء بلسان العرب، وخاطبهم بما يعرفون.

(ب) ولأن الاعتماد في الاستدلال على ما فطرت عليه النفس من الإيمان بما تشاهد وتحس دون عمل فكري عميق أقوى أثرًا وأبلغ حجة.

(ج) ولأن ترك الجلي من الكلام والالتجاء إلى الدقيق الخفي نوعٌ من الغموض

والإلغاز لا يفهمه إلا الخاصة، وهو على طريقة المناطقة ليس سليمًا من كل وجه، فأدلة التوحيد والمعاد المذكورة في القرآن من نوع الدلالة المعينة المستلزمة لمدلولها بنفسها من غير احتجاج إلى اندراجها تحت قضية كلية، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «الرد على المنطقيين»: «وما يذكره النظار من الأدلة القياسية التي يسمونها براهين على إثبات الصانع ﷻ لا يدل شيء منها على عينه، وإنما يدل على أمر مطلق كلي لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه، فإنا إذا قلنا: هذا محدث، وكل مُحدث فلا بد له من مُحدِث، أو ممكن، والممكن لا بد له من واجب، إنما يدل هذا على محدث مطلق، أو واجب مطلق... لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه»، وقال: «فبرهانهم لا يدل على شيء معين بخصوصه، لا واجب الوجود ولا غيره، وإنما يدل على أمر كلي، والكلى لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه، وواجب الوجود يمنع العلم به من وقوع الشركة فيه، ومن لم يتصور ما يمنع الشركة فيه لم يكن قد أعرف الله»، وقال: «وهذا بخلاف ما يذكر الله من الآيات في كتابه، كقوله: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤].

وقوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤]، ﴿لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٢٤].

وغير ذلك، فإنه يدل على المعين كالشمس التي هي آية النهار... وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ﴾ [الإسراء: ١٢].

فالآيات تدل على نفس الخالق سبحانه لا على قدر مشترك بينه وبين غيره، فإن كل ما سواه مفتقر إليه نفسه، فيلزم من وجوده وجود عين الخالق نفسه».

فأدلة الله على توحيده وما أخبر به من المعاد، وما نصبه من البراهين لصدق رسله

لا تفتقر إلى قياس شمولي أو تمثيلي، بل هي مستلزمة لمدلولها عينًا، والعلم بها مستلزم للعلم بالمدلول، وانتقال الذهن منها إلى المدلول بيِّن واضح، كانتقال الذهن من رؤية شعاع الشمس إلى العلم بطلوعها، وهذا النوع من الاستدلال بدهي يستوي في إدراكه كل العقول.

قال الزركشي [انظر «البرهان» جـ٢ ص٢٤]: «اعلم أن القرآن العظيم قد اشتمل على جميع أنواع البراهين والأدلة، وما بين برهان ودلالة وتقسيم وتحديد شيء من كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله تعالى قد نطق به، لكن أورده تعالى على عادة العرب دون دقائق طرق أحكام المتكلمين لأمرين:

أحدهما: بسبب ما قاله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ﴾ [إبراهيم: ٤].

والثاني: أن المائل إلى دقيق المحاجة هو العاجز عن إقامة الحجة بالجليل من الكلام، فإن من استطاع أن يفهم بالأوضح الذي يفهمه الأكثرون لم يتخط إلى الأغمض الذي لا يعرفه إلا الأقلون ولم يكن ملغزًا، فأخرج تعالى مخاطباته في محاجة خلقه من أجل صورة تشتمل على أدق دقيق، لتفهم العامة من جليلها ما يقنعهم ويلزمهم الحجة، وتفهم الخواص من أثنائها ما يوفي على إدراكه فهم الخطباء، وعلى هذا حمل الحديث المروي: «**إن لكل آية ظهرًا وبطنًا ولكل حرف حدًّا ومطلعا**» لا على ما ذهب إليه الباطنية، ومن هذا الوجه كل من كان حظه في العلوم أوفر كان نصيبه من علم القرآن أكثر، ولذلك إذا ذكر تعالى حجة على ربوبيته ووحدانيته أتبعها مرة بإضافته إلى أولي العقل، ومرة إلى السامعين، ومرة إلى المفكرين، ومرة إلى المتذكرين، تنبيهًا أن بكل قوة من هذه القوى يمكن إدراك حقيقة منها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤] وغيرها من الآيات.

واعلم أنه قد يظهر منه بدقيق الفكر استنباط البراهين العقلية على طرق المتكلمين... ومن ذلك: الاستدلال على أن صانع العالم واحد، بدلالة التمانع

المشار إليه في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]؛ لأنه لو كان للعالم صانعان لكان لا يجري تدبيرهما على نظام، ولا يتسق على إحكام، ولكان العجز يلحقهما أو أحدهما، وذلك لو أراد أحدهما إحياء جسم، وأراد الآخر إماتته، فإما أن تنفذ إرادتهما فتتناقض لاستحالة تجزؤ الفعل إن فرض الاتفاق، أو لامتناع اجتماع الضدين إن فرض الاختلاف، وإما لا تنفذ إرادتهما فيؤدي إلى عجزهما، أو لا تنفذ إرادة أحدهما فيؤدي إلى عجزه.

والإله لا يكون عاجزًا».

س: لو ذكرت بعض أنواع مناظرات القرآن وأدلته؟

ج: (أ) ما يذكره تعالى من الآيات الكونية المقرونة بالنظر والتدبر للاستدلال على أصول العقائد كتوحيده سبحانه في ألوهيته، والإيمان بملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر- وهذا النوع كثير في القرآن.

فمنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١، ٢٢].

وقوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ إلى قوله: ﴿لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٣، ١٦٤].

(ب) ما يرد به على الخصوم ويلزم أهل العناد، ولهذا صور مختلفة:

١- منها تقرير المخاطب بطريق الاستفهام عن الأمور التي يسلم بها الخصم وتسلم بها العقول حتى يعترف بما ينكره، كالاستدلال بالخلق على وجود خالق في مثل قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾ أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ ﴿٣٧﴾ أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ ۖ فَلْيَأْتِ مُسْتَمِعُهُم بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٣٨﴾ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿٣٩﴾ أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ

﴿٤٠﴾ أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ ﴿٤١﴾ أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هُمُ ٱلْمَكِيدُونَ ﴿٤٢﴾ أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الطور: ٣٥-٤٣].

٢- الاستدلال بالمبدأ على المعاد، كقوله تعالى: ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ ۚ بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: ١٥]، وقوله: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِىٍّ يُمْنَىٰ ﴿٣٧﴾ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٣٨﴾ فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴿٣٩﴾ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: ٣٦-٤٠]، وقوله: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ﴿٥﴾ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴿٦﴾ يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ ﴿٧﴾ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾ [الطارق: ٥-٨]، ومثله الاستدلال بحياة الأرض بعد موتها بالإنبات على الحياة بعد الموت للحساب، كقوله: ﴿ر﴾ [فصلت: ٣٩].

٣- إبطال دعوى الخصم بإثبات نقيضها، كقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ۚ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۙ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١]، ردًّا على اليهود فيما حكاه الله عنهم بقوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١].

٤- السبر والتقسيم- بحصر الأوصاف، وإبطال أن يكون واحد منها علة للحكم، كقوله تعالى: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ۖ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ ۗ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۖ نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٤٣﴾ وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ ۗ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۖ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا ۚ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤].

٥- إفحام الخصم وإلزامه ببيان أن مدعاه يلزمه القول بما لا يعترف به أحد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ

وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٠٠﴾ بَدِيعُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَـٰحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠١،١٠٠]، فنفى التولد عنه لامتناع التولد من شيء واحد، وأن التولد إنما يكون من اثنين، وهو سبحانه لا صاحبة له، وأيضًا فإنه خلق كل شيء، وخلقه لكل شيء يناقض أن يتولد عنه شيء، وهو بكل شيء عليم، وعلمه بكل شيء يستلزم أن يكون فاعلًا بإرادته، فإن الشعور فارق بين الفاعل بالإرادة والفاعل بالطبع فيمتنع مع كونه عالمًا أن يكون كالأمور الطبيعية التي يتولد عنها الأشياء بلا شعور- كالحار والبارد- فلا يجوز إضافة الولد إليه [هذه الفقرة من كتاب «الرد على المنطقيين» لشيخ الإسلام ابن تيمية].

وهناك أنواع أخرى من الجدل كثيرة، كمناظرة الأنبياء مع أممهم، أو فريق المؤمنين مع المنافقين، وما شابه ذلك.

قصص القرآن

س: ما معنى القصص؟

ج: القص: تتبع الأثر، يقال: قصصت أثره: أي تتبعته، والقصص مصدر، قال تعالى: ﴿فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ [الكهف: ٦٤]، أي: رجعا يقصان الأثر الذي جاءا به، وقال على لسان أم موسى: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ﴾ [القصص: ١١] أي: تتبعي أثره حتى تنظري من يأخذه، والقصص كذلك: الأخبار المتتبعة، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [يوسف: ١١١]، والقصة: الأمر، والخبر، والشأن، والحال.

وقصص القرآن: أخباره عن أحوال الأمم الماضية، والنبوات السابقة، والحوادث الواقعة- وقد اشتمل القرآن على كثير من وقائع الماضي، وتاريخ الأمم،

وذكر البلاد والديار، وتتبع آثار كل قوم، وحكى عنهم صورة ناطقة لما كانوا عليه.

س: ما أنواع القصص في القرآن؟

ج: **القصص في القرآن ثلاثة أنواع: النوع الأول:** قصص الأنبياء، وقد تضمن دعوتهم إلى قومهم، والمعجزات التي أيدهم الله بها، وموقف المعاندين منهم، ومراحل الدعوة وتطورها وعاقبة المؤمنين والمكذبين، كقصص نوح، وإبراهيم، وموسى، وهارون، وعيسى، ومحمد، وغيرهم من الأنبياء والمرسلين، عليهم جميعًا أفضل الصلاة والسلام.

النوع الثاني: قصص قرآني يتعلق بحوادث غابرة، وأشخاص لم تثبت نوبتهم، كقصة الذين أخرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت، وطالوت وجالوت، وابني آدم، وأهل الكهف، وذي القرنين، وقارون، وأصحاب السبت، ومريم، وأصحاب الأخدود، وأصحاب الفيل ونحوهم.

النوع الثالث: قصص يتعلق بالحوادث التي وقعت في زمن رسول الله ﷺ كغزوة بدر وأحد في سورة آل عمران، وغزوة حنين وتبوك في التوبة، وغزوة الأحزاب في سورة الأحزاب، والهجرة، والإسراء، ونحو ذلك.

س: وما فوائد قصص القرآن؟

ج: للقصص القرآني فوائد نجمل أهمها فيما يأتي:

١- إيضاح أسس الدعوة إلى الله، وبيان أصول الشرائع التي بعث بها كل نبي: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

٢- تثبيت قلب رسول الله ﷺ وقلوب الأمة المحمدية على دين الله، وتقوية ثقة المؤمنين بنصرة الحق وجنده، وخذلان الباطل وأهله: ﴿وَكُلّٗا نَّقُصُّ عَلَيۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَۚ وَجَآءَكَ فِي هَٰذِهِ ٱلۡحَقُّ وَمَوۡعِظَةٞ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [هود: ١٢٠].

٣- تصديق الأنبياء السابقين وإحياء ذكراهم وتخليد آثارهم.

٤- إظهار صدق محمد ﷺ في دعوته بما أخبر به عن أحوال الماضين عبر القرون والأجيال.

٥- مقارعته أهل الكتاب بالحجة فيما كتموه من البينات والهدى، وتحديه لهم بما كان في كتبهم قبل التحريف والتبديل، كقوله تعالى: ﴿۞ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ ۗ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣].

٦- والقصص ضرب من ضروب الأدب، يصغي إليه السمع، وترسخ عبره في النفس: ﴿لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [يوسف: ١١١].

س: ما الحكمة من تكرار القصص في القرآن؟

ج: يشتمل القرآن الكريم على كثير من القصص الذي تكرر في غير موضع، فالقصة الواحدة يتعدد ذكرها في القرآن، وتعرض في صور مختلفة في التقديم والتأخير، والإيجاز والإطناب، وما شابه ذلك، ومن حكمة هذا:

١- بيان بلاغة القرآن في أعلى مراتبها، فمن خصائص البلاغة إبراز المعنى الواحد في صور مختلفة، والقصة المتكررة ترد في كل موضع بأسلوب يتمايز عن الآخر، وتصاغ في قالب غير القالب، ولا يمل الإنسان من تكرارها، بل تتجدد في نفسه معان لا تحصل له بقراءتها في المواضع الأخرى.

٢- قوة الإعجاز- فإيراد المعنى الواحد في صور متعددة مع عجز العرب عن الإتيان بصورة منها أبلغ في التحدي.

٣- الاهتمام بشأن القصة لتمكين عبرها في النفس، فإن التكرار من طرق التأكيد وأمارات الاهتمام، كما هو الحال في قصة موسى مع فرعون؛ لأنها تمثل الصراع بين الحق والباطل أتم تمثيل- مع أن القصة لا تكرر في السورة الواحد مهما كثر تكرارها.

٤- اختلاف الغاية التي تساق من أجلها القصة- فتذكر بعض معانيها الوافية بالغرض في مقام، وتبرز معان أخرى في سائر المقامات حسب اختلاف مقتضيات الأحوال.

س: ما أثر القصص القرآني في التربية والتهذيب؟

ج: مما لا شك فيه أن القصة المحكمة الدقيقة تطرق المسامع بشغف- وتنفذ إلى النفس البشرية بسهولة ويسر، وتسترسل مع سياقها المشاعر فلا تمل ولا تكل، ويرتاد العقل عناصرها فيجني من حقولها الأزاهير والثمار.

والدروس التلقينية والإلقائية تورث الملل، ولا تسطيع الناشئة أن تتابعها وتستوعب عناصرها إلا بصعوبة وشدة، وإلى أمد قصير. ولذا كان الأسلوب القصصي أجدى نفعًا، وأكثر فائدة.

والمعهود- حتى في حياة الطفولة - أن يميل الطفل إلى سماع الحكاية، ويصغى إلى رواية القصة، وتعي ذاكرته ما يروى له، فيحاكيه ويقصه.

هذه الظاهرة الفطرية النفسية ينبغي للمربين أن يفيدوا منها في مجالات التعليم، لا سيما التهذيب الديني الذي هو لب التعليم، وقوام التوجيه فيه.

وفي القصص القرآني تربة خصبة تساعد المربين على النجاح في مهمتهم، وتمدهم بزاد تهذيبي، من سيرة النبيين، وأخبار الماضين وسنة الله في حياة المجتمعات، وأحوال الأمم، ولا تقول في ذلك إلاحقًّا وصدقًا.

ويستطيع المربي أن يصوغ القصة القرآنية بالأسلوب الذي يلائم المستوى الفكري للمتعلمين، في كل مرحلة من مراحل التعليم.

ترجمة القرآن

س: تحدث عن مكانة اللغة العربية وارتباطها بالقرآن، ووضح مكانتها في الإسلام؟

ج: نزل القرآن الكريم على الرسول العربي بلسانٍ عربي مبين، فكانت هذه الظاهرة ضرورة اجتماعية لنجاح رسالة الإسلام، ومنذ ذلك الحين أصبحت اللغة

العربية جزءًا من كيان الإسلام، وأساسًا للتخاطب في إبلاغ دعوته، وكانت بعثة رسولنا ﷺ إلى الإنسانية كلها، وأعلن ذلك القرآن في غير موضع: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨].

ونشأت نواة الدولة الإسلامية في جزيرة العرب، ولا شك أن اللغة تحيا بحياة أمتها وتموت بموتها، فكانت نشأة الدولة الإسلامية على هذا النحو حياةً للغة العرب، فالقرآن وحي الإسلام، والإسلام دين الله المفروض، ولن يتأتى معرفة أصوله وأسسه إلا إذا فهم القرآن بلغته، فأخذت موجة الفتح الإسلامي تمتد إلى الألسنة الأخرى الأعجمية، فتعربها بالإسلام، وصار لزامًا على كل من يدخل في حوزة هذا الدين الجديد أن يستجيب له في لغة كتابه باطنًا وظاهرًا، حتى يستطيع القيام بواجباته، ولم يكن هناك حاجة إلى ترجمة القرآن له ما دام القرآن قد ترجم لسانه وعربه إيمانًا وتسليمًا.

س: ما معنى الترجمة وما المقصود بها؟

ج: الترجمة تطلق على معنيين: **أولهما**: الترجمة الحرفية: وهي نقل ألفاظ من لغة إلى نظائرها من اللغة الأخرى بحيث يكون النظم موافقًا للنظم، والترتيب موافقًا للترتيب.

ثانيهما: الترجمة التفسيرية أو المعنوية: وهي بيان معنى الكلام بلغة أخرى من غير تقييد بترتيب كلمات الأصل أو مراعاة لنظمه.

س: لماذا كان من الصعب ترجمة القرآن ترجمة حرفية إلى اللغات العالمية؟

ج: الذين على بصر باللغات يعرفون أن الترجمة الحرفية لا يمكن حصولها مع المحافظة على سياق الأصل والإحاطة بجميع معناه، فإن خواص كل لغة تختلف عن الأخرى في ترتيب أجزاء الجملة، فالجملة الفعلية في اللغة العربية تبدأ بالفعل فالفاعل في الاستفهام وغيره، والمضاف مقدم على المضاف إليه والموصوف مقدم على

الصفة، إلا إذا أريد الإضافة على وجه التشبيه مثلًا: كـ«لجين الماء»، أو كان الكلام من إضافة الصفة إلى معمولها: كـ«عظيم الأمل» وليس الشأن كذلك في سائر اللغات.

والتعبير العربي يحمل في طياته من أسرار اللغة ما لا يمكن أن يحل محله تعبيرًا آخر بلغة أخرى؛ فإن الألفاظ في الترجمة لا تكون متساوية المعنى من كل وجه فضلًا عن التراكيب.

والقرآن الكريم في قمة العربية فصاحة وبلاغة، وله من خواص التراكيب وأسرار الأساليب ولطائف المعاني، وسائر آيات إعجازه ما لا يستقل بأدائه لسان.

س: ما حكم ترجمة القرآن ترجمة حرفية؟

ج: لا يجد المرء أدنى شبهة في حرمة ترجمة القرآن ترجمة حرفية، فالقرآن كلام الله المنزل على رسوله المعجز بألفاظه ومعانيه، المتعبد بتلاوته، ولا يقول أحدٌ من الناس: إن الكلمة من القرآن إذا ترجمت يقال فيها: إنها كلام الله، فإن الله لم يتكلم إلا بما تتلوه بالعربية، ولن يتأتى الإعجاز بالترجمة؛ لأن الإعجاز خاص بما أنزل باللغة العربية- والذي يتعبد بتلاوته هو ذلك القرآن العربي المبين بألفاظه وحروفه وترتيب كلماته.

فترجمة القرآن الحرفية على هذا مهما كان المترجم على دراية باللغات وأساليبها وتراكيبها تخرج القرآن عن أن يكون قرآنًا.

س: وماذا عن الترجمة المعنوية للقرآن؟

ج: القرآن الكريم له معان أصلية، ومعان ثانوية.

والمراد بالمعاني الأصلية: المعاني التي يستوي في فهمها كل من عرف مدلولات الألفاظ المفردة وعرف وجوه تراكيبها معرفة إجمالية.

والمراد بالمعاني الثانوية: خواص النظم التي يرتفع بها شأن الكلام، وبها كان القرآن معجزًا.

فالمعنى الأصلي لبعض الآيات قد يوافق فيه منثور كلام العرب أو منظومه، ولا تمس هذه الموافقة إعجاز القرآن، فإن إعجازه ببديع نظمه وروعة بيانه، أي: بالمعنى الثانوي، وإياه عنى الزمخشري في كشافه بقوله: «إن في كلام العرب- خصوصًا القرآن- من لطائف المعاني ما لا يستقل بأدائه لسان».

س: وما حكم الترجمة المعنوية للقرآن؟

ج: ترجمة معاني القرآن الثانوية أمر غير ميسور، إذ أنه لا توجد لغة توافق اللغة العربية في دلالة ألفاظها على هذه المعاني المسماة عند علماء البيان: خواص التراكيب، وذلك ما لا يسهل على أحد ادعاؤه، وهو ما يقصده الزمخشري من عبارته السابقة، فوجوه البلاغة القرآنية في اللفظ أو التركيب، تنكيرًا وتعريفًا، أو تقديمًا وتأخيرًا، أو ذكرًا وحذفًا، إلى غير ذلك مما تسامت به لغة القرآن، وكان له وقعه في النفوس- هذه الوجوه في بلاغة القرآن لا يفي بحقها في أداء معناها لغة أخرى؛ لأن أي لغة لا تحمل تلك الخواص.

أما المعاني الأصلية فهي التي يمكن نقلها إلى لغة أخرى، وقد ذكر الشاطبي في الموافقات المعاني الأصلية والمعاني الثانوية، ثم قال: «إن ترجمة القرآن على الوجه الأول -يعني النظر إلى معانيه الأصلية- ممكن، ومن جهته صح تفسير القرآن وبيان معانيه للعامة ومن ليس لهم فهم يقوى على تحصيل معانيه، وكان ذلك جائزًا باتفاق أهل الإسلام، فصار هذا الاتفاق حجةً في صحة الترجمة على المعنى الأصلي».

ومع هذا فإن ترجمة المعاني الأصلية لا تخلو من فساد، فإن اللفظ الواحد في القرآن قد يكون له معنيان أو معان تحتملها الآية، فيضع المترجم لفظًا يدل على معنًى واحد حيث لا يجد لفظًا يشاكل اللفظ العربي في احتمال تلك المعاني المتعددة.

وقد يستعمل القرآن اللفظ في معنى مجازي فيأتي المترجم بلفظ يرادف اللفظ العربي في معناه الحقيقي، ولهذا ونحوه وقعت أخطاء كثيرة فيما تُرْجِم لمعاني القرآن.

وما ذهب إليه الشاطبي واعتبره حجة في صحة الترجمة على المعنى الأصلي ليس على

إطلاقه، فإن بعض العلماء يخص هذا بمقدار الضرورة في إبلاغ الدعوة، بالتوحيد وأركان العبادات، ولا يتعرض لما سوى ذلك، ويؤمر من أراد الزيادة بتعلم اللسان العربي.

س: تحدث عن الترجمة التفسيرية، وحكمها؟

ج: «ترجمة تفسير القرآن» أو «الترجمة التفسيرية» بمعنى شرح الكلام وبيان معناه بلغة أخرى، لا بأس بذلك، فإن الله تعالى بعث محمدًا ﷺ برسالة الإسلام إلى البشرية كافة على اختلاف أجناسها وألوانها: «**وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس كافة**» [متفق عليه]، وشرط لزوم الرسالة: البلاغ. والقرآن الذي نزل بلغة العرب صار إبلاغه للأمة العربية ملزمًا لها، ولكن سائر الأمم التي لا تحسن العربية، أو لا تعرفها يتوقف إبلاغها الدعوة على ترجمتها بلسانها، وقد عرفنا قبل استحالة الترجمة الحرفية وحرمتها، واستحالة ترجمة المعاني الثانوية، ومشقة ترجمة المعاني الأصلية وما فيها من أخطار، فلم يبق إلا أن يترجم تفسير القرآن الذي يتضمن أسس دعوته بما يتفق مع نصوص الكتاب وصريح السنة إلى لسان كل قبيل، حتى تبلغهم الدعوة وتلزمهم الحجة، وترجمة تفسير للقرآن على نحو ما ذكرنا يصح أن نسميها بالترجمة التفسيرية، وهي تختلف عن الترجمة المعنوية وإن كان الباحثون لا يفرقون بينهما، فإن الترجمة المعنوية توهم أن المترجم أخذ معاني القرآن من أطرافها ونقلها إلى اللغة الأجنبية، كما يقال في ترجمة غيره: ترجمة طبق الأصل. فالمفسر يتكلم بلهجة المبين لمعنى الكلام على حسب فهمه، فكأنه يقول للناس: هذا ما أفهمه من الآية، والمترجم يتكلم بلهجة من أحاط بمعنى الكلام وصبه في ألفاظ لغة أخرى، وشتان بين الأمرين، فالمفسر يقول في تفسير الآية: يعني كذا، ويذكر فهمه الخاص، والمترجم يقول: معنى هذا الكلام هو عين معنى الآية، وقد عرفنا ما في ذلك.

وينبغي أن يؤكد في الترجمة التفسيرية أنها ترجمة لفهم شخصي خاص، لا تتضمن وجوه التأويل المحتملة لمعاني القرآن، وإنما تتضمن ما أدركه المفسر منها، وبهذا تكون

ترجمة للعقيدة الإسلامية ومبادئ الشريعة كما تفهم من القرآن.

وإذا كان إبلاغ الدعوة من واجبات الإسلام فإن ما يتوقف على هذا البلاغ من دراسة اللغات ونقل أصول الإسلام إليها واجب كذلك، كما أن معرفتنا لهذه اللغات بالقدر الضروري تمكننا من دراسة كتبها للرد على المبشرين والمستشرقين الذين غمزوا عود الإسلام من بعيد أو قريب، وهذا هو ما عناه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «العقل والنقل» عندما قال: «وأما مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه إذا احتيج إلى ذلك، وكانت المعاني صحيحة- كمخاطبة العجم من الروم والفرس والترك بلغتهم وعرفهم، فإن هذا جائز حسن للحاجة، وإنما كرهه الأئمة إذا لم يحتج إليه» ثم قال: «ولذلك يترجم القرآن والحديث لمن يحتاج إلى تفهمه إياه بالترجمة، وكذلك يقرأ المسلم ما يحتاج إليه من كتب الأمم وكلامهم بلغتهم، ويترجم بالعربية، كما أمر النبي ﷺ زيد بن ثابت أن يتعلم كتاب اليهود ليقرأ له ويكتب له ذلك، حيث لم يأتمن اليهود عليه».

وإذا كانت الترجمة بمعناها الحقيقي ولو للمعاني الأصلية لا تتيسر في جميع آيات القرآن، وإنما المتيسر الترجمة على معنى التفسير كان من الضروري إشعار القارئ بذلك، ومن وسائله كتابة جمل في حواشي الصحائف يبين بها أن هذا أحد وجوه- أو أرجح وجوه- تحتملها الآية «ولو قامت جماعة ذات نيات صالحة وعقول راجحة، وتولت نقل تفسير القرآن إلى بعض اللغات الأجنبية، وهي على بينة من مقاصده، وعلى رسوخ في معرفة تلك اللغات، وتحامت الوجوه التي دخل منها الخلل في التراجم السائرة اليوم في أوروبا لفتحت لدعوة الحق سبلًا كانت مقفلة، ونشرت الحنيفية السمحة في بلاد طافحة بالغواية قاتمة» [«بلاغة القرآن» ص٢١].

س: ولكن ما حكم قراءة القرآن بغير العربية في الصلاة؟

ج: يختلف العلماء في القراءة في الصلاة بغير العربية إلى مذهبين:

أحدهما: الجواز مطلقًا أو عند العجز عن النطق بالعربية.

وثانيهما: أن ذلك محظور، والصلاة بهذه القراءة غير صحيحة.

والمذهب الأول هو مذهب الأحناف، فإنه يروى عن أبي حنيفة أنه كان يرى جواز القراءة في الصلاة باللغة الفارسية، وبنى على هذا بعض أصحابه جوازها بالتركية والهندية وغيرها من الألسنة، ولعلهم يرون في ذلك أن القرآن اسم للمعاني التي تدل عليها الألفاظ العربية، والمعاني لا تختلف باختلاف ما قد يتعاقب عليها من الألفاظ واللغات.

وقيد الصاحبان: أبو يوسف ومحمد بن الحسن، هذا بما تدعو إليه الضرورة، فأجازا للعاجز عن العربية القراءة في الصلاة باللسان الأعجمي دون القادر على القراءة بها، قال في «معراج الدراية»: «إنما جوزنا القراءة بترجمة القرآن للعاجز إذا لم يخل بالمعنى؛ لأنه قرآن من وجه باعتبار اشتماله على المعنى، فالإتيان به أولى من الترك مطلقًا؛ إذ التكليف بحسب الوسع».

ويروى أن أبا حنيفة رجع عن الإطلاق الذي نقل عنه.

والمذهب الثاني هو ما عليه الجمهور، فقد منع المالكية والشافعية والحنابلة القراءة بترجمة القرآن في الصلاة، سواء أكان المصلى قادرًا على العربية أم عاجزًا؛ لأن ترجمة القرآن ليست قرآنًا، إذ القرآن هو النظم المعجز الذي هو كلام الله، والذي وصفه تعالى بكونه عربيًّا، وبالترجمة يزول الإعجاز، وليست الترجمة كلام الله.

قال القاضي أبو بكر بن العربي- وهو من فقهاء المالكية- في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾ [فصلت: ٤٤]، قال علماؤنا: هذا يبطل قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: إن ترجمة القرآن بإبدال اللغة العربية منه بالفارسية جائز؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾ نفى أن يكون للعجمة إليه طريق، فكيف يُصرف إلى ما نفى الله عنه؟! ثم قال: إن التبيان والإعجاز إنما يكون بلغة العرب، فلو قُلِب إلى غير هذا لما كان قرآنًا ولا بيانًا ولا اقتضى إعجازًا».

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»:

«إن كان القارئ قادرًا على تلاوته باللسان العربي فلا يجوز له العدول عنه، ولا تجزئ صلاته- أي بقراءة ترجمته- وإن كان عاجزًا» ثم ذكر أن الشارع قد جعل للعاجز عن القراءة بالعربية بدلًا وهو الذكر.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما الإتيان بلفظ يبين المعنى كبيان لفظ القرآن فهذا غير ممكن أصلًا، ولهذا كان أئمة الدين على أنه لا يجوز أن يقرأ بغير العربية، لا مع القدرة عليها ولا مع العجز عنها؛ لأن ذلك يخرجه عن أن يكون هو القرآن المنزل» [(بلاغة القرآن» ص١٥].

ويقول ابن تيمية في كتاب «اقتضاء الصراط المستقيم» عند الحديث عن اختلاف الفقهاء في أذكار الصلاة، أتقال بغير العربية أم لا؟: «فأما القرآن فلا يقرؤه بغير العربية سواء قدر عليها أو لم يقدر عند الجمهور، وهذا هو الصواب الذي لا ريب فيه، بل قد قال غير واحد: إنه يمتنع أن يترجم سورة أو مما يقوم به الإعجاز»، وقد خص السورة أو ما يقوم به الإعجاز إشارة إلى أقل ما وقع به التحدي.

والدين يوجب على معتنقيه تعلم العربية؛ لأنها لغة القرآن ومفتاح فهمه. قال ابن تيمية كذلك في «الاقتضاء»: «وأيضًا فإن نفس اللغة العربية من الدين- ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهمان إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب».

أما اختلاف الأحناف في جواز الصلاة بترجمة القرآن، فالمجيزون يرون إباحة هذا عند العجز على أنه رخصة، وهم متفقون على أن الترجمة لا تسمى قرآنًا، فهي لمجرد الإجزاء في الصلاة، ومثلها مثْل ذكر الله عند غير الحنفية.

والذكر في الصلاة مختلف فيه، سواء أكان واجبًا كتكبيرة الإحرام أم غير واجب؟ فقد منع ترجمة الأذكار الواجبة مالك وإسحاق وأحمد في أصح الروايتين، وأباحها أبو يوسف ومحمد والشافعي، وسائر الأذكار لا يترجم عند مالك وإسحاق وبعض

أصحاب الشافعي، ومتى فصل بالترجمة بطلت صلاته، ونص الشافعي على الكراهة وهو قول أصحاب أحمد إذا لم يحسن العربية.

نشأة علم التفسير وتطوره

س: تحدث عن التفسير في عهد النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم؟

ج: تكفل الله تعالى لرسوله بحفظ القرآن وبيانه: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُ ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: ١٧-١٩]، فكان النبي ﷺ يفهم القرآن جملةً وتفصيلًا، وكان عليه أن يبينه لأصحابه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

وكان الصحابة رضي الله عنهم يفهمون القرآن كذلك لأنه نزل بلغتهم، وإن كانوا لا يفهمون دقائقه، يقول ابن خلدون في مقدمته: «إن القرآن نزل بلغة العرب- وعلى أساليب بلاغتهم، فكانو كلهم يفهمونه، ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه» ولكنهم مع هذا كانوا يتفاوتون في الفهم، فقد يغيب عن واحد منهم ما لا يغيب عن الآخر.

أخرج أبو عبيد في الفضائل عن أنس: أن عمر بن الخطاب قرأ على المنبر: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]، فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأب؟ ثم رجع إلى نفسه فقال: إن هذا لهو التكلف يا عمر» [الإتقان جـ٢ ص١١٣].

وأخرج أبو عبيد من طريق مجاهد عن ابن عباس قال: «كنت لا أدري ما ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ حتى أتاني أعرابيان يتخاصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها، يقول: أنا ابتدأتها» [«الإتقان» جـ٢ ص١١٣].

ولذا قال ابن قتيبة: «إن العرب لا تستوي في المعرفة بجميع ما في القرآن من الغريب والمتشابه، بل إن بعضها يفضل في ذلك عن بعض» [«التفسير والمفسرون» جـ١ ص٣٦].

وكان الصحابة يعتمدون في تفسيرهم للقرآن بهذا العصر على:

أولًا: القرآن الكريم: فما جاء مجملًا في موضع جاء مبينًا في موضع آخر، تأتي الآية مطلقة أو عامة، ثم ينزل ما يقيدها أو يخصصها، وهذا هو الذي يسمى: بتفسير القرآن بالقرآن ولهذا أمثلة كثيرة، فقصص القرآن جاء موجزًا في بعض المواضع ومسهبًا في مواضع أخرى، وقوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١]، فسره آية: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، وقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فسره آية: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣].

ثانيًا: النبي ﷺ: فهو المبين للقرآن، وكان الصحابة يرجعون إليه إذا أشكل عليهم فهم آية من الآيات، عن ابن مسعود قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، شق ذلك على الناس فقالوا: يا رسول الله، وأينا لا يظلم نفسه؟ قال: «**إنه ليس الذي تعنون، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح**: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣] **إنما هو الشرك**» [رواه أحمد والشيخان وغيرهم].

كما كان الرسول ﷺ يبين لهم ما يشاء عند الحاجة، عن عقبة بن عامر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو على المنبر: ﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ «**ألا وإن القوة الرمي**» [أخرجه مسلم وغيره] [الأنفال: ٦٠].

وعن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**الكوثر نهرٌ أعطانيه ربي في الجنة**» [أخرجه أحمد ومسلم].

وقد أفردت كتب السنة بابًا للتفسير بالمأثور عن رسول الله ﷺ، وقال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤].

ومن القرآن ما لا يعلم تأويله إلا ببيان الرسول ﷺ كتفصيل وجوه أمره ونهيه،

ومقادير ما فرضه الله من أحكام، وهذا البيان هو المقصود بقوله ﷺ: «**ألا وإني أوتيت الكتاب ومثله معه**».

ثالثًا: الفهم والاجتهاد: فكان الصحابة إذا لم يجدوا التفسير في كتاب الله تعالى، ولم يجدوا شيئًا في ذلك عن رسول الله ﷺ، اجتهدوا في الفهم، فإنهم من خُلّص العرب، يعرفون العربية، ويحسنون فهمها، ويعرفون وجوه البلاغة فيها.

واشتهر بالتفسير من الصحابة جماعة منهم: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعائشة، على تفاوت فيما بينهم قلة وكثرة، وهناك روايات منسوبة إلى هؤلاء وغيرهم في مواضع متعددة من تفسير القرآن بالمأثور تتفاوت درجتها من حيث السند، صحةً وضعفًا.

ولا شك أن التفسير بالمأثور عن الصحابة له قيمته، وذهب جمهور العلماء إلى أن تفسير الصحابي له حكم المرفوع إذا كان مما يرجع إلى أسباب النزول وكل ما ليس للرأي فيه مجال، أما ما يكون للرأي فيه مجال فهو موقوف عليه ما دام لم يسنده إلى رسول الله ﷺ.

والموقوف على الصحابي من التفسير يوجب بعض العلماء الأخذ به؛ لأنهم أهل اللسان، ولما شاهدوه من القرائن والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم الصحيح، قال الزركشي في «البرهان»: «اعلم أن القرآن قسمان: قسم ورد تفسيره بالنقل، وقسم لم يرد، والأول: إما أن يرد عن النبي ﷺ، أو الصحابة، أو رءوس التابعين- فالأول يبحث فيه عن صحة السند، والثاني ينظر في تفسير الصحابي، فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان، فلا شك في اعتماده، أو بما شاهدوه من الأسباب والقرائن فلا شك فيه» [«الإتقان» جـ٢ ص١٨٣].

وقال الحافظ ابن كثير في مقدمة تفسيره: «وحينئذ إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا

في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح- ولا سيما علماؤهم وكبراؤهم كالأئمة الأربعة، والخلفاء الراشدين، والأئمة المهتدين المهديين، وعبد الله بن مسعود ﷺ» [ابن كثير، جـ١ ص٣].

ولم يدون شيء من التفسير في هذا العصر؛ لأن التدوين لم يكن إلا في القرن الثاني، وكان التفسير فرعًا من الحديث، ولم يتخذ شكلًا منظمًا- بل كانت هذه التفسيرات تروى منثورة لآيات متفرقة، من غير ترتيب وتسلسل لآيات القرآن وسوره كما لا تشمل القرآن كله.

س: تحدث عن التفسير في عصر التابعين؟

ج: كما اشتهر بعض أعلام الصحابة بالتفسير، اشتهر بعض أعلام التابعين الذين أخذوا عنهم من تلاميذهم بالتفسير كذلك، معتمدين في مصادره على المصادر التي جاءت في العصر السابق، بالإضافة إلى ما كان لهم من اجتهاد ونظر.

قال الأستاذ محمد حسين الذهبي: «وقد اعتمد هؤلاء المفسرون في فهمهم لكتاب الله تعالى على ما جاء في الكتاب نفسه، وعلى ما رووه عن الصحابة عن رسول الله ﷺ، وعلى ما رووه عن الصحابة من تفسيرهم أنفسهم، وعلى ما أخذوه من أهل الكتاب مما جاء في كتبهم، وعلى ما يفتح الله به عليهم من طريق الاجتهاد والنظر في كتاب الله تعالى.

وقد روت لنا كتب التفسير كثيرًا من أقوال هؤلاء التابعين في التفسير قالوها بطريق الرأي والاجتهاد، ولم يصل إلى علمهم شيء فيها عن رسول الله ﷺ، أو عن أحد من الصحابة.

وقد قلنا فيما سبق: إن ما نقل عن الرسول ﷺ وعن الصحابة من التفسير لم يتناول جميع آيات القرآن، وإنما فسروا ما غمض فهمه على معاصريهم، ثم تزايد هذا الغموض- على تدرج- كلما بعُد الناس عن عصر النبي ﷺ والصحابة، فاحتاج

المشتغلون بالتفسير من التابعين إلى أن يكملوا بعض هذا النقص، فزادوا في التفسير بمقدار ما زاد من غموض، ثم جاء من بعدهم فأتموا تفسير القرآن تباعًا، معتمدين على ما عرفوه من لغة العرب ومناحيهم في القول، وعلى ما صح لديهم من الأحداث التي حدثت في عصر نزول القرآن، وغير هذا من أدوات الفهم ووسائل البحث [«التفسير والمفسرون» جـ١ ص٩٩، ١٠٠].

لقد اتسعت الفتوحات الإسلامية، وانتقل كثير من أعلام الصحابة إلى الأمصار المفتوحة، ولدى كل واحد منهم علم، وعلى يد هؤلاء تلقى تلاميذهم من التابعين علمهم، وأخذوا عنهم، ونشأت مدارس متعددة.

ففي مكة نشأت مدرسة ابن عباس واشتهر من تلاميذه بمكة: سعيد بن جبير، ومجاهد، وعكرمة مولى ابن عباس، وطاوس بن كيسان اليماني، وعطاء بن أبي رباح.

وهؤلاء جميعًا من الموالي، وهم يختلفون في الرواية عن ابن عباس قلة وكثرة، كما اختلف العلماء في مقدار الثقة بهم والركون إليهم، والذي ورد فيه شيء ذو بال هو عكرمة، فإن العلماء يختلفون في توثيقه وإن كانوا يشهدون له بالعلم والفضل.

وفي المدينة اشتهر أبي بن كعب بالتفسير أكثر من غيره، وكثر ما نقل عنه في ذلك، واشتهر من تلاميذه من التابعين الذين أخذوا عنه مباشرة أو بالواسطة: زيد بن أسلم، وأبو العالية، ومحمد بن كعب القرظي.

وفي العراق نشأت مدرسة ابن مسعود التي يعتبرها العلماء نواة مدرسة أهل الرأي: وعرف بالتفسير من أهل العراق كثير من التابعين، اشتهر منهم علقمة بن قيس، ومسروق، والأسود بن يزيد، ومرة الهمذاني، وعامر الشعبي، والحسن البصري، وقتادة بن دعامة السدوسي.

هؤلاء هم مشاهير المفسرين من التابعين في الأمصار الإسلامية الذين أخذ عنهم أتباع التابعين من بعدهم، وخلّفوا لنا تراثًا علميًّا خالدًا.

واختلف العلماء فيما أُثر عن التابعين من تفسير إذا لم يؤثر في ذلك شيء عن

رسول الله ﷺ، أو عن الصحابة، أيؤخذ بأقوالهم أم لا؟

فذهب جماعةٌ إلى أنه لا يؤخذ بتفسيرهم؛ لأنهم لم يشاهدوا القرائن والأحوال التي نزل عليها القرآن، فيجوز عليهم الخطأ في فهم المراد.

وذهب أكثر المفسرين إلى أنه يؤخذ بتفسيرهم؛ لأنهم تلقوه غالبًا عن الصحابة.

والذي يترجح أنه إذا أجمع التابعون على رأي فإنه يجب علينا أن نأخذ به ولا نتعداه إلى غيره.

قال ابن تيمية: «قال شعبة بن الحجاج وغيره: أقوال التابعين ليست حجة، فكيف تكون حجة في التفسير؟ يعني أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم، وهذا صحيح، أما إذا أجمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجة، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن أو السنة، أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك» [مقدمة ابن تيمية في أصول التفسير ص٢٨ و٢٩، والإتقان جـ٢ ص١٧٩].

وقد ظل التفسير محتفظًا في هذا العصر بطابع التلقي والرواية، ولكن التابعين- بعد أن كثر دخول أهل الكتاب في الإسلام، نقلوا عنهم في التفسير كثيرًا من الإسرائيليات، كالذي يروى عن عبد الله بن سلام، وكعب الأحبار، ووهب بن منبه، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، كما بدأ الاختلاف فيما يروى عنهم من تفسير لكثرة أقوالهم، ومع هذا فإنها أقوال متقاربة أو مترادفة، فهو من باب اختلاف العبارة لا اختلاف التباين والتضاد.

س: تحدث عن التفسير في عصور التدوين؟

ج: بدأ التدوين في أواخر عهد بني أمية، وأوائل عهد العباسيين، وحظى الحديث بالنصيب الأول في ذلك، وشمل تدوين الحديث أبوابًا متنوعة، وكان التفسير بابًا من هذه الأبواب، فلم يفرد له تأليف خاص يُفسِّر القرآن سورة سورة، وآية آية، من مبدئه إلى منتهاه.

واشتدت عناية جماعة برواية التفسير المنسوب إلى النبي ﷺ، أو إلى الصحابة، أو إلى التابعين، مع عنايتهم بجمع الحديث، وفي مقدمة هؤلاء: يزيد بن هارون السلمي المتوفى سنة ١١٧ هجرية، وشعبة بن الحجاج المتوفى سنة ١٦٠ هجرية، ووكيع بن الجرح المتوفى سنة ١٩٧ هجرية، وسفيان بن عيينة المتوفى سنة ١٩٨ هجرية، وروح ابن عبادة البصري المتوفى سنة ٢٠٥ هجرية، وعبد الرزاق بن همام المتوفى سنة ٢١١ هجرية، وآدم بن أبي إياس المتوفى سنة ٢٢٠ هجرية، وعبد بن حميد المتوفى سنة ٢٤٩ هجرية.

ولم يصل إلينا من تفاسيرهم شيء، وإنما روي ما نقل مسندًا إليهم في كتب التفسير بالمأثور.

جاء بعد هؤلاء من أفرد التفسير بالتأليف وجعله قائمًا بنفسه منفصلًا عن الحديث، ففسر القرآن حسب ترتيب المصحف، وذلك كابن ماجه المتوفى سنة ٢٧٣ هجرية، وابن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هجرية، وأبو بكر بن المنذر النيسابوري المتوفى سنة ٣١٨ هجرية، وابن أبي حاتم المتوفى سنة ٣٢٧ هجرية، وأبو الشيخ ابن حيان المتوفى سنة ٣٦٩ هجرية، والحاكم المتوفى سنة ٤٠٥ هجرية، وأبو بكر بن مردويه المتوفى سنة ٤١٠ هجرية.

وتفاسير هؤلاء مروية بالإسناد إلى رسول الله ﷺ، وإلى الصحابة والتابعين، وأتباع التابعين مع الترجيح أحيانًا فيما يروى من آراء، واستنباط بعض الأحكام، والإعراب عند الحاجة، كما فعل ابن جرير الطبري.

ثم جاء على أثر هؤلاء جماعة من المفسرين لم يتجاوزوا حدود التفسير بالمأثور، ولكنهم اختصروا الأسانيد، وجمعوا شتات الأقوال دون أن ينسبوها إلى قائليها، وبهذا التبس الأمر، ولم يتميز الصحيح من السقيم.

اتسعت العلوم، وتم تدوينها، وتشعبت فروعها، وكثر الاختلاف، وأثيرت مسائل الكلام، وظهر التعصب المذهبي، واختلطت علوم الفلسفة العقلية بالعلوم النقلية، وحرصت الفرق الإسلامية على دعم مذهبها فأصاب التفسير من هذا الجو

غباره، وأصبح المفسرون يعتمدون في تفسيرهم على الفهم الشخصي، ويتجهون اتجاهات متعددة، وتحكمت فيهم الاصطلاحات العلمية، والعقائد المذهبية، والثقافة الفلسفية، واهتم كل واحد من المفسرين بحشوه بما برز فيه من العلوم الأخرى، فصاحب العلوم العقلية يعني في تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة كفخر الدين الرازي، وصاحب الفقه يعنى بالفروع الفقهية كالجصاص والقرطبي، وصاحب التاريخ يعنى بالقصص والأخبار كالثعلبي والخازن.

وصاحب البدعة يؤوِّل كلام الله على مذهبه الفاسد، كالرماني والجبائي، والقاضي عبد الجبار والزمخشري من المعتزلة وملا محسن الكاشي من الإمامية الاثنى عشرية، وصاحب التصوف يستخرج المعاني الإشارية كابن عربي.

هذا مع علوم النحو والصرف والبلاغة، وهكذا أصبحت كتب التفسير تحمل في طيّاتها الغث والثمين، والنافع والضار، والصالح والفاسد، وحمّل كل مفسر آيات القرآن ما لا تتحمله، انتصارًا لمذهبه، وردًّا على خصومه، وفقد التفسير وظيفته الأساسية في الهداية والإرشاد ومعرفة أحكام الدين.

وبذلك طغى التفسير بالرأي على التفسير بالأثر، وتدرج التفسير في العصور المتتابعة على هذا النمط، بنقل المتأخر عن المتقدم، مع الاختصار تارة، والتعليق أخرى، حتى ظهرت أنماط جديدة في التفسير المعاصر، حيث عني بعض المفسرين بحاجات العصر، وتناولوا في تفسيرهم الكشف عما تضمنه القرآنَ الكريم من أسس الحياة الاجتماعية، ومبادئ التشريع، ونظريات العلوم، كتفسير الجواهر، وتفسير المنار، والظلال.

س: وماذا عن التفسير الموضوعي والمصنفات فيه؟

ج: بإزاء التفسير العام في عصور التدوين كان التفسير الموضوعي للمباحث الخاصة يسير معه جنبًا لجنب، فألف ابن القيم كتابه: التبيان في أقسام القرآن، وألف أبو عبيدة كتابًا عن مجاز القرآن، وألف الراغب الأصفهاني في مفردات القرآن،

وألف أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ، وألف أبو الحسن الواحدي في أسباب النزول، وألف الجصاص في أحكام القرآن، وتتابعت الأبحاث القرآنية في العصر الحديث، ولا يخلو واحد منها من تفسير لبعض آيات القرآن لجانب من الجوانب.

طبقات المفسرين

س: تحدث عن طبقات المفسرين لكتاب الله العزيز؟

ج: نستطيع أن نقسم طبقات المفسرين على النحو التالي:

١- **المفسرون من الصحابة**: واشتهر منهم الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير، وأنس بن مالك، وأبو هريرة، وجابر، وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهم أجمعين، وأكثر من روي عنه من الخلفاء الأربعة علي بن أبي طالب، والرواية عن الثلاثة نزرة جدًّا، وكان السبب في ذلك تقدم وفاتهم، كما أن ذلك هو السبب في قلة رواية أبي بكر ﷺ، فقد روى معمر عن وهب بن عبد الله عن أبي الطفيل قال: «شهدت عليًّا يخطب وهو يقول: سلوني، فوالله لا تسالوني عن شيء إلا أخبرتكم، وسلوني عن كتاب الله فوالله ما من آية إلا وأنا أعلم أبليل نزلت أم بنهار، أم في سهل أم في جبل».

وأما ابن مسعود فروي عنه أكثر مما روي عن علي، وقد أخرج ابن جرير وغيره عنه أنه قال: «والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت، وأين نزلت، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا لأتيته»، وأما ابن عباس فسنترجم له بعد إن شاء الله.

٢- **المفسرون من التابعين**: قال ابن تيمية: «أعلم الناس بالتفسير أهل مكة؛ لأنهم أصحاب ابن عباس كمجاهد، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وسعيد بن جبير، وطاوس وغيرهم، وفي الكوفة أصحاب ابن مسعود، وفي المدينة زيد بن أسلم الذي أخذ عنه ابنه عبد الرحمن بن زيد، ومالك بن أنس»، ومن أصحاب ابن مسعود علقمة، وأسود بن يزيد، وإبراهيم النخعي، والشعبي، ومن هذه الطبقة: الحسن البصري، وعطاء بن أبي مسلم الخراساني، ومحمد بن كعب القرظي، وأبو العالية رفيع بن مهران الرياحي، والضحاك بن مزاحم، وعطية بن سعيد العوفي، وقتادة بن دعامة السدوسي، والربيع بن أنس، والسدي، فهؤلاء قدماء المفسرين من التابعين، وغالب أقوالهم تلقوها عن الصحابة.

٣- **ثم بعد هذه الطبقة**: طبقة الذين صنّف كثير منهم كتب التفاسير التي تجمع أقوال الصحابة والتابعين، كسفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، وشعبة بن الحجاج، ويزيد بن هارون، وعبد الرزاق، وآدم بن أبي إياس، وإسحاق بن راهويه، وعبد بن حميد، وروح بن عبادة، وأبي بكر بن أبي شيبة، وآخرين.

٤- **ثم بعد هؤلاء طبقات أخرى**: منها علي بن أبي طلحة، وابن جرير الطبري، وابن أبي حاتم، وابن ماجه، والحاكم، وابن مردويه، وأبو الشيخ ابن حيان، وابن المنذر في آخرين، وكلها مسندة إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم، وليس فيها غير ذلك إلا ابن جرير فإنه يتعرض لتوجيه الأقوال وترجيح بعضها على بعض والإعراب والاستنباط، فهو يفوقها بذلك.

٥- **ثم انتصبت طبقة بعدهم**: صنفت تفاسير مشحونة بالفوائد اللغوية، ووجوه الإعراب، وما أثر في القراءات بروايات محذوفة الأسانيد، وقد يضيف بعضهم شيئًا من رأيه، مثل أبي إسحاق الزجاج، وأبي علي الفارسي، وأبي بكر النقاش، وأبي جعفر النحاس.

٦- **ثم ألف في التفسير طائفة من المتأخرين**، فاختصروا الأسانيد، ونقلوا الأقوال

بتراء، فدخل من هنا الدخيل، والتبس الصحيح بالعليل.

٧- **ثم صار كل من سنح له قول يورده**، ومن خطر بباله شيء يعتمده، ثم ينقل ذلك عنه من يجيء بعده ظانًّا أن له أصلًا، غير ملتفت إلى تحرير ما ورد عن السلف الصالح، ومن هم القدوة في هذا الباب.

قال السيوطي: رأيت في تفسير قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، نحو عشرة أقوال، مع أن الوارد عن النبي ﷺ وجميع الصحابة والتابعين ليس غير اليهود والنصارى، حتى قال ابن أبي حاتم: لا أعلم في ذلك اختلافًا من المفسرين.

٨- **صنف بعد ذلك قوم برعوا في شيء من العلوم**، منهم من ملأ كتابه بما غلب على طبعه من الفن، واقتصر فيه على ما تمهّر هو فيه، كأن القرآن أنزل لأجل هذا العلم لا غير، مع أن فيه تبيان كل شيء.

فالنحوي نراه ليس له هم إلا الإعراب وتكثير أوجهه المحتملة فيه، وإن كانت بعيدة، وينقل قواعد النحو ومسائله وفروعه وخلافياته كأبي حيّان في البحر والنهر.

والإخباري همه القصص واستيفاؤه، والإخبار عمن سلف سواء أكانت صحيحة أو باطلة، ومنهم الثعالبي.

والفقيه يكاد يسرد فيه الفقه جميعًا، وربما استطرد إلى إقامة أدلة الفروع الفقهية التي لا تعلق لها بالآية أصلًا، والجواب على أدلة المخالفين، كالقرطبي.

وصاحب العلوم العقلية، خصوصًا الإمام فخر الدين الرازي، قد ملأ تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة، وخرج من شيء إلى شيء، حتى يقضي الناظر العجب من عدم مطابقة المورد للآية، قال أبو حيان في البحر: جمع الإمام الرازي في تفسيره أشياء كثيرة طويلة لا حاجة بها في علم التفسير، ولذلك قال بعض العلماء: فيه كل شيء إلا التفسير.

والمبتدع ليس له قصد إلا تحريف الآيات وتسويتها على مذهبه الفاسد بحيث أنه لو

لاح له شاردة من بعيد اقتنصها، أو وجد موضعًا له فيه أدنى مجال سارع إليه، كما نقل عن البلقيني أنه قال: استخرجت من الكشاف اعتزالًا بالمناقيش، منها أنه قال في قوله ﷻ: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥]: أي فوز أعظم من دخول الجنة؟ أشار به إلى عدم الرؤية.

٩- ثم جاء عصر النهضة الحديثة:

فانتحى كثيرٌ من المفسرين منحًى جديدًا، في العناية بطلاوة الأسلوب، وحسن العبارة، والاهتمام بالنواحي الاجتماعية، والأفكار المعاصرة، والمذاهب الحديثة، فكان التفسير الأدبي الاجتماعي، ومن هؤلاء: محمد عبده، والسيد محمد رشيد رضا، ومحمد مصطفى المراغي، وسيد قطب، ومحمد عزة دروزة.

وللحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هجرية كتاب «طبقات المفسرين» ذكر في مقدمته: أنه سيتناول المفسرين من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، والمفسرين من المحدثين، وأهل السنة، والمفسرين من أهل الفرق كالمعتزلة والشيعة ونحوهم، ولكنه لم يتم، وبلغ عدد التراجم فيه ١٣٦ ترجمة، وهو مرتب على الحروف الهجائية» [نشرته مكتبة وهبة بالقاهرة، بتحقيق علي محمد عمر].

وصنف في طبقات المفسرين أيضًا الشيخ أبو سعيد صنع الله الكوزة كناني، المتوفى سنة ٩٨٠ هجرية.

كما صنف فيها أحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر.

وللحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي المصري المتوفى سنة ٩٤٥ هجرية كتابه المشهور «طبقات المفسرين» وهو أوفى كتاب في موضوعه بالمكتبة الإسلامية، استقصى فيه الداودي تراجم أعلام المفسرين حتى أوائل القرن العاشر للهجرة، قال فيه حاجي خليفة في كشف الظنون: «وهو أحسن ما صنف فيه».

التفسير بالمأثور

س: عرف التفسير بالمأثور؟

ج: التفسير بالمأثور: هو الذي يعتمد على صحيح المنقول بالمراتب التي ذكرت سابقًا في شروط المفسر، من تفسير القرآن بالقرآن، أو بالسنة؛ لأنها جاءت مبينة لكتاب الله، أو بما روي عن الصحابة؛ لأنهم أعلم الناس بكتاب الله، أو بما قاله كبار التابعين؛ لأنهم تلقوا ذلك غالبًا عن الصحابة.

وهذا المسلك يتوخى الآثار الواردة في معنى الآية فيذكرها، ولا يجتهد في بيان معنى من غير أصل، ويتوقف عما لا طائل تحته ولا فائدة في معرفته ما لم يرد فيه نقل صحيح.

قال ابن تيمية: يجب أن يُعلم أن النبي ﷺ بيّن لأصحابه معاني القرآن كما بيّن لهم ألفاظه، كقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ يتناول هذا وهذا، وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي عبد الله بن حبيب التابعي المقرئ، المتوفى سنة ٧٢ هجرية: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن، كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود وغيرهما: أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يتجاوزوها حتى يعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعًا، ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة، قال أنس: «كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جدّ فينا» [رواه أحمد في مسنده].

وأقام ابن عمر على حفظ البقرة ثماني سنين، أخرجه مالك في الموطأ، وذلك أن الله تعالى قال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء: ٨٢، محمد: ٢٤].

وتدبر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن، وأيضًا فالعادة تمنع أن يقرأ قومٌ كتابًا في

فنٌ من العلم كالطب والحساب ولا يستشرحوه، فكيف بكلام الله الذي هو عصمتهم، وبه نجاتهم وسعادتهم وقيام دينهم ودنياهم [«الإتقان» جـ٢ ص١٧٦].

ومن التابعين من أخذ التفسير كله عن الصحابة، عن مجاهد قال: «عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته، أستوقفه عند كل آية وأسأله عنها».

س: على أي شيء يدور التفسير بالمأثور، وما أسباب الاختلاف فيه؟

ج: والتفسير بالمأثور يدور على رواية ما نقل عن صدر هذه الأمة، وكان الاختلاف بينهم قليلًا جدًا بالنسبة إلى من بعدهم، وأكثره لا يعدو أن يكون خلافًا في التعبير مع اتحاد المعني، أو يكون من تفسير العام ببعض أفراده على طريق التمثيل، قال ابن تيمية: «والخلاف بين السلف في التفسير قليل، وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وذلك نوعان:

أحدهما: أن يعبر واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى، كتفسيرهم: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ قال بعضهم: القرآن أي أتباعه، وقال بعضهم: الإسلام، فالقولان متفقان؛ لأن دين الإسلام هو اتباع القرآن، ولكن كل منهما نبّه على وصفٍ غير الوصف الآخر.

الثاني: أن يذكر كل منهما من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل وتنبيه المستمع على النوع، ومثاله: ما نقل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢] قيل: السابق: الذي يصلي في أول الوقت، والمقتصد: الذي يصلي في أثنائه، والظالم لنفسه: الذي يؤخر العصر إلى الاصفرار، وقيل: السابق: المحسن بالصدقة مع الزكاة، والمقتصد: الذي يؤدي الزكاة المفروضة فقط، والظالم: مانع الزكاة» [«الإتقان» جـ٢ ص١٧٧].

وقد يكون الاختلاف لاحتمال اللفظ الأمرين، كلفظ «عسعس» الذي يراد به

إقبال الليل وإدباره، أو لأن الألفاظ التي عبر بها عن المعاني متقاربة، كما إذا فسر بعضهم «تبسل» بتحبس، وبعضهم بتُرهن؛ لأن كلاً منهما قريب من الآخر.

س: ما حكم التفسير بالمأثور، وما أهميته؟

ج: التفسير بالمأثور: هو الذي يجب اتباعه والأخذ به؛ لأنه طريق المعرفة الصحيحة، وهو آمن سبيل للحفظ من الزلل والزيغ في كتاب الله.

وقد روي عن ابن عباس أنه قال: «التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه أحدٌ إلا الله».

فالذي تعرفه العرب: هو الذي يرجع فيه إلى لسانهم ببيان اللغة.

والذي لا يعذر أحد بجهله: هو ما يتبادر فهم معناه إلى الأذهان من النصوص المتضمنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد ولا لبس فيها، فكل امرئ يدرك معنى التوحيد من قوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وإن لم يعلم أن هذه العبارة وردت بطريق النفي والاستثناء فهي دالة على الحصر.

وأما ما لا يعلمه إلا الله: فهو المغيبات، كحقيقة قيام الساعة، وحقيقة الروح.

وأما ما يعلمه العلماء: فهو الذي يرجع إلى اجتهادهم المعتمد على الشواهد والدلائل دون مجرد الرأي، من بيان مجمل، أو تخصيص عام، أو نحو ذلك.

وقد ذكر ابن جرير الطبري نحو هذا، فقال: «فقد تبين ببيان الله جل ذكره: أن مما أنزل الله من القرآن على نبيه ﷺ ما لا يوصل إلى علم تأويله إلا ببيان الرسول ﷺ، وذلك تأويل جميع ما فيه من وجوه أمره- واجبه وندبه وإرشاده- وصنوف نهيه، ووظائف حقوقه وحدوده، ومبالغ فرائضه، ومقادير اللازم بعض خلقه لبعض، وما أشبه ذلك من إحكام آية التي لم يدرك علمها إلا ببيان رسول الله ﷺ لأمته، وهذا وجهٌ لا يجوز لأحدٍ القول فيه إلا ببيان رسول الله ﷺ له تأويله بنص منه عليه، أو بدلالة قد نصبها دالة أمته على تأويله.

وإن منه ما لا يعلم تأويله إلا الله الواحد القهار، وذلك ما فيه من الخبر عن آجال حادثة، وأوقات آتية، كوقت قيام الساعة، والنفخ في الصور، ونزول عيسى ابن مريم، وما أشبه ذلك: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

وإن منه ما يعلم تأويله كل ذي علم باللسان الذي نزل به القرآن، وذلك إقامة إعرابه، ومعرفة المسميات بأسمائها اللازمة غير المشترك فيها، والموضوعات بصفاتها الخاصة دون ما سواها، فإن ذلك لا يجهله أحدٌ منهم، وذلك كسامعٍ منهم لو سمع تاليًا يتلو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١١، ١٢]، لم يجهل أن معنى الإفساد هو ما ينبغي تركه مما هو مضرة، وأن الإصلاح هو ما ينبغي فعله مما فعله منفعة، وإن جهل المعاني التي جعلها الله إفسادًا، والمعاني التي جعلها الله إصلاحًا» [«تفسير الطبري» جـ١ ص٧٤، ٧٥].

التفسير بالرأي

س: ما تعريف التفسير بالرأي؟

ج: التفسير بالرأي: هو ما يعتمد فيه المفسر في بيان المعنى على فهمه الخاص واستنباطه بالرأي المجرد- وليس منه الفهم الذي يتفق مع روح الشريعة، ويستند إلى نصوصها- فالرأي المجرد الذي لا شاهد له مدعاة للشطط في كتاب الله، وأكثر الذين تناولوا التفسير بهذه الروح كانوا من أهل البدع الذين اعتقدوا مذاهب باطلة وعمدوا إلى القرآن فتأولوه على رأيهم وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لا في

رأيهم ولا في تفسيرهم، وقد صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم، كتفسير عبد الرحمن ابن كيسان الأصم، والجبائي، وعبد الجبار، والرماني، والزمخشري وأمثالهم.

ومن هؤلاء من يكون حسن العبارة يدس مذهبه في كلام يروج على كثير من الناس، كما صنع صاحب الكشاف في اعتزالياته وإن كان بعضهم أخف من بعض، فمنهم طوائف من أهل الكتاب أوّلت آيات الصفات بما يتفق مع مذهبها، وهؤلاء أقرب إلى أهل السنة من المعتزلة، إلا أنهم حين جاءوا بما يخالف مذهب الصحابة والتابعين فقد شاركوا المعتزلة وغيرهم من أهل البدع.

س: ما حكم تفسير القرآن بالرأي؟

ج: تفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد من غير أصل حرام لا يجوز تعاطيه، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال ﷺ: «**من قال في القرآن برأيه -أو بما لا يعلم- فليتبوأ مقعده من النار**» [أخرجه الترمذي والنسائي وأبو داود، وقال الترمذي: هذا حسن]، وفي لفظ: «**من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ**».

ولهذا تحرّج السلف عن تفسير ما لا علم لهم به، فقد روي عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب: أنه كان إذا سئل عن تفسير آية من القرآن قال: «إنا لا نقول في القرآن شيئًا» [رواه مالك في الموطأ].

وأخرج أبو عبيد القاسم بن سلام: «أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه سئل عن الأب في قوله تعالى: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]، فقال: «أي سماء تظلني؟ وأي أرض تقلني؟ إذا قلت في كلام الله ما لا أعلم» [رواه ابن أبي شيبة والطبري].

قال الطبري: «وهذه الأخبار شاهدة لنا على صحة ما قلنا: من أن ما كان من تأويل آي القرآن الذي لا يدرك علمه إلا بنص بيان رسول الله ﷺ، أو بنصبه الدلالة عليه، فغير جائز لأحد القيل فيه برأيه، بل القائل في ذلك برأيه -وإن أصاب الحق فيه- فمخطئ فيما كان من فعله [illegible] فيه برأيه؛ لأن إصابته ليست إصابة

موقن أنه محق، وإنما هي إصابة خارص وظان، والقائل في دين الله بالظن، قائل على الله ما لا يعلم، وقد حرم الله جل ثناؤه ذلك في كتابه على عباده، فقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[الأعراف: ٣٣]، فهذه الآثار وما شاكلها عن أئمة السلف محمولة على تحرجهم من الكلام في التفسير بما لا علم لهم به، أما من تكلم بما يعلم من ذلك لغةً وشرعًا فلا حرج عليه، ولهذا روي عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير -ولا منافاة؛ لأنهم تكلموا فيما علموه، وسكتوا عما جهلوه، وهذا هو الواجب على كل إنسان، ويكون الأمر أشد نكيرًا لو ترك التفسير بالمأثور الصحيح وعدل عنه إلى القول برأيه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وفي الجملة من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئًا، بل مبتدعًا؛ لأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ».

وقال الطبري: «فأحق المفسرين بإصابة الحق في تأويل القرآن- الذي إلى علم تأويله للعباد سبيل- أوضحهم حجة فيما تأول وفسر، مما كان تأويله إلى رسول الله ﷺ دون سائر أمته، من أخبار رسول الله ﷺ الثابتة عنه، إما من جهة النقل المستفيض فيما وجد فيه من ذلك عنه النقل المستفيضن وإما من جهة نقل العدول الأثبات، فيما لم يكن فيه عنه النقل المستفيض، أو من جهة الدلالة المنصوبة على صحته، وأصحهم برهانًا -فيما ترجم وبين من ذلك- مما كان مدركًا علمه من جهة اللسان، إما بالشواهد من أشعارهم السائرة، وإما من منطقهم ولغاتهم المستفيضة المعروفة، كائنًا من كان ذلك المتأول والمفسر، بعد أن لا يكون خارجًا تأويله وتفسيره ما تأول وفسر من ذلك، عن أقوال السلف من الصحابة والأئمة، والخلف من التابعين وعلماء الأمة» [تفسير الطبري، جـ١ ص٩٣].

الإسرئيليات

س: تحدث عن الإسرائيليات، وكيف دخلت إلى العلوم الإسلامية؟

ج: لليهودية ثقافتها الدينية التي تستمد من التوراة، وللنصرانية ثقافتها الدينية التي تستمد من الإنجيل، وقد انضوى تحت لواء الإسلام منذ ظهوره كثير من اليهود والنصارى، ولهؤلاء وأولئك ثقافتهم الدينية.

وقد اشتمل القرآن على كثير مما جاء في التوراة والإنجيل ولا سيما ما يتعلق بقصص الأنبياء وأخبار الأمم، ولكن القصص القرآني يجمل القول مستهدفًا مواطن العبرة والعظة دون ذكر للتفاصيل الجزئية كتاريخ الوقائع، وأسماء البلدان والأشخاص، أما التوراة فإنها تتعرض مع شروحها للتفاصيل والجزئيات، وكذلك الإنجيل.

وحيث دخل أهل الكتاب في الإسلام فقد حملوا معهم ثقافتهم الدينية من الأخبار والقصص الديني، وهؤلاء حين يقرأون قصص القرآن قد يتعرضون لذكر التفصيلات الواردة في كتبهم، وكان الصحابة يتوقفون إزاء ما يسمعون من ذلك، امتثالًا لقول رسول الله ﷺ: «**لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا: آمنا بالله وما أنزل إلينا**» [أخرجه البخاري] وقد يدور حوار بينهم وبين أهل الكتاب في شيء من تلك الجزئيات، ويقبل الصحابة بعض ذلك ما دام لا يتعلق بالعقيدة ولا يتصل بالأحكام، ثم يتحدثون به، لما فهموه من الإباحة في قوله ﷺ: «**بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**» [أخرجه البخاري]. أي **حدثوا عن** بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه، أما ما جاء في الحديث الأول: «**لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم**» فهو محمول على ما إذا كان ما يخبرون به محتملًا؛ لأن يكون صدقًا، ولأن يكون كذبًا، فلا تعارض بين الحديثين.

تلك الأخبار التي تحدث بها أهل الكتاب الذين دخلوا في الإسلام هي التي يطلق عليها الإسرائيليات من باب التغليب للجانب اليهودي على الجانب النصراني، حيث كان النقل عن اليهود أكثر لشدة اختلاطهم بالمسلمين منذ بدء ظهور الإسلام، وكانت الهجرة إلى المدينة.

ولم يأخذ الصحابة عن أهل الكتاب شيئًا في تفسير القرآن من الأخبار الجزئية سوى القليل النادر، فلما جاء عهد التابعين وكثر الذين دخلوا في الإسلام من أهل الكتاب كثر أخذ التابعين عنهم، ثم عظم شغف من جاء بعدهم من المفسرين بالإسرائيليات، قال ابن خلدون: «وإذا تشوقوا إلى معرفة شيء مما تتشوق إليه النفوس البشرية في أسباب المكونات، وبدء الخليقة، وأسرار الوجود، فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم، ويستفيدونه منهم، وهم أهل التوراة من اليهود، ومن تبع دينهم من النصارى... فامتلأت التفاسير من المنقولات عنهم» [انظر «التفسير والمفسرون» جـ١ ص١٧٧].

ولم يكن المفسرون يتحرون صحة النقل فيما يأخذونه من هذه الإسرائيليات، ومنها ما هو فاسد باطل، لذا كان على من يقرأ في كتبهم أن يتجاوز عما لا طائل تحته، وألا ينقل منها إلا ما تدعو إليه الضرورة وتتبين صحة نقله، ويظهر صدق خبره.

وأكثر ما يروى من هذه الإسرائيليات إنما يروى عن أربعة أشخاص: هم: عبد الله بن سلام، وكعب الأحبار، ووهب بن منبه، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وقد اختلفت أنظار العلماء في الحكم عليهم والثقة بهم، ما بين مجرح وموثق، وأكثر الخلاف يدور حول كعب الأحبار، وكان عبد الله بن سلام أكثرهم علمًا، وأعلاهم قدرًا، واعتمده البخاري وغيره من أهل الحديث، ولم ينسب إليه من التهم ما نسب إلى كعب الأحبار ووهب بن منبه.

س: من رأس التفسير الصوفي، وما عقيدته وأهم كتبه؟

ج: يعتبر ابن عربي زعيم التصوف الفلسفي النظري وهو يفسر الآيات القرآنية

تفسيرًا يتفق مع نظرياته الصوفية سواء أكان ذلك في التفسير المشهور باسمه، أو في الكتب التي تنسب إليه كالفصوص، وهو من أصحاب نظرية وحدة الوجود.

فهو يفسر مثلًا قوله تعالى في شأن إدريس عليه السلام: ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [انظر «التفسير والمفسرون» جـ١ ص١٧٧]. بقوله: «وأعلى الأمكنة المكان الذي يدور عليه رحى عالم الأفلاك، وهو فلك الشمس، وفيه مقام روحانية إدريس .. ثم يقول: وأما علو المكانة فهو لنا أعني المحمديين، كما قال تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥]. في هذا العلو وهو يتعالى عن المكان لا عن المكانة».

ويقول في تفسير قوله تعالى في سورة النساء: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [النساء: ١]: «اتقوا ربكم: اجعلوا ما ظهر منكم وقاية لربكم، واجعلوا ما بطن منكم- وهو ربكم- وقاية لكم، فإن الأمر ذم وحمد، فكونوا وقاية في الذم واجعلوه وقايتكم في الحمد تكونوا أدباء عالمين» [انظر «التفسير والمفسرون» جـ٢ ص٧، ٨].

فهذا التفسير ونظائره يحمل النصوص على غير ظاهرها، ويغرق في التأويلات الباطنية البعيدة، ويجر إلى متاهات من الإلحاد والزيغ.

التفسير الإشاري

س: تحدث عن التفسير الإشاري وما المقصود به؟

ج: من المتصوفة من يدعي أن الرياضة الروحية التي يأخذ بها الصوفي نفسه تصل إلى درجة ينكشف له فيها ما وراء العبارات القرآنية من إشارات قدسية، وتنهل على قلبه من سحب الغيب ما تحمله الآيات من المعارف السحانية، ويسمى هذا بالتفسير الإشاري، فللآية ظاهر وباطن، والظاهر: هو الذي ينساق إليه الذهن قبل غيره، والباطن هو: ما وراء ذلك من إشارت خفية تظهر لأرباب السلوك، وهذا التفسير

الإشاري كذلك إذا أوغل في الإشارات الخفية صار ضربًا من التجهيل، ولكنه إذا كان استنباطًا حسنًا يوافق مقتضى ظاهر العربية وكان له شاهد يشهد لصحته من غير معارض، فإنه يكون مقبولًا.

ومن ذلك: ما روي عن ابن عباس ﷺ أنه قال: «كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر: فكأن بعضهم وجد في نفسه فقال: لم تدخل هذا معنا ولنا أبناء مثله؟ فقال عمر: إنه من حيث علمتم، فدعاه ذات يوم فأدخله معهم، فما رئيتُ أنه دعاني يومئذ إلا ليريهم، قال: ما تقولون في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]؟ فقال بعضهم: أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا، وسكت بعضهم فلم يقل شيئًا، فقال لي: أكذالك تقول يا ابن عباس؟ فقلت: لا، قال: فما تقول؟ قلت: هو أجل رسول الله ﷺ أعلمه له، قال: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾، وذلك علامة أجلك، ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ٣]، فقال عمر: ما أعلم منها إلا ما تقول» [أخرجه البخاري].

قال ابن القيم: «وتفسير الناس يدور على ثلاثة أصول: تفسير على اللفظ، وهو الذي ينحو إليه المتأخرون، وتفسير على المعنى: وهو الذي يذكره السلف، وتفسير على الإشارة: وهو الذي ينحو إليه كثير من الصوفية وغيرهم، وهذا لا بأس به بأربعة شروط:

١- ألا يناقض معنى الآية.

٢- وأن يكون معنى صحيحًا في نفسه.

٣- وأن يكون في اللفظ إشعار به.

٤- وأن يكون بينه وبين معنى الآية ارتباط وتلازم، فإذا اجتمعت هذه الأمور الأربعة كان استنباطًا حسنًا».

س: اذكر بعض الكتب المصنفة في التفسير الإشاري؟

ج: من أهم كتب التفسير الإشاري «تفسير القرآن العظيم» للتستري - مطبوع،

و«حقائق التفسير» لأبي عبد الرحمن السلمي الصوفي - مخطوط، و«عرائس البيان في حقائق القرآن» لأبي محمد الشيرازي -مطبوع، و«التأويلات النجمية» لنجم الدين داية وعلاء الدين السمناني - مخطوط، والتفسير المنسوب إلى ابن عربي الطائي - مطبوع.

غرائب التفسير

س: تحدث عن غرائب التفسير؟

ج: من الناس من له شغف بالإغراب في القول وإن حاد عن الجادة وركب مسلكًا وعرًا، فكلفوا أنفسهم من الأمر ما لا يطيقون، وأعملوا فكرهم فيما لا يعلم إلا بالتوقيف، فخرجوا وليس في يدهم سوى ما تسفهه عقولهم من الرعونة والغي، ولهذا عجائب في معاني آيات من القرآن نذكر من غرائبها:

١- قول من قال في: ﴿الٓمٓ﴾ معنى ألف: ألف الله محمدًا فبعثه نبيًّا، ومعنى لام: لامه الجاحدون وأنكروه، ومعنى ميم: ميم الجاحدون المنكرون، من الموم بالضم وهو البرسام، علة يهذى المعلوم فيها.

٢- قول من قال في: ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١، ٢]، إن الحاء: حرب علي ومعاوية، والميم: المروانية (نسبة إلى مروان من بني أمية)- والعين: ولاية العباسية، والسين: ولاية السفيانية، والقاف: قدوة مهدي.

٣- ما ذكره ابن فورك في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]. أن إبراهيم كان له صديق وصفه بأنه قلبه، أي: ليسكن هذا الصديق إلى هذه المشاهدة إذا رآها عيانًا.

٤- قول أبي معاذ النحوي في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلۡأَخۡضَرِ نَارٗا﴾ [يس: ٨٠]: يعني من إبراهيم نارًا، أي: نورًا، هو محمد ﷺ، ﴿فَإِذَآ أَنتُم مِّنۡهُ تُوقِدُونَ﴾ تقتبسون الدين.

معنى التفسير والتأويل

س: عرف التفسير لغة واصطلاحًا؟

ج: التفسير في اللغة: تفعيل من الفسر بمعنى الإبانة والكشف وإظهار المعنى المعقول، وفعله: كضرب ونصر، يقال: فسر الشيء يفسر -بالكسر، ويفسره - بالضم- فسرًا، وفسره: أبانه، والتفسير والفسر: الإبانة وكشف المغطى، وفي لسان العرب الفسر: كشف المغطى، والتفسير: كشف المراد عن اللفظ المشكل.

وفي القرآن: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ١] أي: بيانًا وتفصيلًا، والمزيد من الفعلين أكثر في الاستعمال.

وقال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾: أي تفصيلًا.

وقال بعضهم: هو مقلوب من «سفر»، ومعناه أيضًا: الكشف، يقال: سفرت المرأة سفورًا: إذا ألقت خمارها عن وجهها، وهي سافرة، وأسفر الصبح: أضاء، وإنما بنوه على التفعيل؛ لأنه للتكثير، كقوله تعالى: ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩]، وقوله: ﴿وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾ [يوسف: ٢٣]، فكأنه يتبع سوة بعد سورة، وآية بعد آخرى.

وقال الراغب: الفسر والسفر يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما، لكن جعل الفسر لإظهار المعنى المعقول، وجعل السفر لإبراز الأعيان للأبصار، فقيل: سفرت المرأة عن وجهها، وأسفر الصبح.

والتفسير في الاصطلاح: عرفه أبو حيان بأنه: «علمٌ يبحث عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات لذلك».

ثم خرج التعريف فقال: فقولنا: «علم» هو جنس يشمل سائر العلوم، وقولنا:

«يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن»، هذا هو علم القراءات، وقولنا: «ومدلولاتها»، أي: مدلولات تلك الألفاظ، وهذا هو علم اللغة الذي يحتاج إليه في هذا العلم، وقولنا: «وأحكامها الإفرادية والتركيبية»، هذا يشمل علم التصريف، وعلم الإعراب، وعلم البيان، وعلم البديع، وقولنا: «ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب»، يشمل ما دلالته عليه بالحقيقة، وما دلالته عليه بالمجاز، فإن التركيب قد يقتضي بظاهره شيئًا ويصد عن الحمل على الظاهر صاد فيحتاج لأجل ذلك أن يعمل على غير الظاهر، وهو المجاز، وقولنا: «وتتمات لذلك». هو معرفة النسخ وسبب النزول، وقصة توضيح بعض ما أبهم في القرآن ونحو ذلك.

وقال الزركشي: التفسير: علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ: وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه [«الإتقان» جـ٢ ص١٧٤].

س: وما تعريف التأويل لغة واصطلاحًا؟

ج: التأويل في اللغة: مأخوذ من الأول، وهو الرجوع إلى الأصل، يقال: آل إليه أولًا ومآلًا: رجع .. ويقال: أوّل الكلام تأويلًا، وتأوّله: دبره وقدره وفسره. وعلى هذا: فتأويل الكلام في الاصطلاح له معنيان:

١- تأويل الكلام: بمعنى ما أوله إليه المتكلم أو ما يؤول إليه الكلام ويرجع، والكلام إنما يرجع ويعود إلى حقيقته التي هي عين المقصود، وهو نوعان: إنشاء وإخبار، ومن الإنشاء: الأمر.

فتأويل الأمر: هو الفعل المأمور به، ومن ذلك: ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي، يتأول القرآن» [رواه البخاري ومسلم]. تعني قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ٣].

وتأويل الأخبار: هو عين المخبر إذا وقع، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ

﴿ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الأعراف: ٥٢، ٥٣]، فقد أخبر أنه فصل الكتاب، وأنهم لا ينتظرون إلا تأويله، أي: مجيء ما أخبر القرآن بوقوعه، من القيامة وأشراطها، وما في الآخرة من الصحف والموازين والجنة والنار وغير ذلك. فحينئذ يقولون: ﴿قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾؟

٢- تأويل الكلام: أي تفسيره وبيان معناه، وهو ما يعنيه ابن جرير الطبري في تفسيره بقوله: «القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا»، وبقوله: «اختلف أهل التأويل في هذه الآية» فإن مراده التفسير.

ذلك هو معنى التأويل عند السلف.

والتأويل في عرف المتأخرين: هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به- وهذا الاصطلاح لا يتفق مع ما يراد بلفظ التأويل في القرآن عند السلف.

هذا ومن العلماء من يُفرِّق بين المعنى، والتفسير، والتأويل، للتفاوت بينها لغة وإن كانت متقاربة، وقد نقل «الزركشي» هذا [انظر «البرهان» جـ٢ ص١٤٦ بتصرف].

قال ابن فارس: معاني العبارات التي يعبر بها عن الأشياء ترجع إلى ثلاثة: المعنى، والتفسير، والتأويل، وهي وإن اختلفت فالمقاصد بها متقاربة:

فأما المعنى: فهو القصد والمراد، يقال: عنيت بهذا الكلام كذا، أي: قصدت وعمدت، وهو مشتق من الإظهار، يقال: عنت القربة، إذا لم تحفظ الماء بل أظهرته، ومن هذا: عنوان الكتاب.

وأما التفسير في اللغة: فهو راجع إلى معنى الإظهار والكشف، وقال ابن الأنباري: قول العرب: فسرت الدابة وفسرتها، إذا ركضتها محصورة لينطلق حصرها، وهو يؤول إلى الكشف أيضًا، فالتفسير كشف المغلق من المراد بلفظه،

وإطلاق للمحتبس عن الفهم به.

وأما التأويل: فأصله في اللغة من الأول، ومعنى قولهم: ما تأويل هذا الكلام؟ أي إلام تؤول العاقبة في المراد به؟ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾ [الأعراف: ٥٣]، أي: تكشف عاقبته، ويقال: آل الأمر إلى كذا، أي: صار إليه، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٨٢]، وأصله من المآل وهو العاقبة والمصير، وقد أولته فآل- أي صرفته فانصرف، فكأن التأويل صرف الآية إلى ما تحتمله من المعاني، وإنما بنوه على التفعيل للتكثير.

س: وضح الفرق بين التفسير والتأويل؟

ج: اختلف العلماء في الفرق بين التفسير والتأويل، وعلى ضوء ما سبق في معنى التفسير والتأويل نستطيع أن نستخلص أهم الآراء فيما يأتي:

١- إذا قلنا: إن التأويل هو تفسير الكلام وبيان معناه، فالتأويل والتفسير على هذا متقاربان أو مترادفان، ومنه دعوة رسول الله ﷺ لابن عباس: «**اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل**».

٢- وإذا قلنا: إن التأويل هو نفس المراد بالكلام، فتأويل الطلب نفس الفعل المطلوب، وتأويل الخبر نفس الشيء المخبر به، فعلى هذا يكون الفرق كبيرًا بين التفسير والتأويل؛ لأن التفسير شرح وإيضاح للكلام، ويكون وجوده في الذهن بتعقله، وفي اللسان بالعبارة الدالة عليه، أما التأويل فهو نفس الأمور الموجودة في الخارج، فإذا قيل: طلعت الشمس، فتأويل هذا هو نفس طلوعها، وهذا هو الغالب في لغة القرآن كما تقدم، قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣٨﴾ بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ [يونس: ٣٨، ٣٩]. فالمراد بالتأويل: وقوع المخبر به.

٣- وقيل: التفسير: ما وقع مبينًا في كتاب الله أو معينًا في صحيح السنة؛ لأن معناه قد ظهر ووضح، والتأويل ما استنبطه العلماء، ولذا قال بعضهم: «التفسير ما

يتعلق بالرواية، والتأويل ما يتعلق بالدراية» [انظر «الإتقان» جـ٢ ص١٧٣].

٤- وقيل: التفسير: أكثر ما يستعمل في الألفاظ ومفرداتها، والتأويل: أكثر ما يستعمل في المعاني والجمل، وقيل غير ذلك.

شرف علم التفسير

س: وضح شرف علم التفسير وأهميته، ومكانته بين العلوم الإسلامية؟

ج: التفسير من أجلِّ علوم الشريعة وأرفعها قدرًا، وهو أشرف العلوم موضوعًا وغرضًا وحاجة إليه؛ لأن موضوعه كلام الله تعالى الذي هو ينبوع كل حكمة، ومعدن كل فضيلة، ولأن الغرض منه هو الاعتصام بالعروة الوثقى والوصول إلى السعادة الحقيقية، وإنما اشتدت الحاجة إليه؛ لأن كل كمال ديني أو دنيوي لابد وأن يكون موافقًا للشرع، وموافقته تتوقف على العلم بكتاب الله [انظر «الإتقان» جـ٢ ص١٧٥].

شروط المفسر وآدابه

س: اذكر شروط المفسر؟

وقد ذكر العلماء للمفسر شروطًا نجملها فيما يأتي:

١- صحة الاعتقاد: فإن العقيدة لها أثرها في نفس صاحبها، وكثيرًا ما تحمل ذويها على تحريف النصوص والخيانة في نقل الأخبار، فإذا صنف أحدهم كتابًا في التفسير أول الآيات التي تخالف عقيدته، وحملها باطل مذهبه، ليصد الناس عن اتباع السلف، ولزوم طريق الهدى.

٢- التجرد عن الهوى: فالأهواء تدفع أصحابها إلى نصرة مذهبهم، فيغرون

الناس بلين الكلام ولحن البيان، كدأب طوائف القدرية والرافضة والمعتزلة ونحوهم من غلاة المذاهب.

٣- أن يبدأ أولًا بتفسير القرآن بالقرآن، فما أجمل منه في موضع فإنه قد فصل في موضع آخر، وما اختصر منه في مكان فإنه قد بسط في مكان آخر.

٤- أن يطلب التفسير من السنة فإنها شارحة للقرآن موضحة له، وقد ذكر القرآن أن أحكام رسول الله ﷺ إنما تصدر منه عن طريق الله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، وذكر الله أن السنة مبينةٌ للكتاب: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، ولهذا قال رسول الله ﷺ: «**ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه**» يعني السنة. وقال الشافعي رضي الله عنه: «كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن» وأمثلة هذا في القرآن كثيرة- جمعها صاحب «الإتقان» مرتبة مع السور في آخر فصل من كتابه، كتفسير «السبيل» بالزاد والراحلة، وتفسير «الظلم» بالشرك، وتفسير «الحساب اليسير» بالعرض.

٥- فإذا لم يجد التفسير من السنة رجع إلى أقوال الصحابة فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال عند نزوله، ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح.

٦- فإذا لم يجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا في أقوال الصحابة فقد رجع كثيرٌ من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين، كمجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، ومسروق بن الأجدع، وسعيد بن المسيب، والربيع بن أنس، وقتادة، والضحّاك بن مزاحم، وغيرهم من التابعين، ومن التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة، وربما تكلموا في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال، والمعتمد في ذلك كله النقل الصحيح، ولهذا قال أحمد: «ثلاث كتب لا أصل لها: المغازي، والملاحم،

والتفسير» يعني بهذا: التفسير الذي لا يعتمد على الروايات الصحيحة في النقل.

٧- العلم باللغة العربية وفروعها: فإن القرآن نزل بلسانٍ عربي، ويتوقف فهمه على شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع، قال مجاهد: «لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالمًا بلغات العرب».

والمعاني تختلف باختلاف الإعراب، ومن هنا مست الحاجة إلى اعتبار علم النحو، والتصريف الذي تعرف به الأبنية، والكلمة المبهمة يتضح معناها بمصادرها ومشتقاتها، وخواص تركيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، ومن حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها، ثم من ناحية وجوه تحسين الكلام- وهي علوم البلاغة الثلاثة: المعاني والبيان والبديع من أعظم أركان المفسر، إذ لابد له من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز، وإنما يدرك الإعجاز بهذه العلوم.

٨- العلم بأصول العلوم المتصلة بالقرآن، كعلم القراءات؛ لأن به يعرف كيفية النطق بالقرآن ويترجح بعض وجوه الاحتمال على بعض، وعلم التوحيد، حتى لا يؤول آيات الكتاب التي في حق الله وصفاته تأويلًا يتجاوز به الحق، وعلم الأصول، وأصول التفسير خاصة مع التعمق في أبوابه التي لا يتضح المعنى ولا يستقيم المراد بدونها، كمعرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، ونحو ذلك.

٩- دقة الفهم التي تمكن المفسر من ترجيح معنى على آخر، أو استنباط معنى يتفق مع نصوص الشريعة.

آداب المفسر

س: ما آداب المفسر؟

ج: حسن النية وصحة المقصد: فإنما الأعمال بالنيات، والعلوم الشرعية أولى بأن يكون هدف صاحبها منها الخير العام، وإسداء المعروف لصالح الإسلام، وأن

يتطهر من أعراض الدنيا ليسدد الله خطاه، والانتفاع بالعلم ثمرة الإخلاص فيه.

١- حسن الخلق: فالمفسر في موقف المؤدب، ولا تبلغ الآداب مبلغها في النفس إلا إذا كان المؤدب مثالًا يحتذى في الخلق والفضيلة، والكلمة النابية قد تصرف الطالب عن الاستفادة مما يسمع أو يقرأ وتقطع عليه مجرى تفكيره.

٢- الامتثال والعمل: فإن العلم يجد قبولًا من العاملين أضعاف ما يجد من سمو معارفه ودقة مباحثه، وحسن السيرة يجعل المفسر حسنة لما يقرره من مسائل الدين، وكثيرًا ما يصد الناس عن تلقي العلم من بحر زاخر في المعرفة لسوء سلوكه وعدم تطبيقه.

٣- تحرى الصدق والضبط في النقل: فلا يتكلم أو يكتب إلا عن تثبت لما يرويه حتى يكون في مأمن من التصحيف واللحن.

٤- التواضع ولين الجانب: فالصلف العلمي حاجز حصين يحول بين العالم والانتفاع بعلمه.

٥- عزة النفس: فمن حق العالم أن يترفع عن سفاسف الأمور، ولا يغشى أعتاب الجاه والسلطان كالسائل المتكفف.

٦- الجهر بالحق: فأفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر.

٧- حسن السمت: الذي يكسب المفسر هيبة ووقارًا في مظهره العام، وجلوسه ووقوفه ومشيته دون تكلف.

٨- الأناة والروية: فلا يسرد الكلام سردًا بل يفصله ويبين عن مخارج حروفه.

٩- تقديم من هو أولى منه: فلا يتصدى للتفسير بحضرتهم وهم أحياء، ولا يغمطهم حقهم بعد الممات، بل يرشد إلى الأخذ عنهم وقراءة كتبهم.

١٠- حسن الإعداد وطريق الأداء: كأن يبدأ بذكر سبب النزول- ثم معاني المفردات وشرح التراكيب وبيان وجوه البلاغة والإعراب الذي يتوقف عليه تحديد المعنى، ثم يبين المعنى العام ويصله بالحياة العامة التي يعيشها الناس في عصره، ثم يأتي

إلى الاستنباط والأحكام.

١١- أما ذكر المناسبة والربط بين الآيات أولًا وآخرًا فذلك حسب ما يقتضيه النظم والسياق.

التعريف بأشهر كتب التفسير

س: ما أشهر الكتب المصنفة في التفسير بالمأثور؟

ج: من أشهر الكتب المصنفة في التفسير بالمأثور:

١- التفسير المنسوب إلى ابن عباس.

٢- تفسير ابن عيينة.

٣- تفسير ابن أبي حاتم.

٤- تفسير أبي الشيخ بن حيان.

٥- تفسير ابن عطية.

٦- تفسير أبي الليث السمرقندي «بحر العلوم».

٧- تفسير أبي إسحاق «الكشف والبيان عن تفسير القرآن».

٨- تفسير ابن جرير الطبري «جامع البيان في تفسير القرآن».

٩- تفسير ابن أبي شيبة.

١٠- تفسير البغوي «معالم التنزيل».

١١- تفسير أبي الفداء الحافظ ابن كثير «تفسير القرآن العظيم».

١٢- تفسير الثعالبي «الجواهر الحسان في تفسير القرآن».

١٣- تفسير جلال الدين السيوطي «الدر المنثور في التفسير بالمأثور».

١٤- تفسير الشوكاني «فتح القدير».

obeikandl.com

تفسير ابن عباس

س: عرفنا بالتفسير المنسوب إلى ابن عباس؟

ج: ينسب إلى ابن عباس ﷺ جزء كبير في التفسير، طبع مرارًا باسم «تنوير المقباس من تفسير ابن عباس» جمعه «أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشافعي». صاحب القاموس المحيط.

وابن عباس كان بحق «ترجمان القرآن» وكان عمر بن الخطاب يثق بتفسيره ويجله، وقد أخذ في بعض المواضع عن أهل الكتاب فيما اتفق القرآن فيه مع التوراة والإنجيل، وذلك في دائرة محدودة.

ويمتاز ابن عباس برجوعه في فهم معاني ألفاظ القرآن إلى الشعر العربي، لمعرفته بلغة العرب وإلمامه بديوانها.

وتتعدد الروايات عن ابن عباس، وتتفاوت صحةً وضعفًا، وقد تتبع العلماء هذه الروايات وكشفوا عن مبلغها من الصحة، فمن أشهر طرق هذه الروايات:

١- طريق معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس- وهذه هي أجود الطرق عنه، وفيها قال الإمام أحمد: «إن بمصر صحيفة في التفسير رواها علي ابن أبي طلحة لو رحل رجل فيها إلى مصر قاصدًا ما كان كثيرًا» [الإتقان جـ٢ ص١٨٨]، وقال الحافظ ابن حجر: «وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث- رواها عن معاوية بن صالح -عن علي بن أبي طلحة- عن ابن عباس، وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في صحيحه فيما يعلقه عن ابن عباس».

٢- طريق قيس بن مسلم الكوفي عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس- وهذه الطريق صحيحة على شرط الشيخين.

obeikandi.com

٣- طريق ابن إسحاق صاحب السير، عن محمد بن أبي محمد مولى آل زيد بن ثابت، عن عكرمة أو سعيد بن جبير، عن ابن عباس- وهي طريق جيدة، وإسنادها حسن.

٤- طريق إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير، تارة عن أبي مالك، وتارة عن أبي صالح عن ابن عباس، وإسماعيل السدي مختلف فيه، هو تابعي شيعي، وقال السيوطي: «روي عن السدي الأئمة مثل الثوري وشعبة، لكن التفسير الذي جمعه رواه أسباط بن نصر، وأسباط لم يتفقوا عليه، غير أن أمثل التفاسير «تفسير السدي» [الإتقان جـ٢ ص١٨٨].

٥- طريق عبد الملك بن جريج عن ابن عباس، وهذه الطريق تحتاج إلى دقة في البحث، فإن ابن جريج روى ما ذكر في كل آية من الصحيح والسقيم.

٦- طريق الضحاك بن مزاحم الهلالي عن ابن عباس، وهي طريق غير مقبولة؛ لأن الضحاك مختلف في توثيقه، وطريقه إلى ابن عباس منقطعة؛ لأنه لم يلقه، فإن انضم إلى ذلك رواية بشر بن عمارة، عن أبي روق، عن الضحاك، فضعيفة، لضعف بشر.

٧- طريق عطية العوفي، عن ابن عباس، وهي غير مقبولة؛ لأن عطية ضعيف وربما حسن له الترمذي.

٨- طريق مقاتل بن سليمان الأزدي الخراساني، ومقاتل ضعيف، يروي عن مجاهد وعن الضحاك ولم يسمع منهما، وقد كذبه غير واحد، ولم يوثقه أحد، واشتهر عنه التجسيم والتشبيه، وقال أحمد بن حنبل: «لا يعجبني أن أروي عن مقاتل بن سليمان شيئًا».

٩- طريق محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وهذه أوهى الطرق، والكلبي مشهور بالتفسير، وقد قيل فيه: أجمعوا على ترك حديثه، وليس بثقة، ولا يكتب حديثه، واتهمه جماعة بالوضع، ولذا قال السيوطي في الإتقان: «فإن انضم إلى ذلك- أي إلى طريق الكلبي- رواية محمد بن مروان السدي الصغير عنه

فهي سلسلة الكذب».

ويتضح من التفسير المنسوب إلى ابن عباس أن معظم ما روي عن ابن عباس في هذا الكتاب- إن لم يكن جميعه- يدور على محمد بن مروان السدي الصغير، عن محمد ابن السائب الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، وقد عرفنا مبلغ رواية السدي الصغير عن الكلبي فيما تقدم [انظر «الإتقان» جـ٢ ص١٨٩].

جامع البيان في تفسير القرآن للطبري

س: تحدث عن تفسير جامع البيان للطبري موضحًا أهميته؟

ج: يعتبر ابن جرير الطبري من الأئمة الأعلام الذين برعوا في علوم كثيرة، وتركوا تراثًا إسلاميًّا ضخمًا تناقلته العصور والأجيال، وقد أحرز شهرة واسعة بكتابيه: في التاريخ: تاريخ الأمم والملوك، والتفسير: جامع البيان في تفسير القرآن، وهما من أهم المراجع العلمية، بل إن كتابه في التفسير هو المرجع الأول عند المفسرين الذين عنوا بالتفسير بالمأثور.

ويقع تفسير ابن جرير في ثلاثين جزءًا من الحجم الكبير، وقد كان مفقودًا إلى عهد قريب، ثم قدر الله له الظهور حين وجدت نسخة مخطوطة في حيازة «أمير حائل» الأمير حمود بن الرشيد من أمراء نجد، طبع عليها الكتاب منذ زمن قريب، فأصبحت في يدنا معارف غنية في التفسير بالمأثور.

وهو تفسير عظيم القيمة، لا غنى لطالب التفسير عنه، قال السيوطي: «وكتابه - يعني تفسير محمد بن جرير- أجلّ التفاسير وأعظمها، فإنه يتعرض لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، والإعراب، والاستنباط، فهو يفوق بذلك على تفاسير الأقدمين» وقال النووي: «أجمعت الأمة على أنه لم يصنف مثل تفسير الطبري» [انظر «الإتقان» جـ٢ ص١٩٠].

وتفسير الطبري أقدم كتاب وصل إلينا كاملًا في التفسير، فإن المحاولات التفسيرية قبله لم يصل إلينا شيء منها، اللهم إلا ما وصل إلينا منها في ثنايا ذلك الكتاب.

س: ما طريقة ابن جرير في تفسيره جامع البيان؟

ج: طريقة ابن جرير في تفسيره أنه إذا أراد أن يفسر الآية من القرآن يقول: «القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا» ثم يفسر الآية مستشهدًا بما يرويه بسند إلى الصحابة أو التابعين من التفسير بالمأثور عنهم، ويعرض لكل ما روي في الآية، ولا يقتصر على مجرد الرواية، بل يوجه الأقوال ويرجح بعضها على بعض، كما يتعرض لناحية الإعراب إن دعت الحال إلى ذلك، ويستنبط بعض الأحكام.

وقد يقف من السند موقف الناقد البصير أحيانًا، فيعدل من رجال الإسناد، ويجرح من يجرح منهم، ويرد الرواية التي لا يثق بصحتها.

ويعتني ابن جرير بذكر القراءات وتوجيهها، ويقال: إنه ألف فيها مؤلفًا خاصًا.

ومع روايته الأخبار المأخوذة من القصص الإسرائيلي فإنه كثيرًا ما يتعقبها بالبحث.

ويعتمد ابن جرير على الاستعمالات اللغوية بجانب الروايات المنقولة، ويستشهد بالشعر القديم، ويهتم بالمذاهب النحوية، ويحتكم إلى المعروف من لغة العرب، ويعالج الأحكام الفقهية مجتهدًا، فيذكر أقوال العلماء ومذاهبهم، ويخلص من ذلك برأي يختاره لنفسه ويرجحه.

ويناقش مسائل العقيدة مناقشةً فاحصة، يرد فيها على الفِرق ومذاهب أهل الكلام، وينتصر لأهل السنة والجماعة.

وقد طبعت دار المعارف بمصر كتابه، في إخراج حسن، وخرج أحاديثه الأستاذ أحمد محمد شاكر، ولكن هذه الطبعة لم تتم، مع عظيم نفعها، والعناية بتحقيقها.

وقد طبع مؤخرا طبعة محققة متقنة في دار هجر للطباعة والنشر في القاهرة.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية

س: عرفنا بالإمام ابن عطية وتفسيره؟

ج: ابن عطية من قضاة الأندلس المشهورين، نشأ في بيت علم وفضل، وكان فقيهًا جليلًا، عارفًا بعلوم الحديث والتفسير واللغة والأدب، ذكي الفؤاد، حسن الفهم، من أعيان مذهب المالكية، وكتابه في التفسير يسمى «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز».

س: ما طريقة ابن عطية في كتابه ؟

ج: قد لخص فيه ابن عطية ما روي من التفسير بالمنقول وأضفى عليه من روحه العلمية الفياضة ما أكسبه دقة ورواجًا

س: وماذا عن طبعات الكتاب؟

ج: الكتاب يقع في عشرة مجلدات كبار وكان مخطوطًا إلى عهد قريب، ثم طبع في المغرب سنة ١٩٧٥م بتحقيق «المجلس العلمي بفاس -مديرية الشئون الإسلامية- المملكة المغربية».

س: وضح أهمية الكتاب ومكانته بين كتب التفسير؟

ج: الكتاب له شهرته، وينقل عنه كثير من المفسرين، وهو كثير الاهتمام بالشواهد الأدبية، والصناعة النحوية، ويقارن أبو حيان في مقدمة تفسيره بينه وبين تفسير الزمخشري فيقول: «وكتاب ابن عطية أنقل، وأجمع، وأخلص، وكتاب الزمخشري ألخص وأغوص».

ويعقد ابن تيمية مقارنة بين الكتابين كذلك فيقول: «وتفسير ابن عطية خير من

تفسير الزمخشري، وأصح نقلًا وبحثًا، وأبعد عن البدع، وإن اشتمل على بعضها، بل هو خيرٌ منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفاسير».

ويقول ابن تيمية كذلك: «وتفسير ابن عطية وأمثاله أتبع للسنة والجماعة، وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشري، ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفاسير المأثورة عنهم على وجهه لكان أحسن وأجمل. فإنه كثيرًا ما ينقل من تفسير محمد بن جرير الطبري- وهو من أجل التفاسير وأعظمها قدرًا- ثم إنه يدع ما نقله ابن جرير عن السلف لا يحكيه بحال، ويذكر ما يزعم أنه قول المحققين، وإنما يعني بهم طائفة من أهل الكلام الذين قرروا أصولهم بطرق من جنس ما قررت به المعتزلة أصولهم، وإن كان أقرب إلى السنة من المعتزلة» [مقدمة ابن تيمية في أصول التفسير ص٢٣].

تفسير القرآن العظيم- لابن كثير

س: تحدث عن الإمام ابن كثير وكتابه في التفسير؟

ج: الإمام عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمرو بن كثير إمامٌ جليلٌ حافظ، أخذ عن شيخ الإسلام ابن تيمية، واتبعه في كثير من آرائه، وشهد له العلماء بغزارة علمه في التفسير والحديث والتاريخ، وكتابه في التاريخ «البداية والنهاية» مرجع أصيل للتاريخ الإسلامي، وكتابه في التفسير «تفسير القرآن العظيم» من أشهر ما دون في التفسير بالمأثور، ويأتي في المرتبة الثانية بعد كتاب ابن جرير، فهو يفسر كلام الله بالأحاديث والآثار مسندة إلى أصحابها، مع الكلام عما يحتاج إليه جرحًا وتعديلًا، وترجيح بعض الأقوال على بعض، وتضعيف بعض الروايات وتصحيح بعضها الآخر.

س: ما أهم مميزات تفسير ابن كثير؟

ج: يمتاز ابن كثير بأنه يُنبِّه في كثير من الأحيان إلى ما في التفسير بالمأثور من

منكرات الإسرائيليات، كما يذكر أقوال العلماء في الأحكام الفقهية، ويناقش مذاهبهم وأدلتهم أحيانًا.

س: تحدث عن طبعات تفسير ابن كثير؟

ج: تفسير ابن كثير طبع مع «معالم التنزيل» للبغوي، ومن أشهر طبعاته طبعة دار الشعب المصرية، وله طبعات أخرى منها طبعة دار الريان في أربعة أجزاء كبار، وهناك طبعة محققة مخرجة على النسخة المحفوظة في المكتبة الأزهرية صدرت عن مؤسسة قرطبة في القاهرة، وهي طبعة محققة متقنة، وهناك تحقيق آخر جيد للكتاب طبع في دار هجر في القاهرة.

وقد قام الشيخ أحمد محمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ باختصاره وسماه عمدة التفسير واهتم بانتقاء الروايات الصحيحة، ولكنه لم يتمه، وطبع منه إلى أوائل سورة الأنفال.

أشهر الكتب المؤلفة في التفسير بالرأي

س: اذكر أشهر الكتب المؤلفة في التفسير بالرأي؟

ج: أشهر الكتب المؤلفة في التفسير بالرأي:

١- تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصم.

٢- تفسير أبي على الجبائي المعتزلي.

٣- تفسير عبد الجبار المعتزلي.

٤- تفسير الزمخشري المعتزلي «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل».

٥- تفسير فخر الدين الرازي الأشعري «مفاتيح الغيب».

٦- تفسير ابن فورك.

obeikandl.com

٧- تفسير النسفي «مدارك التنزيل وحقائق التأويل».

٨- تفسير الخازن «لباب التأويل في معاني التنزيل».

٩- تفسير أبي حيان «البحر المحيط».

١٠- تفسير البيضاوي «أنوار التنزيل وأسرار التأويل».

١١- تفسير الجلالين: جلال الدين المحلي، وجلال الدين السيوطي.

أما جلال الدين المحلي: فقد ابتدأ تفسيره من أول سورة الكهف إلى آخر سورة الناس، ثم ابتدأ بتفسير الفاتحة، وبعد أن أتمها اخترمته المنية فلم يفسر ما بعدها.

وأما جلال الدين السيوطي: فقد جاء بعد الجلال المحلي فكمل تفسيره، فابتدأ بتفسير سورة البقرة وانتهى عند آخر سورة الإسراء، ووضع تفسير الفاتحة في آخر تفسير الجلال المحلي لتكون ملحقة به.

وكثيرًا ما يخطئ بعض الناس في هذا التقسيم.

١٢- تفسير القرطبي «الجامع لأحكام القرآن».

١٣- تفسير أبي السعود «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم».

١٤- تفسير الألوسي «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني».

س: لو عرفتنا ببعض كتب التفسير بالرأي؟

ج: سأقوم بالتعريف ببعضها ومنها: مفاتيح الغيب- للرازي، البحر المحيط لأبي حيان، الكشاف عن حقائق التنزيل - للزمخشري.

مفاتيح الغيب - للرازي

س: عرفنا بالفخر الرازي وتفسيره؟

ج: فخر الدين الرازي من العلماء المتبحرين الذين نبغوا في العلوم النقلية والعلوم العقلية، واكتسب شهرة عظيمة طوّفت به في الآفاق، وله مصنفات كثيرة، ومن أهم

مصنفاته تفسيره الكبير، المسمى بـ «مفاتيح الغيب».

ويقع هذا التفسير في ثمانية مجلدات كبار، وتدل الأقوال على أن الفخر الرازي لم يتمه، وتتضارب الآراء في الموضع الذي انتهى إليه في تفسيره، وفيمن أتمه بعده، ويعلق على هذا الشيخ محمد الذهبي فيقول: «والذي أستطيع أن أقوله كحل لهذا الاضطراب: هو أن الإمام فخر الدين كتب تفسيره هذا إلى سورة الأنبياء، فأتى بعده شهاب الدين الخويي فشرع في تكملة هذا التفسير ولكنه لم يتمه، فأتى بعده نجم الدين القمولي فأكمل ما بقي منه، كما يجوز أن يكون الخويي أكمله إلى النهاية، والقمولي كتب تكملة أخرى غير التي كتبها الخويي، وهذا هو الظاهر من عبارة صاحب كشف الظنون» [«التفسير والمفسرون» جـ١ ص٢٩٣].

والقارئ لهذا التفسير لا يجد تفاوتًا في المنهج والمسلك، ولا يستطيع أن يميز بين الأصل والتكملة.

س: وضح منهج الرازي في تفسيره؟

ج: يهتم الفخر الرازي ببيان المناسبات بين آيات القرآن وسوره، ويكثر من الاستطراد إلى العلوم الرياضية والطبيعية والفلكية والفلسفية ومباحث الإلهيات على نمط استدلالات الفلاسفة العقلية، ويذكر مذاهب الفقهاء، ومعظم ذلك لا حاجة إليه في علم التفسير.

فكتابه موسوعة علمية في علم الكلام، وفي علوم الكون والطبيعة، وبهذا فقد أهميته كتفسير للقرآن الكريم.

إضافة إلى ما حشاه به من مباحث كلامية وتأويلات أشعرية أخرت منزلة الكتاب عند أهل السنة.

البحر المحيط - لأبي حيان

س: وضح أهم ميزات كتاب البحر المحيط؟

ج: كان أبو حيان الأندلسي الغرناطي على جانب كبير من المعرفة باللغة، وكان على علم واسع في التفسير، والحديث، وتراجم الرجال، ومعرفة طبقاتهم، خصوصًا المغاربة، وله مؤلفات كثيرة، أهمها تفسيره «البحر المحيط».

س: صف لنا تفسير البحر المحيط، ومنهج أبي حيان في تصنيفه؟

ج: يقع هذا التفسير في ثمانية مجلدات كبار، وهو مطبوع متداول، ويهتم أبو حيان فيه بذكر وجوه الإعراب، ومسائل النحو، ويتوسع في هذا فيذكر الخلاف بين النحويين، ويناقش ويجادل، حتى أصبح الكتاب أقرب ما يكون إلى كتب النحو منه إلى كتب التفسير.

ينقل أبو حيان في تفسيره كثيرًا من تفسير الزمخشري وتفسير ابن عطية، ولا سيما ما يتعلق بمسائل النحو ووجوه الإعراب، ويتعقبها كثيرًا بالرد، ويحمل على الزمخشري أحيانًا حملات قاسية، وإن كان يشيد بما له من مهارة فائقة في تجلية بلاغة القرآن وقوة بيانه.

ولا يرضى أبو حيان عن اعتزاليات الزمخشري فينقدها ويردها بأسلوب ساخر، ويعتمد في أكثر نقوله على كتاب «التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير» وهو لشيخه: جمال الدين أبي عبد الله محمد بن سليمان المقدسي المعروف بابن النقيب، ويذكر أبو حيان عنه أنه أكبر كتاب صنف في علم التفسير، يبلغ في العدد مائة سفر أو يكاد.

الكشاف عن حقائق التنزيل - للزمخشري

س: وضح مكانة الزمخشري، ومعتقده، وطريقته في تصنيف الكتاب؟

ج: كان الزمخشري عالمًا عبقريًّا فذًّا في النحو واللغة والأدب والتفسير، وآراؤه في العربية يستشهد علماء اللغة بها لأصالتها ودقتها، الزمخشري معتزلي الاعتقاد، حنفي المذهب، ألف كتاب «الكشاف» بما يدعم عقيدته ومذهبه.

واعتزاليات الزمخشري في تفسيره أمارة على حذقه ودهائه ومهارته، فهو يأتي بالإشارات البعيدة ليضمنها معنى الآية في الانتصار للمعتزلة والرد على خصومهم، ولكنه في الجانب اللغوي كشف عن جمال القرآن وسحر بلاغته لما له من إحاطة بعلوم البلاغة والبيان والأدب والنحو والتصريف، فكان مرجعا لغويًّا غنيًّا، وهو يشير في مقدمته إلى هذا فيذكر أن من يتصدى للتفسير لا يغوص على شيء من حقائقه، إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما «علم المعاني»، و«علم البيان» وتمهل في ارتيادهما آونة، وتعب في التنقيب عنهما أزمنة، وبعثته على تتبع مظانها همة في معرفة لطائف حجة الله، وحرص على استيضاح معجزة رسول الله، بعد أن يكون آخذًا من سائر العلوم بحظٍّ، جامعًا بين أمرين: تحقيق وحفظ، كثير المطالعات، طويل المراجعات، قد رجع زمانًا ورجع إليه ورد عليه، فارسًا في علم الإعراب، مقدمًا في حملة الكتاب، وكان مع ذلك مسترسل الطبيعة منقادها، مستقل القريحة وقادها».

ويحلل ابن خلدون كتاب الكشاف للزمخشري في قوله عند الحديث عما يرجع إليه التفسير من معرفة اللغة والإعراب والبلاغة: «ومن أحسن ما اشتمل عليه هذا الفن من التفاسير، كتاب الكشاف للزمخشري، من أهل خوارزم العراق، إلا أن مؤلفه من أهل الاعتزال في العقائد، فيأتي بالحجاج على مذاهبهم الفاسدة، حيث تعرض له آي القرآن من طريق البلاغة، فصار بذلك للمحققين من أهل السنة انحراف عنه،

وتحذير للجمهور من مكامنه، مع إقرارهم برسوخ قدمه فيما يتعلق باللسان والبلاغة، وإذا كان الناظر فيه واقفًا مع ذلك على المذاهب السنية، محسنًا للحجاج عنها، فلا جرم أنه مأمون من غوائله، فلتغتنم مطالعته لغرابة فنونه في اللسان، ولقد وصل إلينا في هذه العصور تأليف لبعض العراقيين، وهو شرف الدين الطيبي من أهل توريز من عراق العجم، شرح فيه كتاب الزمخشري هذا، وتتبع ألفاظه، وتعرض لمذاهبه في الاعتزال بأدلة تزيفها، وتبين أن البلاغة إنما تقع في الآية على ما يراه أهل السنة، لا على ما يراه المعتزلة، فأحسن في ذلك ما شاء، مع إمتاعه في سائر فنون البلاغة، وفوق كل ذي علم عليم» [مقدمة ابن خلدون، ص٤٩١].

أشهر كتب التفسير في العصر الحديث
تفسير المنار – للسيد محمد رشيد رضا

س: وماذا عن تفسير المنار للعلامة محمد رشيد رضا؟

ج: كان الشيخ محمد عبده يلقي دروسًا في التفسير بالجامع الأزهر، ولازمه كثير من طلابه ومريديه، وكان الشيخ رشيد ألزم الناس لهذه الدروس، وأحرصهم على تلقيها وضبطها، فظهرت ثمرة ذلك في تفسيره المسمى بـ «تفسير القرآن الحكيم»، والمشهور بـ «تفسير المنار»؛ نسبة إلى مجلة «المنار» التي كان يصدرها.

وقد بدأ تفسيره من أول القرآن، وانتهى عند قوله تعالى: ﴿۞ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِيِّۦ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١]، ثم عاجلته المنية قبل أن يتم تفسير القرآن، وهذا القدر من التفسير مطبوع في اثني عشر مجلدًا كبارًا.

س: ما أهم مميزات تفسير المنار؟

ج: هو تفسير غني بالمأثور عن سلف هذه الأمة من الصحابة التابعين، وبأساليب

اللغة العربية، وبسنن الله الاجتماعية، يشرح الآيات بأسلوب رائع، ويكشف عن المعاني بعبارة سهلة، ويوضح كثيرًا من المشكلات، ويرد على ما أثير حول الإسلام من شبهات خصومه، ويعالج أمراض المجتمع بهدي القرآن، ويصرح الشيخ رشيد بأن هدفه من هذا التفسير هو: «فهم الكتاب من حيث هو دين يرشد الناس إلى ما فيه سعادتهم في حياتهم الدنيا وحياتهم الآخرة».

الجواهر في تفسير القرآن- للشيخ طنطاوي جوهري

س: تحدث عن الشيخ طنطاوي جوهري، ومنهجه في كتابه الجواهر؟

ج: كان الشيخ طنطاوي جوهري مغرمًا بالعجائب الكونية، وكان مدرسًا بمدرسة دار العلوم في مصر، يفسر بعض آيات القرآن على طلبتها، كما كان يكتب في بعض الصحف ثم خرج بمؤلفه في التفسير «الجواهر في تفسير القرآن».

وقد عني في هذا التفسير عناية فائقة، بالعلوم الكونية، وعجائب الخلق، ويقرر في تفسيره أن في القرآن من آيات العلوم ما يربو على سبعمائة وخمسين آية، ويهيب بالمسلمين أن يتأملوا في آيات القرآن التي ترشد إلى علوم الكون، ويحثهم على العمل بما فيها، ويفضلها على غيرها في الوقت الحاضر، حتى على فرائض الدين، فيقول: «يا ليت شعري: لماذا لا نعمل في آيات العلوم الكونية ما فعله آباؤنا في آيات الميراث؟ ولكني أقول: الحمد لله، الحمد لله؟ إنك تقرأ في هذا التفسير خلاصات من العلوم، ودراستها أفضل من دراسة علم الفرائض؛ لأنه فرض كفاية، فأما هذه فإنها للازدياد في معرفة الله، وهي فرض عين على كل قادر» ويأخذ الغرور منه مأخذه، فينحى باللائمة على المفسرين السابقين، ويقول: «إن هذه العلوم التي أدخلناها في تفسير القرآن هي التي أغفلها الجهلاء المغرورن من صغار الفقهاء في الإسلام،

فهذا زمان الانقلاب، وظهور الحقائق، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم».

والمؤلف يخلط في كتابه خلطًا، فيضع في تفسيره صورة النبات والحيوانات ومناظر الطبيعة، وتجارب العلوم كتاب مدرسي في العلوم، ويشرح بعض الحقائق الدينية بما جاء عن أفلاطون في جمهوريته، وعن إخوان الصفا في رسائلهم، ويستخدم الرياضيات، ويفسر الآيات تفسيرًا يقوم على نظريات علمية حديثة.

وقد أساء الشيخ طنطاوي جوهري في نظرنا بهذا إلى التفسير إساءة بالغة من حيث يظن أنه يحسن صنعًا ولم يجد تفسيره قبولًا لدى كثير من المثقفين، لما فيه من تعسف في حمل الآيات على غير معناها، ولذا وصف هذا التفسير بما وصف به تفسير الفخر الرازي، فقيل عنه: «فيه كل شيء إلا التفسير».

في ظلال القرآن - لسيد قطب

س: وماذا عن كتاب في ظلال القرآن؟

ج: الكتاب تفسير كامل للحياة في ضوء القرآن وهدي الإسلام، عاش مؤلفه في ظلال الذكر الحكيم كما يفهم من تسميته- يتذوق حلاوة القرآن، ويعبر عن مشاعره تعبيرًا صادقًا، انتهى فيه إلى أن الإنسانية اليوم في شقائها بالمذاهب الهدامة، وصراعاها الدامي من حينٍ لآخر، لا خلاص لها إلا بالإسلام،

يقول مؤلفه في المقدمة: «وانتهيت من فترة الحياة في ظلال القرآن إلى يقينٍ جازم حاسم أنه لا صلاح لهذه الأرض، ولا راحة لهذه البشرية، ولا طمأنينة لهذا الإنسان، ولا رفعة ولا بركة، ولا طهارة، ولا تناسق مع سنن الكون وفطرة الحياة إلا بالرجوع إلى الله.

والرجوع إلى الله -كما يتجلى في ظلال القرآن- له صورة واحدة، وطريق

واحد.. واحد لا سواه.. إنه العودة بالحياة كلها إلى منهج الله الذي رسمه للبشرية في كتابه الكريم، إنه تحكيم هذا الكتاب وحده في حياتها، والتحاكم إليه وحده في شئونها، وإلا فهو الفساد في الأرض والشقاوة للناس، والارتكاس في الحمأة، والجاهلية التي تعبد الهوى من دون الله: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠].

إن الاحتكام إلى منهج الله في كتابه ليس نافلة ولا تطوعًا ولا موضع اختيار، إنما هو الإيمان أو فلا إيمان: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ۚ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۖ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [الجاثية: ١٨، ١٩].

س: وما منهج صاحب الظلال في تفسيره؟

ج: يأتي المؤلف أولًا بظلال في مقدمة السورة، تربط بين أجزائها، وتوضح أهدافها ومقاصدها، ثم يشرع بعد ذلك في التفسير، فيذكر المأثور الصحيح، ويضرب صفحًا عن المباحث اللغوية مكتفيًا بالإشارة العابرة، ويتجه إلى إيقاظ الوعي، وتصحيح المفاهيم، وربط الإسلام بالحياة إلا أنه في مباحث العقيدة وخاصة الأسماء والصفات قد انتقدت عليه بعض التأويلات وصنف أهل العلم مصنفات في بيان ما وقع فيه من تأويلات.

س: وماذا عن طبعات الكتاب؟

ج: الكتاب يقع في ثمانية مجلدات، وقد طبع عدة طبعات، في سنوات معدودة، لما له من رواج كبير لدى المثقفين، ومتولي طباعته دار الشروق في القاهرة، وقد تم عمل الكتاب في صورة برنامج ألكتروني بعد فهرسته وتقسيمه، صدر عن دار التراث.

التفسير البياني لعائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)

س: وماذا عن عائشة عبد الرحمن وكتابها التفسير البياني؟

ج: من المعاصرات اللاتي أسهمن بنصيبهن في الأدب العربي والفكر الاجتماعي - الدكتورة عائشة عبد الرحمن، المشهورة بـ «بنت الشاطئ».

وقد تولت التدريس في كلية الآداب بالقاهرة، وفي كلية التربية للبنات، وتناولت في تدريسها تفسير بعض سور القرآن القصار، وطبعت ذلك في «التفسير البياني للقرآن».

س: ما منهج المؤلفة بنت الشاطئ في هذا التفسير؟

ج: بنت الشاطئ تهتم في تفسيرها بالبيان العربي وتذكر في المقدمة أنها اهتدت إلى هذه الطريقة لمعالجة مشكلاتنا في حياتنا الأدبية واللغوية، وأنها بحثت ذلك في عدة مؤتمرات دولية، ففي مؤتمر المستشرقين الدولي في الهند سنة ١٩٦٤- كان موضوع البحث الذي شاركت به في شعبة الدراسات الإسلامية، هو «مشكلة الترادف اللغوي، في ضوء التفسير البياني للقرآن الكريم» تقول: «وفيه بينت كيف شهد التتبع الدقيق لمعجم ألفاظ القرآن، واستقراء دلالاتها في سياقها، بأن القرآن يستعمل اللفظ بدلالة محدودة، لا يمكن معها أن يقوم لفظ مقام آخر، في المعنى الواحد الذي تحشد له المعاجم اللغوية وكتب التفسير، عددًا قل أو كثر من الألفاظ المقول بترادفها».

وتعيب بنت الشاطئ على الانشغال في دروس الأدب بالمعلقات والنقائض والمفضليات ومشهور الخمريات والحماسيات عن الاتجاه إلى القرآن الكريم، ثم تقول: «ونحن في الجامعة نترك هذا الكنز الغالي لدرس التفسير، وقل فينا من حاول أن ينقله إلى مجال الدراسة الأدبية الخالصة التي قصرناها على دواوين الشعر، ونثر أمراء البيان».

والتفسير البياني محاولة لا بأس بها لتحقيق الأغراض التي تهدف إليها بنت الشاطئ، وهي تعتمد في ذلك على كتب التفسير التي لها عناية بوجوه البلاغة القرآنية، وتعبر تعبيرًا أدبيًّا راقيًا.

من محاذير هذا النهج في التفسير أنه يغفل جوانب القرآن المتعددة من أسرار الإعجاز في معانيه وتشريعاته، وأحكامه ومبادئه للحياة الإنسانية الفاضلة، ويتخذ من النص القرآني مادة للدراسة الأدبية كالنص الشعري أو النثري، ودراسة النصوص الأدبية تعتمد على الذوق اللغوي الذي يتفاوت من شخصٍ لآخر بتفاوت ثقافته.

تفسير الفقهاء

س: وما أشهر كتب التفسير التي تعرف بتفسير الفقهاء؟

ج: ومن أشهر كتب التفسير التي تعرف بتفسير الفقهاء:

١- أحكام القرآن للجصاص - مطبوع.

٢- أحكام القرآن للكيا الهراس - مطبوع.

٣- أحكام القرآن لابن العربي - مطبوع.

٤- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - مطبوع.

٥- الإكليل في استنباط التنزيل للسيوطي - مخطوط.

٦- التفسيرات الأحمدية في بيان الآيات الشرعية لملا جيون - مطبوع بالهند.

٧- تفسير آيات الأحكام للشيخ محمد السايس - مطبوع.

٨- تفسير آيات الأحكام للشيخ مناع القطان - مطبوع.

٩- أضواء البيان للشيخ محمد الشنقيطي - مطبوع.

وسنعرف ببعض منها:

أحكام القرآن - للجصاص.

obeikandi.com

س: عرفنا بالإمام الجصاص، ووضح أهمية كتابه؟

ج: أبو بكر أحمد بن علي الرازي المشهور بالجصاص- نسبة إلى العمل بالجص- من أئمة الفقه الحنفي في القرن الرابع الهجري، ويعتبر كتابه «أحكام القرآن» من أهم كتب التفسير الفقهي، ولا سيما عند الأحناف.

س: وما منهج الجصاص في كتابه؟

ج: اقتصر المؤلف في هذا الكتاب على تفسير الآيات التي تتعلق بالأحكام الفرعية، فيورد الآية أو الآيات، ثم يتولى شرحها بشيء من المأثور في معناها، ويستطرد في ذكر المسائل الفقهية التي تتصل بها من قريب أو بعيد، ويسوق الخلافات المذهبية، حيث يشعر القارئ أنه يقرأ في كتاب من كتب الفقه، لا في كتاب من كتب التفسير. والجصاص يتعصب لمذهب الحنفية تعصبًا ممقوتًا، يحمله على التعسف في تفسير الآيات وتأويلها انتصارًا لمذهبه، ويشتد في الرد على المخالفين متعنتًا في التأويل بصورة تنفر القارئ أحيانًا من متابعة القراءة، لعباراته اللاذعة في مناقشة المذاهب الأخرى.

ويبدو من تفسير الجصاص كذلك أنه ينحو منحى المعتزلة في العقائد، فيقول مثلًا في قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]: معناه لا تراه الأبصار، وهذا تمدح بنفي رؤية الأبصار، كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وما تمدح الله بنفيه عن نفسه فإن إثبات ضده ذم ونقص، فغير جائز إثبات نقيضه بحال. . فلما تمدح بنفي رؤية البصر عنه لم يجز إثبات ضده ونقيضه بحال، إذ كان فيه إثبات صفة نقص، ولا يجوز أن يكون مخصوصًا بقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]؛ لأن النظر محتمل لمعان: منها انتظار الثواب، كما روي عن جماعة من السلف، فلما كان ذلك محتملًا للتأويل لم يجز الاعتراض به على ما لا مساغ للتأويل فيه، والأخبار المروية في الرؤية إنما المراد بها العلم لو صحت،

وهو علم الضرورة الذي لا تشوبه شبهة، ولا تعرض فيه الشكوك؛ لأن الرؤية بمعنى العلم مشهورة في اللغة» [انظر جـ٣ ص٥].

س: وماذا عن طبعات الكتاب؟

ج: الكتاب مطبوع في ثلاثة مجلدات، وهو متداول بين أهل العلم، ومن مراجع الفقه الحنفي.

أحكام القرآن- لابن العربي

س: حدثنا عن كتاب أحكام القرآن ومؤلفه؟

ج: أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المعافري الأندلسي الإشبيلي، من أئمة علماء الأندلس المتبحرين، وهو مالكي المذهب، وكتابه «أحكام القرآن» أهم مرجع للتفسير الفقهي عند المالكية.

س: تحدث عن منهج الإمام ابن العربي في تفسيره؟

ج: ابن العربي في تفسيره رجل معتدل منصف، لا يتعصب لمذهبه كثيرًا، ولا يتعسف في تفنيد آراء المخالفين كما فعل الجصاص، وإن كان يتغاضى عن كل زلة علمية تصدر من مجتهد مالكي.

وهو يذكر آراء العلماء في تفسير الآية مقتصرًا على آيات الأحكام، ويبين احتمالاتها المختلفة لدى المذاهب المتعددة، ويفرد كل نقطة في تفسير الآية بعنوان، فيقول: المسألة الأولى المسألة الثانية وهكذا، وقلما يقسو في الرد على مخالفيه، كقوله مثلًا في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]: «المسألة الحادية عشرة» قوله ﷺ: ﴿فَٱغْسِلُواْ﴾ وظن الشافعي- وهو عند أصحابه معد بن عدنان في الفصاحة بله أبي حنيفة وسواه- أن

الغسل صب الماء على المغسول من غير عرك، وقد بينا فساد ذلك في مسائل الخلاف، وفي سورة النساء، وحققنا أن الغسل مس اليد مع إمرار الماء أو ما في معنى اليد» [انظر جـ١ ص٢٣٢].

ويحتكم ابن العربي في تفسيره إلى اللغة في استنباط الأحكام، وينفر من الإسرائيليات، ويتعرض لنقد الأحاديث الضعيفة ويحذر منها.

والكتاب مطبوع عدة طبعات: منها طبعة في مجلدين كبيرين، ومنها طبعة في أربعة مجلدات ويتداوله العلماء.

الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي

س: حدثنا عن الإمام القرطبي وتفسيره مبينًا أهميته؟

ج: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري، الخزرجي الأندلسي، عالم فذ من علماء المالكية، له مصنفات كثيرة، أشهرها كتابه في التفسير «الجامع لأحكام القرآن».

س: وضح منهج الإمام القرطبي في تفسيره؟

ج: القرطبي في تفسيره لم يقتصر على آيات الأحكام وإنما يفسر القرآن الكريم تباعًا، فيذكر سبب النزول، ويعرض للقراءات والإعراب، ويشرح الغريب من الألفاظ، ويضيف الأقوال إلى قائليها، ويضرب صفحًا عن كثير من قصص المفسرين، وأخبار المؤرخين، وينقل عن العلماء السابقين الموثوقين، ولا سيما من ألف منهم في كتب الأحكام، فينقل عن ابن جرير الطبري، وابن عطية، وابن العربي، والكيا الهراس، وأبي بكر الجصاص.

ويفيض القرطبي في بحث آيات الأحكام، فيذكر مسائل الخلاف، ويسوق أدلة كل

رأي، ويعلق عليها، ولا يتعصب لمذهبه المالكي، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، يقول في المسألة الثانية عشرة من مسائل هذه الآية بعد أن ذكر خلاف العلماء في حكم من أكل في نهار رمضان ناسيًا، وما نقل عن مالك من أنه يفطر وعليه القضاء يقول: «وعند غير مالك ليس بمفطر كل من أكل ناسيًا لصومه فلا قضاء عليه، وأن صومه تام، لحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا أكل الصائم ناسيًا أو شرب ناسيًا فإنما هو رزق ساقه الله تعالى إليه، ولا قضاء عليه**» [انظر جـ٢ ص٣٢٢].

فأنت ترى أنه بهذا يخالف مذهبه، وينصف الآخرين.

ويرد القرطبي على الفرق، فيرد على المعتزلة، والقدرية، والروافض، والفلاسفة، وغلاة المتصوفة، ولكن بأسلوب مهذب كذلك، ويدفعه الإنصاف إلى الدفاع عمن يهاجمهم ابن العربي من المخالفين أحيانًا- ويلومه على ما يصدر منه من عبارات قاسية على علماء المسلمين، وحين ينقد يكون نقد نزيهًا في أدب وعفة.

س: وماذا عن طبعات تفسير القرطبي؟

ج: كان كتاب «الجامع لأحكام القرآن» مفقودًا من المكتبات حتى قامت دار الكتب المصرية بطبعه أخيرًا فيسرت الحصول عليه للقارئين، وهذه الطبعة من أفضل طبعات الكتاب.

تراجم لبعض مشاهير المفسرين

«ابن عباس»

س: حدثنا عن إمام المفسرين عبد الله بن عباس؟

ج: هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي ابن عم رسول الله ﷺ، أمه أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية، ولد وبنو

هاشم بالشعب قبل الهجرة بثلاث -وقيل بخمس- والأول أثبت.

وقد حج عبد الله بن عباس سنة قتل عثمان بأمر منه، وكان على الميسرة يوم صفين، وولاه على البصرة، فلم يزل ابن عباس عليها حتى قتل علي فاستخلف على البصرة عبد الله بن الحارث ومضى إلى الحجاز، وتوفي بالطائف سنة خمس وستين - وقيل سبع، وقيل ثمان- وهو الصحيح في قول الجمهور، قال الواقدي: لا خلاف عند أئمتنا أنه ولد بالشعب حين حصرت قريش بني هاشم، وأنه كان له عند موت النبي ﷺ ثلاث عشرة سنة.

وابن عباس ترجمان القرآن، وحبر الأمة، ورئيس المفسرين، فقد أخرج البيهقي في الدلائل عن ابن مسعود قال: «نعم ترجمان القرآن ابن عباس»، وأخرج أبو نعيم عن مجاهد قال: «كان ابن عباس يسمى البحر لكثرة علمه»، وأخرج ابن سعد بسند صحيح عن يحيى بن سعيد الأنصاري: «لما مات زيد بن ثابت قال أبو هريرة: مات حبر هذه الأمة، ولعل الله أن يجعل في ابن عباس خلفًا».

وقد أحرز ابن عباس منزلته بين كبار الصحابة على صغر سنه بعلمه وفهمه تحقيقًا لدعوة رسول الله ﷺ، ففي الصحيح عنه أن النبي ﷺ ضمه إليه وقال: «**اللهم علمه الحكمة**».

وفي معجم البغوي، وغيره عن عمر أنه كان يقرب ابن عباس ويقول: «إني رأيت رسول الله ﷺ دعاك فمسح رأسك، وتفل في فيك» وقال: «**اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل**». وأخرج البخاري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر، فكأن بعضهم وجد في نفسه، فقال: لم يدخل هذا معنا وإن لنا أبناء مثله؟ فقال عمر: إنه من علمتم. فدعاهم ذات يوم فأدخلني معهم، فما رأيت أنه دعاني فيهم يومئذ إلا ليريهم، فقال: ما تقولون في قول الله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]، فقال بعضهم: أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذ نصرنا وفتح علينا، وسكت بعضهم فلم يقل شيئًا، فقال لي:

أكذلك تقول يا بن عباس؟ فقلت: لا، فقال: ما تقول؟ فقلت: هو أجل رسول الله ﷺ أعلمه له، قال: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ فذلك علامة أجلك، ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ٣]، فقال عمر: لا أعلم منها إلا ما تقول».

تفسيره: وقد ورد عن ابن عباس في التفسير ما لا يحصى كثرة، وجمع ما نقل عنه في تفسير مختصر ممزوج يسمى «تفسير ابن عباس» وفيه روايات وطرق مختلفة، ولكن أحسن الطرق عنه طريق علي بن أبي طلحة الهاشمي عنه، واعتمد على هذه البخاري في صحيحه، ومن جيد الطرق طريق قيس بن مسلم الكوفي عن عطاء بن السائب.

وفي التفاسير الطوال التي أسندوها إلى ابن عباس مجاهيل، وأوهى طرقه طريق الكلبي عن أبي صالح، والكلبي هو أبو النصر محمد بن السائب المتوفى سنة ١٤٦هـ، فإن انضم إليه رواية محمد بن مروان السدي الصغير المتوفى سنة ١٨٦هـ، فهي سلسلة الكذب، وكذلك طريق مقاتل بن سليمان بن بشر الأزدي، إلا أن الكلبي يفضل عليه لما في مقاتل من المذاهب الرديئة.

وطريق الضحاك بن مزاحم الكوفي عن ابن عباس منقطعة، فإنه لم يلق ابن عباس، وإن انضم إلى ذلك رواية بشر بن عمارة فضعيفة لضعف بشر، وإن كان من رواية جويبر عن الضحاك فأشد ضعفًا؛ لأن جويبرًا شديد الضعف متروك.

وطريق العوفي عن ابن عباس أخرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم كثيرًا، والعوفي ضعيف ليس بواه، وربما حسن له الترمذي.

وبهذا يستطيع القارئ أن ينقب عن الطرق ويعرف منها الجيد المقبول من الضعيف أو المتروك، فليس كل ما روي عن ابن عباس بالصحيح الثابت، وقد ذكرنا مزيدًا من التفصيل عن ذلك عند الكلام عن تفسيره.

مجاهد بن جبر

س: تحدث عن حياة الإمام المفسر مجاهد بن جبر؟

ج: هو مجاهد بن جبر المكي أبو الحجاج المخزومي المقرئ، مولى السائب بن أبي السائب، روى عن علي، وسعد بن أبي وقاص، والعبادلة الأربعة، ورافع بن خديج، وعائشة، وأم سلمة، وأبي هريرة، وسراقة بن مالك، وعبد الله بن السائب المخزومي، وخلق كثير، وروى عنه عطاء، وعكرمة، وعمرو بن دينار، وقتادة، وسليمان الأحول، وسليمان الأعمش، وعبد الله بن كثير القارئ، وآخرون، وكان مولده سنة ٢١هـ (إحدى وعشرين) في خلافة عمر، ومات سنة اثنتين أو ثلاث ومائة، وقال يحيى القطان: مات سنة ١٠٤ هـ (أربع ومائة).

ومجاهد رأس المفسرين من طبقة التابعين حتى قيل: إنه كان أعلمهم بالتفسير، وقد أخذ تفسيره عن ابن عباس ثلاثين مرة، وعنه أيضًا قال: عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات، أقف عن كل آية وأسأله عنها، فيم نزلت، وكيف كانت؟ وقال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به، قال ابن تيمية: ولهذا يعتمد على تفسيره الشافعي والبخاري وغيرهما من أهل العلم.

وقال أبو حاتم: مجاهد لم يسمع عن عائشة، حديثه عنها مرسل، وقال: مجاهد عن سعد ومعاوية وكعب بن عجرة مرسل، وقال أبو نعيم: قال يحيى القطان: مرسلات مجاهد أحب إليّ من مرسلات عطاء، وقال قتادة: أعلم من بقي بالتفسير مجاهد، وقال ابن سعد: كان ثقة فقيهًا عالمًا كثير الحديث. وقال ابن حبان: كان فقيهًا ورعًا عابدًا متقنًا، وقال الذهبي في آخر ترجمته: أجمعت الأمة على إمامة مجاهد والاحتجاج به، وقال: قرأ عليه عبد الله بن كثير. وإذا كان الثوري يقول: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به، فليس معنى هذا أن نأخذ كل ما نسب إلى

مجاهد، فإن مجاهدًا كغيره من الرواة الذين نقل عنهم، وقد يكون من النقلة عنه الضعيف الذي لا يوثق به، فلا بد من التحري وثبوت سلامة السند، شأنه في ذلك شأن ابن عباس فيما روي عنه.

الطبري

س: اذكر طرفًا من سيرة الإمام ابن جرير الطبري، وعرف ببعض مصنفاته؟

ج: هو محمد بن جرير بن يزيد بن خالد بن كثير أبو جعفر الطبري، الآملي الأصل، البغدادي المولد والوفاة- ولد سنة ٢٢٤هـ (أربع وعشرين ومائتين)، وتوفي سنة ٣١٠هـ (عشر وثلاثمائة)، وكان عالمًا فذًا كثير الرواية ذا بصيرة بالنقل والترجيح بين الروايات، وله باع طويل في تاريخ الرجال وأخبار الأمم.

صنف ابن جرير من الكتب: جامع البيان في تفسير القرآن، وتاريخ الأمم والملوك وأخبارهم، والآداب الحميدة والأخلاق النفيسة، وتاريخ الرجال، واختلاف الفقهاء، وتهذيب الآثار، وكتاب البسيط في الفقه، والجامع في القراءات، وكتاب التبصير في الأصول.

وكتابه في التفسير «جامع البيان في تفسير القرآن» أجل التفاسير وأعظمها، وهو المرجع الأصيل للمفسرين بالأثر، وابن جرير يورد التفسير مسندًا إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم، ويتعرض لتوجيه الأقوال وترجيح بعضها على بعض، وقد أجمع العلماء المعتبرون على أنه لم يؤلف في التفسير مثله، قال النووي في تهذيبه: كتاب ابن جرير في التفسير لم يصنف أحد مثله، ويمتاز ابن جرير بالاستنباط الرائع، والإشارة إلى ما خفي في الإعراب، وبذلك كان تفسيره فوق أقرانه من التفاسير، وأكثر ما ينقل ابن كثير عن ابن جرير.

ابن كثير

س: عرف بالإمام ابن كثير وحياته، ومؤلفاته؟

ج: هو إسماعيل بن عمر القرشي ابن كثير البصري ثم الدمشقي، عماد الدين أبو الفداء الحافظ المحدث الشافعي.

ولد سنة ٧٠٥هـ (خمس وسبعمائة)، وتوفي سنة ٧٧٤هـ (أربع وسبعين وسبعمائة)، بعد حياة زاخرة بالعلم، فقد كان فقيهًا متقنًا، ومحدثًا بارعًا، ومؤرخًا ماهرًا، ومفسرًا ضابطًا، قال فيه الحافظ ابن حجر: «إنه كان من محدثي الفقهاء» وقال: «سارت تصانيفه في البلاد في حياته، وانتفع بها بعد وفاته».

ومن تصانيفه: البداية والنهاية في التاريخ، وهو من أهم المراجع للمؤرخين، والكواكب الدراري في التاريخ، انتخبه من البداية والنهاية، وتفسير القرآن، والاجتهاد في طلب الجهاد، وجامع المسانيد، والسنن الهادي لأقوم سنن، والواضح النفيس في مناقب الإمام محمد بن إدريس.

قال فيه السيد محمد رشيد رضا: «هذا التفسير من أشهر كتب التفسير في العناية بما روي عن مفسري السلف، وبيان معاني الآيات وأحكامها، وتحامى ما أطال به الكثيرون من مباحث الإعراب ونكت فنون البلاغة، أو الاستطراد لعلوم أخرى لا يحتاج إليها في فهم القرآن، ولا التفقه فيه، ولا الاتعاظ به.

ومن مزاياه: العناية بما يسمونه تفسير القرآن بالقرآن، فهو أكثر ما عرفناه من كتب التفسير سردًا للآيات المتناسبة في المعنى، ويلي ذلك فيه الأحاديث المرفوعة التي تتعلق بالآية وبيان ما يحتج به منها، ويليها آثار الصحابة وأقوال التابعين ومن بعدهم من علماء السلف.

ومنها: تذكيره بما في التفسير المأثور من منكرات الإسرائيليات وتحذيره منها

بالإجمال، وبيانه لبعض منكراتها بالتعيين، ويا ليته استقصى ذلك أو ترك إيراد ما لم تتوفر فيه داعية التمحيص والتحقيق» اهـ

فخر الدين الرازي

س: وماذا عن حياة الفخر الرازي؟

ج: هو محمد بن عمر بن الحسن التميمي البكري الطبرستاني الرازي فخر الدين المعروف بابن الخطيب الشافعي الفقيه.

ولد بالري سنة ٥٤٣هـ (ثلاث وأربعين وخمسمائة)، وتوفي بهراة سنة ٦٠٦هـ (ست وستمائة)- ودرس العلوم الدينية والعلوم العقلية، فتعمق في المنطق والفلسفة، وبرز في علم الكلام، وله في هذا كله الكتب والشروح والتعليقات، حتى عدوه من فلاسفة عصره، ولا تزال كتبه مراجع هامة لمن يسمونهم بالفلاسفة الإسلاميين.

ولفخر الدين الرازي تصانيف كثيرة:

منها: مفاتيح الغيب في تفسير القرآن، وتفسيره أسرار التنزيل وأنوار التأويل، وإحكام الأحكام، والمحصل في أصول الفقه، والبرهان في قراءة، ودرة التنزيل وغرة التأويل في الآيات المتشابهات، وشرح الإشارات والتنبيهات لابن سينا، وإبطال القياس، وشرح القانون لابن سينا، والبيان والبرهان في الرد على أهل الزيغ والطغيان، وتعجيز الفلاسفة، ورسالة الجوهر، ورسالة الحدوث، وكتاب الملل والنحل، ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين في علم الكلام، وشرح المفصل للزمخشري.

وقد أثرت العلوم العقلية على الرازي في تفسيره، فمزجه بخليط من الطب والمنطق والفلسفة والحكمة، وخرج به عن معاني القرآن وروح آياته، وحمل نصوص الكتاب ما لم تنزل له من مسائل العلوم العقلية واصطلاحاتها العلمية، فقد كتابه بهذا روحانية التفسير وهداية الإسلام.

الزمخشري

س: عرف بالزمخشري، حياته وآثاره؟

ج: هو أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري- ولد في السابع والعشرين من شهر رجب سنة ٤٦٧هـ (سبع وستين وأربعمائة) بزمخشر، وهي قرية كبيرة من قرى خوارزم، وتلقى العلم في بلاده، ورحل إلى بخارى في طلبه، وأخذ الأدب عن شيخه منصور أبي مضر، ثم رحل إلى مكة وجاور بها زمانًا، فقيل له «جار الله) وبها ألف كتابه في التفسير «الكشاف في حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» وتوفي الزمخشري سنة ٥٣٨هـ (ثمان وثلاثين وخمسمائة)، بجرجانية خوارزم بعد رجوعه من مكة، ورثاه بعضهم بأبيات منها:

فأرض مكة تذري الدمع مقلتها حزنًا لفرقة جار الله محمود

والزمخشري إمام من أئمة اللغة والمعاني والبيان، وكثيرًا ما يجد القارئ في كتب النحو والبلاغة استشهادات له من كتبه للاحتجاج بها، فيقولون: قال الزمخشري في كشافه، أو في أساس البلاغة، وهو صاحب رأي وحجة في كثير من مسائل العربية، وليس من هؤلاء النفر الذين ينهجون نهج غيرهم فيجمعون وينقلون، ولكنه صاحب رأي يقتفي غيره أثره وينقل عنه، وله تصانيف في الحديث والتفسير والنحو واللغة والمعاني والبيان وغير ذلك، منها: كتابه في تفسير القرآن «الكشاف»، والفائق في تفسير الحديث، والمنهاج في الأصول، والمفصل في النحو، وأساس البلاغة في اللغة، ورءوس المسائل الفقهية.

والزمخشري حنفي المذهب، معتزلي العقيدة، يؤول الآيات وفق مذهبه وعقيدته بلحن لا يدركه إلا الخاصة، ويسمى المعتزلة: إخوانه في الدين من أفاضل الفئة الناجية العدلية.

وكتاب الكشاف للزمخشري من أشهر كتب المفسرين بالرأي، الماهرين في اللغة، وينقل عنه الآلوسي، وأبو السعود، والنسفي، وغيرهم من المفسرين بدون نسبة إليه، واعتزالياته في التفسير قد تولى التنقيب عنها العلامة أحمد المنير، وسماها بالانتصاف، وفيها يناقش الزمخشري فيما أورده من العقائد على مذهب المعتزلة ويورد ما يقابلها، كما يناقشه في كثير من أبواب اللغة، وقد طبعت المكتبة التجارية بمصر «الكشاف» طبعة أخيرة رتبها مصطفى حسين أحمد، وذيلت بأربعة كتب، الأول: «الانتصاف» السابق، والثاني «الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ ابن حجر العسقلاني، والثالث: «حاشية الشيخ محمد عليان المرزوقي على تفسير الكشاف» كـ«الانتصاف»، والرابع: «مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف» للمرزوقي المذكور- وقد ضمن تفسيره كثيرًا من عقائد المعتزلة على طريق الإشارة، وقد ذكرنا قبل ما نقل عن البلقيني أنه قال: استخرجت من الكشاف اعتزالًا بالمناقيش.

الشوكاني

س: تحدث عن حياة الإمام الشوكاني ومؤلفاته؟

ج: هو القاضي محمد بن علي بن عبد الله الشوكاني ثم الصنعاني الإمام المجتهد، ناصر السنة، وقامع البدعة.

ولد سنة ١١٧٣هـ (ثلاث وسبعين ومائة وألف) في بلدة هجرة شوكان، ونشأ بصنعاء، فقرأ القرآن، وأخذ يطلب العلم، ويسمع من العلماء الأعلام، وحفظ كثيرًا من متون النحو والصرف والبلاغة، والأصول وآداب البحث والمناظرة، حتى صار إمامًا يشار إليه بالبنان، وظل مكبًّا على العلم قراءة وتدريسًا إلى أن توفي سنة ١٢٥٠هـ (خمسين ومائتين وألف).

تفقه على مذهب الإمام زيد، وبرع فيه، وألف وأفتى، وطلب الحديث، وفاق فيه

أهل زمانه حتى خلع ربقة التقليد، وصار مناصرًا للسنة ومناوئًا لأعدائها، وكان يرى تحريم التقليد حتى ألف في ذلك رسالة أسماها «القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد».

له مؤلفات عديدة في شتى الفنون منها تفسيره «فتح القدير» و «نيل الأوطار على منتقى الأخبار» للمجد ابن تيمية جد شيخ الإسلام، وهو من خير ما كتب في الحديث على أبواب الفقه، وكتابه في الأصول «إرشاد الفحول» وفتاواه المسماة بـ «الفتح الرباني».

وفتح القدير للشوكاني تفسير يجمع بين الرواية والاستنباط وفقه نصوص الآيات، اعتمد فيه على فحول المفسرين كالنحاس، وابن عطية، والقرطبي، وهو متداول في جهات كثيرة من أنحاء العالم الإسلامي.

obeikandl.com